الإنساني 65

رائحة الدم والتراب في مخيم الهول

[الملفّ]

تغيُّر المناخ والنزاعات ... مزيج ينبئ بانفجار وشيك

تصدر دوريًّا عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

غير مخصصة للبيع | العدد الخامس والستون | ربيع/صيف 2019

كاريكاتور

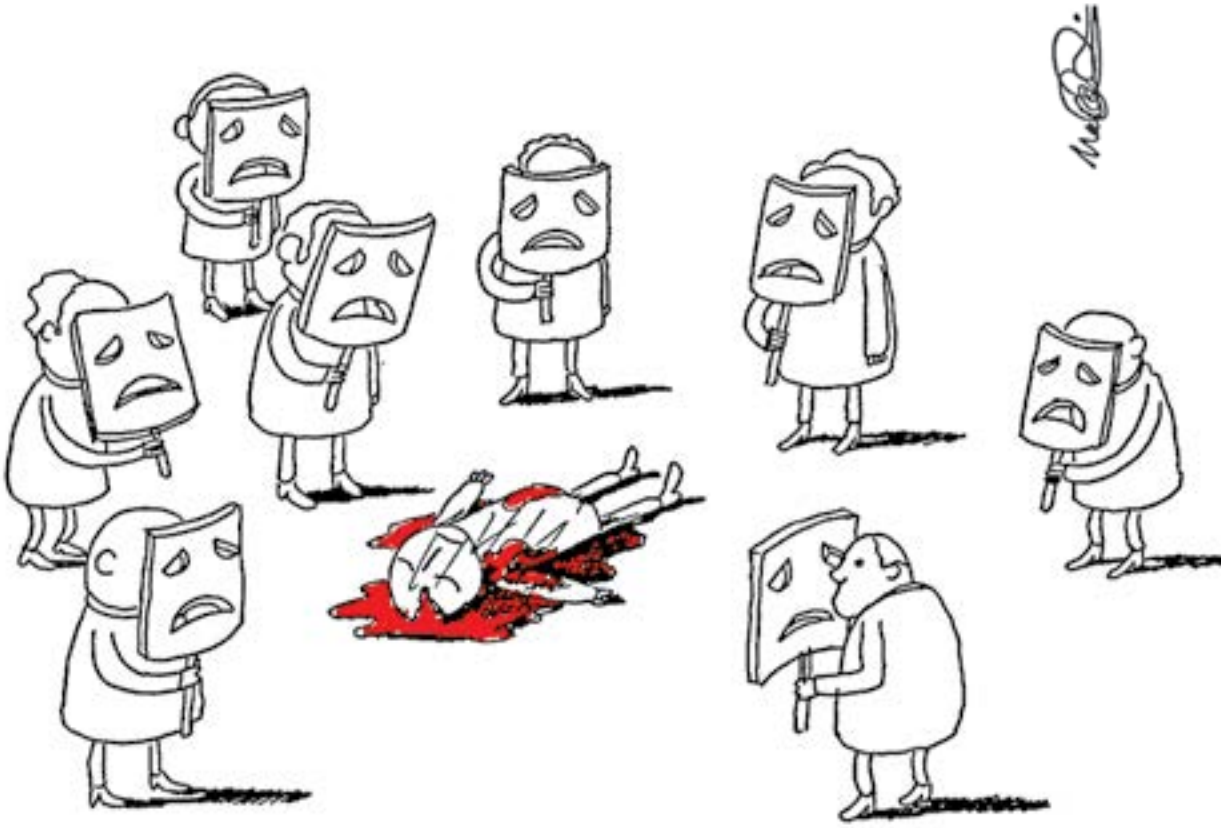

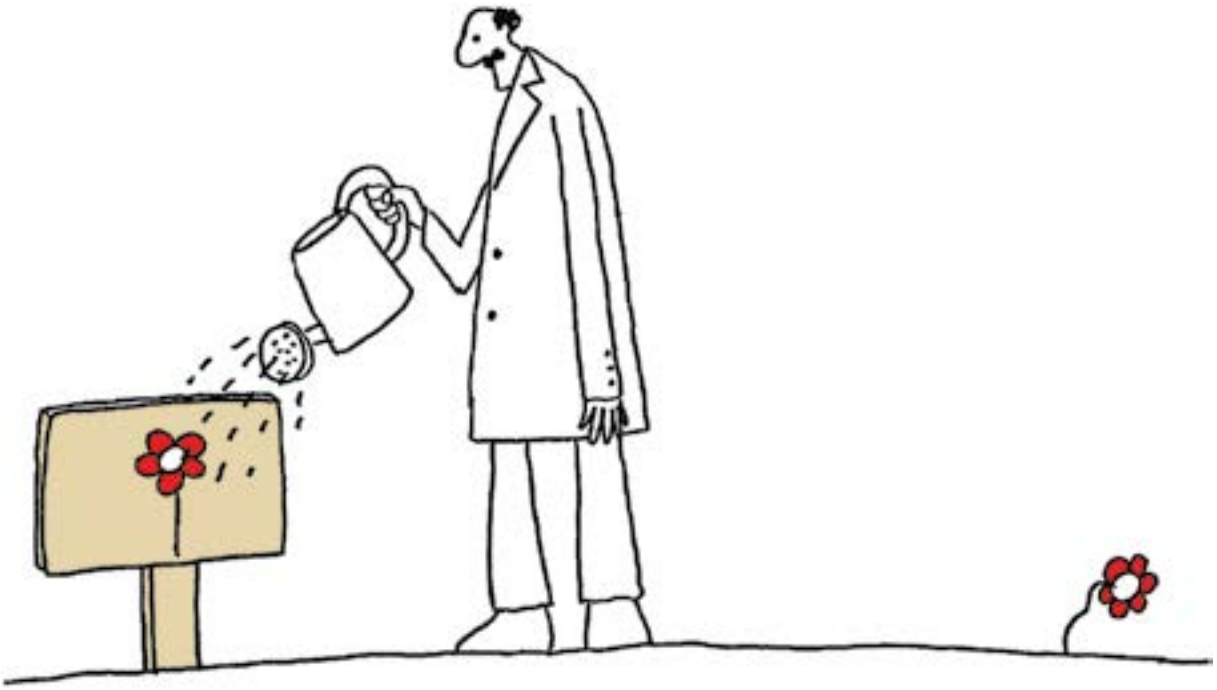

الكاريكاتير: **ميثم راضي**، العراق [١٩٧٤ –]

مناخ يتغير فيفاقم أوضاعًا إنسانية

ما علاقة التغير المناخي الذي يشهده كوكب الأرض بالنزاعات المسلحة؟ وهل من ارتباط بين ارتفاع حرارة الأرض وازدياد حدة المعارك في بعض مناطق عالم اليوم؟ حتى وقت قريب لم تكن هذه الأسئلة على أجندة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. فجل اهتمامنا يبقى منصبًّا على حماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة وضمان احترام حياتهم من قبل أطراف النزاع استنادًا إلى القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف. إلا أن شواهد كثيرة بدأت المنظمة تلاحظها في الأماكن التي تعمل بها، جعلتها تتوقف عند قضية المناخ وتغيراته، وتحاول فهم طبيعة العلاقة بينه وبين تأجج حروب هنا أو هناك. وهي فرضية سبقنا إلى دراستها الكثير من العلماء حول العالم، وكُتبت فيها أبحاث عدة. على أن النتيجة حتى الآن قد لا تكون محسومة من حيث العلاقة السببية بين ارتفاع حرارة الأرض وما يستتبعه من تغير مناخي وبين اندلاع حروب جديدة. فالموضوع مرتبط في أحيان كثيرة بعوامل اقتصادية واجتماعية مساعدة، وليس بعامل المناخ فقط.

لكن الملاحظ لدينا في اللجنة الدولية هو الدور الذي يؤديه التغير المناخي في مفاقمة أوضاع ضحايا الحروب في المناطق التي يطالها. فهذا الأمر يتحول في مناطق نزاع كثيرة إلى عامل تعقيد إضافي يزيد من وطأة النزاع المسلح على السكان المدنيين ويقلل من قدرتهم على الاحتمال والبقاء، ويدفعهم أحيانًا لنزوح داخلي وهجرات خارجية محفوفة بالمخاطر. ولعل المثال الأوضح على ذلك هي منطقة الساحل الأفريقي وما تشهده من عنف يرتبط جزء كبير منه بتقلص الموارد الطبيعية نتيجة تغير المناخ. فالتوترات الموغلة في القدم في تلك المنطقة بين المجتمعات الزراعية والرعوية آخذة في الازدياد، بسبب تقلص الأراضي القابلة للاستغلال وعدم استدامة موارد المياه الناتج عن تغير المناخ فيه.

لذا فقد خصصت مجلة «الإنساني» ملف هذا العدد لمناقشة هذه القضية ومحاولة عرض بعض من أوجهها المرتبطة بنزاعات نشهدها في منطقتنا العربية أو حتى تأثيرها على بعض دول المنطقة التي لا تعاني من حروب، وإنما يُحتمل أن يرفع التغير المناخي مستوى التوتر الاجتماعي فيها. في هذا الملف، نقرأ عدة مساهمات تحاول تسليط الضوء على القضية من مختلف جوانبها، كمقال الكاتب والأديب المصري المعروف محمد المخزنجي حول الموضوع نفسه.

كما يتناول العدد قضايا إنسانية أخرى مهمة؛ منها شهادات لزملاء لنا على الأوضاع الإنسانية في ظل نزاعات المنطقة، لا سيما في اليمن الذي يعاني لسنوات من أزمة إنسانية طاحنة، وفي شمالي سورية حيث يضم مخيم الهول أطفالًا ونساءً يعانون من وصمة انتمائهم لمقاتلين أجانب. وفي العدد أيضًا، مقال مهم للمستشار القانوني لشؤون الشريعة الإسلامية باللجنة الدولية أحمد الداودي، يناقش أحكام الشريعة الإسلامية في التعامل مع الموتى وضمان احترام كرامتهم، في أوقات النزاعات المسلحة، حتى لو كانوا من غير المسلمين.

«الإنساني»

الإنساني

تصدر دوريًّا عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

رئيس التحرير **زينب غصن**

مدير التحرير **أحمد زكي عثمان**

مستشار التحرير **مارتن أونترنيرر**

المراسلات : ٨٤ شارع ١٠٤ حدائق المعادي، القاهرة ١١٤٣١، مصر
هاتف : ٤١/ ٢٥٢٨١٥٤٠-٢٠٢+ فاكس : ٢٥٢٨١٥٦٦-٢٠٢+
البريد الإلكتروني: alinsani@icrc.org
الموقع الإلكتروني: http://blogs.icrc.org/alinsani/

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الإشراف الفني **أحمد اللباد**

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام ١٨٦٣. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

REUTERS

65

ربيع/صيف 2019

صبي يجاهد لعبور شارع مغمور بمياه الأمطار الغزيرة التي هطلت على مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في صيف 2019.
(تصوير: ريكاردو موراليس/ رويترز).

دروس من فنزويلا: الحفاظ على الحياد في أزمة إنسانية حادة 05

الملف: تغيُّر المناخ والنزاعات... مزيج ينبئ بانفجار وشيك..... 09

تغيُّر المناخ يفاقم من معاناة المدنيين في أوقات الحروب 10

حقائق أساسية عن التغير المناخي 12

حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة ..... موسى عبد الحفيظ القنيدي 14

هجرات أليمة إلى الداخل ..... محمد المخزنجي 17

الفلاحون الفلسطينيون ضحايا لتغيرات مناخية وبيئية ..... أسامة المخللاتي 20

مصر تسابق الزمن لكبح مخاطر التغيرات المناخية ..... داليا العقاد 22

في غزة: لم يكن أمامنا إلا أن نضع مرضانا على الأرض..... سارة كولينز 25

أحلام تسير بأطراف اصطناعية ..... سهير زقوت 26

في الموصل: زينب تقابل زينب 27

الست بيت..... فوتوغرافيا: هبة خميس 28

رائحة الدم والتراب في مخيم الهول ..... سارا الزوقري 32

ميريلا حديب: النزاع في اليمن تجاهل كل قواعد قانون الحرب
حاورها: أحمد زكي عثمان 34

اتفاقيات جنيف في سبعين عامًا..... رونالد أوفترينغر 38

حوار مستمر مع قادة المجتمع المحلي الفلسطيني ..... يوسف اليازجي 42

التعامل مع الموتى من منظور الشريعة الإسلامية..... أحمد الداودي 44

العنف من منظور النوع الاجتماعي ..... جلبرت هوليفر 48

يوم في حياة اللجنة الدولية للصليب الأحمر..... 50

عرض كتاب: جذور ضبط النفس في الحرب 51

بلا رتوش: اللجوء إلى مكتبة ..... زينب غصن 52

شعر: خمس أغانٍ للألم ..... نازك الملائكة 54

من أركان العالم 55

إصدارات 58

REUTERS

REUTERS

دروس من فنزويلا

الحفاظ على الحياد في أزمة إنسانية حادة

خلال العام الجاري، وجدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها في خضم أزمة إنسانية مستحكمة في فنزويلا ذات وجهين، أولهما نقص الاحتياجات الأساسية للسكان الذين أصبحوا أكثر جوعًا ومرضًا وتشتتًا، وثانيهما بسبب التجاذب السياسي حول المساعدات الإنسانية وتبادل الاتهامات لمقدميها بأنهم يخدمون أجندات سياسية بعينها.

يقف مراقبون حيرى أمام الأوضاع المتردية في فنزويلا. فخلال الشهور الماضية، هوت البلاد في أتون أزمة سياسية داخلية، اتخذت أبعادًا دولية وإقليمية، ولا يبدو أنها ستراوح مكانها في الأمد القريب. أزمة أفضت إلى مأساة إنسانية غير مسبوقة في بلد تمتلك أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم. ومع كل يوم يمر، تتفاقم أوضاع في فنزويلا، 32 مليون نسمة، إذ يتحمل الناس العاديون وطأة تصاعد وتيرة العنف، وهم يعانون جوعًا ومرضًا وتشتتًا على نطاق واسع، فقد فرت عائلات كثيرة إلى خارج البلاد، في حين العائلات التي لا تزال في البلاد تجد أنفسها في أوضاع صعبة وبمواجهة مستقبل مبهم.

ومع أن فنزويلا غير منخرطة في نزاع مسلح، إلا أن أزمتها السياسية الطاحنة أجبرت أكثر من أربعة ملايين نسمة، حتى منتصف العام 2019، على الفرار التماسًا للنجاة في الدول المجاورة، وهذا أمر لم يحدث في الذاكرة الحديثة أن تفر كل هذه الأعداد من سياق لا يعاني نزاعًا مسلحًا أو كارثة طبيعية كبرى.

آخر حلقات الأزمة

تعاني فنزويلا منذ العام 2013 وضعًا •••

اقتصاديًّا قاسيًا، فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة النصف تقريبًا، وارتفع معدل التضخم إلى مستويات درامية، علاوة على تدهور الإيرادات العامة للبلاد بفعل الانخفاض الحاد في صادرات النفط.

إلا أن هذه الأزمة المتفاقمة أصلًا اتخذت مسارًا مأساويًّا في أعقاب تفجر أزمة سياسية جديدة بعد إعلان زعيم المعارضة ورئيس الكونجرس الفنزويلي خوان جوايدو في كانون الثاني/ يناير الماضي أنه تولى رئاسة البلاد بدلًا من الرئيس الحالي نيكولاس مادورو الذي أُعيد انتخابه في اقتراع جرى في العام 2018، لكن المعارضة شككت في نزاهة هذه الانتخابات، وطعنت في شرعية مادورو الذي يعد نفسه الوريث السياسي لرئيس البلاد السابق هوغو تشافيز (تولى الحكم في العام 1999 حتى وفاته في العام 2013).

انتقلت الأزمة إلى الشوارع مطلقة موجة من العنف السياسي فاقم من وطأة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة أصلًا منذ سنوات. وكشفت ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تموز/ يوليو الماضي أن نحو سبعة آلاف شخص قتلوا في أعمال العنف السياسي في البلاد خلال أقل من عام (منذ 2018). وخلال موجة الاضطراب السياسي الأخيرة، ارتفع عدد اللاجئين والمهاجرين بمقدار مليون خلال سبعة أشهر فقط منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018 حتى حزيران/يونيو 2019.

وتقول منظمات إنسانية إن سبعة ملايين فنزويلي، أي قرابة ربع سكان البلاد، في حاجة إلى مساعدة إنسانية ملحة. وأظهر تقرير حديث للأمم المتحدة أن نحو 3.7 مليون فنزويلي يعانون حدًّا حرجًا من سوء التغذية، فيما يعاني نحو ربع أطفال البلاد دون سن الخامسة (22 في المائة) سوء تغذية مزمنًا.

وعلى المستوى الصحي، تعاني المنشآت الطبية الآن أسوأ أزمة في تاريخها المعاصر، إذ لم يسبق للمستشفيات ومراكز الرعاية الصحية أن واجهت مثل هذه الظروف القاسية في معالجة المرضى. فالبلاد تعاني نقصًا حادًّا في الأدوية كالمضادات الحيوية، ويعوزها معدات طبية حيوية كأجهزة التنفس وأدوات الجراحة. ونتيجة لهذا الانهيار، ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من النصف بين عامي 2014 و2017. وبعد أن كانت فنزويلا نموذجًا لاستئصال الملاريا استحقت ثناء منظمة الصحة العالمية عندما أعلنت قبل نحو ستين عامًا خلوها من المرض. لكن ومع انهيار النظام الصحي بفعل الأزمة الاقتصادية الطاحنة، صارت فنزويلا صاحبة أكبر عدد من المصابين في المرض في الأميريكتين.

REUTERS

وارتفع عدد الحالات المبلغ عنها بين عامي 2016 و2017 بأكثر من 70 في المائة، فيما ارتفع عدد الأشخاص الذين يموتون بسبب الملاريا من 54 في العام 2010 إلى 456 في العام 2017. ولم يكن الوضع أفضل حالًا مع الحصبة، فقد ذكرت منظمة الصحة العالمية أن البلاد سجلت مئات من حالات الإصابة بالحصبة والملاريا في العام 2018، وهي نكسة كبرى أتت بعد عامين من إعلان المنظمة أن الحصبة قُضي عليها قضاءً مبرمًا في دول الأميركتين.

وزاد الطينة بلة أن البلاد تئن جراء انقطاع التيار الكهربائي المتكرر ما ألقى بظلال كثيفة على أوضاع الصحة والغذاء والأمن في البلاد. إذ تفاقم الوضع في المستشفيات، وبدا من المستحيل إجراء عمليات جراحية عاجلة في بعض الأحيان. كما أدى انقطاع الكهرباء إلى الوصول إلى مستويات خطرة من نقص المواد الغذائية، إذ إن مناخ البلاد المداري الحار أدى

إلى فساد المواد الغذائية التي يصعب تعويضها نظرًا لتوقف الصادرات من الميناء الرئيس للبلاد. علاوة على ذلك، أدى الانقطاع إلى حدوث عمليات نهب قد تتسع أحيانًا لتشمل مدنًا بكاملها على غرار عمليات النهب التي شهدتها مدينة ماراكايبو في آذار/ مارس الماضي.

أبعاد إقليمية

دفع الانهيار الاقتصادي الكبير في البلاد منذ العام 2013، مئات الآلاف من الأشخاص إلى مغادرة فنزويلا ومحاولة الحياة مؤقتًا في دول الجوار، في كولومبيا والبرازيل والإكوادور وبيرو. وهو ما ولد ضغطًا هائلًا على دول هذه المنطقة التي تعاني بدورها من أزمات سياسية أو اقتصادية أو تحاول التعافي من نزاعات مسلحة منهكة. وتستضيف بلدان أمريكا اللاتينية الغالبية العظمى من الفنزويليين الفارين من الأزمة السياسية الدائرة في البلاد. مثال على ذلك دولة كولومبيا المتاخمة والبالغ عدد سكانها 48 مليون نسمة. تشترك كولومبيا مع فنزويلا في حدود برية طولها أكثر من ألفي كيلومتر، ومنذ بداية الأزمة الأخيرة في الجارة الشرقية، استقبلت كولومبيا نحو 1.3 مليون شخص من فنزويلا، ما شكل ضغطًا على الوضع الاقتصادي في بلاد تحاول التعافي من تركة ضخمة خلفتها خمسة عقود من الصراع بين الحكومة الكولومبية ومتمردي جماعة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك). وعلى الرغم من توقيع اتفاق سلام تاريخي في العام 2016 بين أطراف النزاع الكولومبيين، إلا أن حوادث العنف بين فصائل منشقة ما تزال مستمرة. من ناحية أخرى، تقول تقديرات أممية إن إكوادور تستقبل يوميًّا ما يقرب من 1650 لاجئًا ومهاجرًا من فنزويلا. ولجأ إلى إكوادور حتى الآن نحو أكثر من ربع مليون فنزويلي (263 ألفًا)، فيما لجأ 768 ألفًا إلى بيرو و288 ألفًا في شيلي و168 ألفًا في البرازيل و130 ألفًا في الأرجنتين. كما تستضيف المكسيك ودول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أعدادًا كبيرة من اللاجئين والمهاجرين من فنزويلا.

الثغرات

في نيسان/أبريل الماضي تصدر خبر وصول شحنات مساعدات طارئة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر نشرات الأخبار العالمية. ويعود السبب في ذلك إلى الموقع المركزي الذي احتلته المساعدات الإنسانية في المعركة •••

ومع أن فنزويلا غير منخرطة في نزاع مسلح، إلا أن أزمتها السياسية الطاحنة أجبرت أكثر من أربعة ملايين نسمة على الفرار

قُتل نحو سبعة آلاف شخص في أعمال العنف السياسي خلال أقل من عام

REUTERS

REUTERS

السياسية الدائرة بين الفرقاء الفنزويليين، إذ يتهم كل طرف الآخر بأنه يحاول استغلال المساعدات الإنسانية المقدمة من الخارج لتحقيق مكاسب سياسية على الأرض. ومبكرًا للغاية، اتخذت الأزمة الداخلية في البلاد أبعادًا دولية بسبب تباين وجهات نظر القوى الكبرى حيال التطورات الحادثة في البلاد، إذ اعترفت 50 دولة (من أصل 193 دولة في العالم) بالمعارض خوان غوايدو رئيسًا للبلاد، فيما عبرت دول أخرى عن دعمها الكامل للرئيس الحالي نيكولاس مادورو.

وفي هذا السياق، نُظر على نطاق واسع إلى المساعدات الإنسانية، سواء من قبل المنظمات الإنسانية أو المقدمة من قبل دول بعينها، على أنها دعم لهذا الطرف أو ذاك. وفي ظل هذه التجاذبات السياسية، تمكنت اللجنة الدولية من إرسال شحنة مساعدات، بلغت حمولتها 24 طنًّا، حوت معدات طبية ومولدات كهرباء وأدوية. استهدفت هذه الشحنة، وشحنة مماثلة أُرسلت في حزيران/ يونيو الماضي، تقديم الدعم الطارئ للنظام الصحي المتهاوي في البلاد، ومد المستشفيات التي تواجه حالات نقص خطيرة بالأدوات الطبية المنقذة للحياة.

شكلت هذه المساعدات الطارئة جزءًا من الاستجابة الإنسانية الطارئة التي بلورتها اللجنة الدولية وأكدها بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خلال زيارة إلى فنزويلا استغرقت خمسة أيام وفيها حدد استراتيجية في التكيف مع هذا الوضع الطارئ وسد الثغرات في وقت أصبح فيه الشعب الفنزويلي أكثر جوعًا وأكثر مرضًا. اختارت اللجنة الدولية التركيز على المجالات التي يمكنها تقديم أفضل دعم ممكن وهي أربع قضايا إنسانية ملحة: الهجرة والصحة والمياه والصرف الصحي والاحتجاز. وعليه رفعت ميزانيتها للعمليات في البلاد إلى ثلاثة أضعاف من حوالي 9 ملايين دولار إلى حوالي 24.6 مليون دولار.

حاولت اللجنة الدولية تقديم أفضل دعم ممكن في أربع قضايا إنسانية ملحة هي: الهجرة والصحة والمياه والصرف الصحي والاحتجاز

لا تركز اللجنة الدولية على الأرقام وأعداد المهاجرين، بقدر ما تركز على مدى ضعفهم.

في هذا السياق تؤكد استراتيجية اللجنة الدولية على أمرين، أولهما تقديم المساعدات بشكل مستقل وحيادي ولا ينحاز لأي طرف من أطراف الأزمة، والثاني العمل في الميدان وتكثيف الأنشطة لتوفير المزيد من المساعدات والدعم المنقذَيْن للحياة، كدعم النظام الصحي المتهاوي في البلاد وإعطاء الأولوية للسكان الأكثر ضعفًا. وبصفتها منظمة إنسانية بالأساس، لا تركز اللجنة الدولية على الأرقام في تعاملها مع من يحتاجون الرعاية الصحية أو المهاجرين، بقدر ما تركز على مدى ضعفهم. لقد رأى موظفو اللجنة الدولية خلال الشهور الماضية، كيف خاض مئات الآلاف من الفنزويليين رحلة مضنية طالت لـ آلاف الكيلومترات بحثًا عن ظروف معيشية أفضل أو وسيلة للبقاء أو السلامة. شاهدت اللجنة الدولية أولئك الذين يسافرون بمفردهم وكبار السن والنساء الحوامل والقُصَّر، وهذه الفئات، وإن نجت من الجوع والأحذية البالية والإنهاك جراء درجات الحرارة المرتفعة، فهم أيضًا عرضة للابتزاز أو التهديد أو العنف أو التجنيد القسري من قبل الجماعات المسلحة. لذلك جاءت مقاربة اللجنة الدولية لتضع هذه الفئات في القلب من برامجها الإنسانية الطارئة في البلاد ■

[الملفّ]

تغيُّر المناخ والنزاعات

REUTERS

REUTERS

مزيج ينبئ بانفجار وشيك

من دول الساحل في الغرب الأفريقي مرورًا بالصومال في الشرق وصولًا إلى أفغانستان في آسيا، يعاني السكان المدنيون من وطأة النزاع معطوفًا عليها صدمات في الطقس نظرًا للتقلب في المناخ. واليوم أكثر من أي وقت مضى تنظر المنظمات الإنسانية إلى المعاناة المضاعفة للسكان المدنيين، المحاصرين في نزاعات مسلحة يطول أمدها، في ظل الآثار المنهكة والمدمرة لتغير المناخ التي تفاقم من حدة النزاعات التي قد تؤدي إلى تعطيل الوسائل التقليدية للبقاء على قيد الحياة.

تغيُّر المناخ يفاقم من معاناة المدنيين في أوقات الحروب

ليس سببًا مباشرًا للنزاعات لكن خطرها يزيد السوء سوءًا:

يثقل التغير المناخي كاهل المدنيين الرازحين تحت نير الحروب، ذلك لأن النزاع المسلح يحد من قدراتهم على مواجهة التغيرات المناخية. ويُعزى هذا جزئيًّا إلى كون النزاعات، ولا سيما طويلة الأمد منها، تفرض على المجتمعات تحديات جمَّة، فهي تقوض البنية التحتية وتسبب أضرارًا جسيمة للمؤسسات ورأس المال الاجتماعي وسبل العيش، ما يجعل من عملية التكيف مع تغير المناخ أمرًا عسيرًا.

قبل عقدين من الزمان، وفي محفل دولي كبير في مجال العمل الإنساني، أبدى مشاركون في هذا المحفل استغرابهم من أن يتناول «**المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر**»، قضية تغير المناخ. إذ كان الانطباع آنذاك أن التغير المناخي موضوع علمي بحت، ويخص قضايا بيئية سنلمس آثارها بعد أمد بعيد. لكن، وخلال بضع سنوات، أصبحت قضية التغير المناخي إحدى أهم القضايا على الأجندة الدولية. فقد راقب العاملون في المجال الإنساني من كثب، التأثيرات السلبية التي يحدثها التغير المناخي على السكان المدنيين ضحايا النزاعات المسلحة وأشكال العنف الأخرى، أو المتضررين من الكوارث الطبيعية. صار تغير المناخ أمرًا ملموسًا وله أثر واضح في تفاقم المخاطر الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

ضحية صامتة

للعلاقة بين التغير المناخي والنزاعات المسلحة وجهان. فمن ناحية أولى، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى اندلاع نزاعات مسلحة أو أعمال عنف، وهو ما تظهره دراسات عدة بحثت عن العلاقة بين تقلب المناخ وبين العنف، وبينت أن زيادة هطول الأمطار أو نقصانها في الاقتصادات المعتمدة اعتمادًا كليًّا على الموارد الطبيعية يعزز من مخاطر العنف المحلي، لا سيما في المجتمعات الرعوية الأفريقية. ففي منطقة الساحل الأفريقي مثلًا، رأينا كيف ألحقت التغيرات المناخية أضرارًا بالغة بالمجتمعات المحلية، ما دفع بعضها إلى الانخراط في أعمال عنف ونزاعات مسلحة. كما أن ارتفاع درجة الحرارة وعدم انتظام هطول الأمطار وما رافق ذلك من تصحر للأراضي وتقلص في المساحات القابلة للاستغلال أدى إلى تفاقم الصراعات وخير مثال على ذلك منطقة بحيرة تشاد.

من ناحية أخرى، فدور التغير المناخي أكثر وضوحًا في مفاقمة معاناة السكان المدنيين الذين يثقل النزاع المسلح كاهلهم. يقدم **مؤشر جامعة نوتردام العالمي للتكيف مع التغيرات المناخية** صورة ذات دلالة للدور السلبي الذي يؤديه التغير المناخي في إطالة أمد النزاعات المسلحة. يحدد هذا المؤشر، وفقًا لعوامل فرعية عدة، مدى قدرة الدول على التعاطي مع التحولات التي ترافق تغير المناخ.

REUTERS

ويخلص المؤشر إلى تحديد ثلاثين بلدًا هي الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية لتغير المناخ. وليس غريبًا أن تكون معظم تلك البلدان دولًا ترزح بالفعل تحت نير النزاعات المسلحة كالصومال وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية والنيجر وتشاد ومالي، وكذلك اليمن وميانمار.

إذ تفتقر هذه البلدان إلى القدرة على تحمل آثار تغير المناخ. وبفعل تراكم آثار النزاع، يتضرر الفقراء والأطفال وكبار السن أكثر من غيرهم، وتستمر معاناتهم من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر وفقد فرص كسب العيش والوقوع فريسة للأمراض. وتقول «**منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة**» (**الفاو**) إن السبب الرئيس في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي يكمن في ثلاثة عوامل (قد تتداخل أحيانًا) وهي: النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية العميقة، لا سيما موجات الجفاف الطويلة في بعض المناطق في القارة الأفريقية كشرقي القارة أو حول بحيرة تشاد. وتظهر تقديرات «الفاو» أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ارتفع لأول مرة منذ عقد من الزمان، إذ إن العدد يتراوح الآن حول 815 مليون شخص يوميًّا عالميًّا. فيما تظهر تقديرات **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ** (IPCC) أن تقلب المناخ ربما يرفع من خطر الجوع وسوء التغذية بنسبة 20 في المائة بحلول 2050.

عامل تعقيد إضافي

فوق كل ما يعانيه الناس من فقر وعنف وإقصاء وظلم وهشاشة شهدناها في كثير من الأماكن، هناك عامل تعقيد إضافي وهو أنماط الطقس المتغيرة التي نعتقد جميعًا أو يعتقد كثير من الناس أن سببها الرئيس التغير المناخي. أنماط الطقس المتغيرة؛ فهطول الأمطار بغزارة أو شحها يغيِّر طبيعة المسطحات المُنتجة التي يعيش الناس عليها. وفي بلد يغلب عليه الطابع الزراعي كاليمن أو منطقة الساحل [الأفريقي] تنحسر المسطحات الزراعية بسبب أنماط الطقس المتغيرة، وأعداد الناس هناك كبيرة، فأعداد السكان تتزايد في مقابل تقلص الأسطح الزراعية، وهو ما يفاقم الأوضاع تلقائيًّا في ظل النزاع.

بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر،
في تصريحات لقناة «سي إن إن» الإخبارية في كانون الثاني/ يناير 2019.

نماذج صارخة

تمثل الصومال نموذجًا كلاسيكيًّا للدائرة المفرغة التي تربط ما بين النزاع وتغير المناخ. فقد هوت البلاد في أوائل تسعينيات القرن الماضي في جحيم نزاع مسلح ممتد لا يرحم تسبب في إضعاف مؤسسات الدولة، وإجبار ملايين السكان على النزوح أو الهجرة، وإثقال كاهلهم، لا سيما أولئك الذين يعتمدون على الزراعة والرعي.ومر هؤلاء بتجارب مؤلمة من الجفاف الكارثي بسبب انخفاض معدلات الأمطار في موسم هطول الأمطار، وهو المعروف محليًّا باسم «غو» (يمتد من نيسان/ أبريل إلى أيار/ مايو)، قبيل موسم الحصاد السنوي في تموز/ يوليو. وتتوقع منظمات أممية أن يتسبب الجفاف الكارثي الذي ضرب البلاد خلال العام الجاري (2019) في معاناة أكثر من مليوني شخص من الجوع الحاد، هم يمثلون نحو خمس عدد سكان البلد الفقير. وتقول دراسات إنه يمكن التغلب على بعض هذه المشاكل من خلال توزيع أكثر كفاءة للمياه، واستنبات سلالات نباتية تقاوم الجفاف، لكن ضعف مؤسسات الدولة، والنزاع المسلح، يجعل من هذه الحلول حلمًا بعيد المنال.

تقلب المناخ ربما يرفع من خطر الجوع وسوء التغذية بنسبة 20 في المائة بحلول 2050.

يقدم جنوب السودان مثالًا آخر لدور تغير المناخ في مفاقمة معاناة السكان المدنيين. شهدت هذه الدولة الفقيرة في السنوات الأخيرة تذبذبًا في هطول الأمطار الموسمية ما أدى إلى تكرر مواسم الجفاف في البلاد. هذا التقلب المناخي معطوفًا على اضطراب اقتصادي كبير، وآثار سنوات طويلة من النزاع المسلح المستمر حتى الآن، أفضى إلى تعطيل الحياة الاقتصادية تقريبًا وسبل العيش ورفع من مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتوقعت منظمات أممية في حزيران/ يونيو الماضي أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون نقصًا كارثيًّا في الغذاء إلى سبعة ملايين، أي أكثر من نصف سكان البلاد البالغ عددهم نحو 13 مليونًا.

تقدم منطقة الساحل الأفريقي مثالًا دالًّا آخر على الكيفية التي تفاقمت فيها الصراعات بفعل الآثار الناجمة عن تغير المناخ. تشمل منطقة الساحل حزامًا جغرافيًّا مترامياً في الغرب الأفريقي، يشمل موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد. وخلال العقود الماضية، انحسرت الأراضي القابلة للاستغلال مع تقلب مستويات هطول الأمطار وتقلص المواسم المطيرة علاوة على العجز عن التنبؤ بتوفر موارد المياه. وأظهرت الأمم المتحدة أن درجات الحرارة ما برحت ترتفع في منطقة الساحل بمعدل أسرع مرة ونصفًا عن متوسط ارتفاع درجات الحرارة عالميًّا. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى تدهور ما يقرب من 80 في المائة من الأراضي الزراعية بينما يتنافس في الوقت ذاته حوالي 50 مليون شخص على الأراضي في منطقة الساحل الأفريقي والذين يعتمدون في معيشتهم على تربية الماشية.

ومنذ أواخر العام 2018، يُصنف ما يُقدر بنحو 33 مليون شخص في منطقة الساحل بأنهم يفتقرون إلى الأمن الغذائي. ورصدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر كفاح هذه •••

المجتمعات المحلية الفقيرة من أجل الحصول على خدمات رعاية صحية آمنة أو إيجاد مدارس لأطفالهم أو تأمين دخل أساسي. ولا تجد تلك المجتمعات أمامها بُدًّا من خياراتٍ صعبة في البحث عن سبل لإعالة أسرهم، من بينها الهجرة عبر طرقٍ محفوفة بالمخاطر أو الانضمام إلى جماعاتٍ مسلحة.

ويتخذ العنف مسارًا مثيرًا للقلق الشديد. وكشفت مجموعة البحث لمشروع بيانات مواقع وأحداث الصراعات المسلحة "ACLED" أن عدد الوفيات المسجلة في مالي بلغ 1,686 شخصًا في العام 2018 مقارنةً بـ 949 في العام 2017 و320 في العام 2016. كذلك تتسع رقعة المناطق الساخنة من شمال مالي إلى وسطها وعلى طول الحدود بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو.

ضحية صامتة

في كثير من الأحيان تكون البيئة الطبيعية ضحية صامتة للنزاع المسلح. وعلى حين يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام البيئة باعتبارها سلاحًا، أي يحظر تدمير الموارد الطبيعية، لكن تلجأ الأطراف المتحاربة كثيرًا إلى الإفراط في استخدام استراتيجيات عسكرية تشكل تهديدًا بيئيًّا. فعلى سبيل المثال، يؤدي إشْعال النار في حقول النفط (أو تدمير المنشآت الصناعية الكبيرة) إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات الدفيئة والتلوث المحمول في الغلاف الجوي، ما يؤدي إلى عواقب مدمرة. وما يزيد الطين بلَّة، إسهام ذلك أيضًا في تغير المناخ، إذ قد تزداد انبعاثات كميات كبيرة من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. كما يمكن أن يكون لتدمير مساحات شاسعة من الغابات عواقب وخيمة مترتبة على تغير المناخ. وتقول تقديرات إن النزاعات المسلحة تُعد أهم المؤشرات على انخفاض عدد الكائنات الحية في الحياة البرية في الفترة من العام 1946 وحتى العام 2010.

والحرب الأهلية في موزمبيق مثال كاشف على دور النزاع في تهديد التنوع البيولوجي على الأرض. فخلال الحرب الأهلية التي دامت 15 عامًا في موزمبيق، فقدت حديقة **جورونغوسا** الوطنية أكثر من 90 في المائة من حيواناتها، إذ انخفضت أعداد الجاموس الأفريقي من 14000 إلى 100، وفرس النهر من 3500 إلى 100. فيما انخفض عدد الأفيال من 2000 إلى 200، وذلك لأن لحومها كانت تُقدم طعامًا للجنود، فيما كان يُباع عاجها لتمويل شراء الأسلحة والذخيرة والإمدادات.

استراتيجية اللجنة الدولية

يتوقع أن تتزايد الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير بسبب تأثير ظاهرة الاحتباس الحراري.

يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام البيئة باعتبارها سلاحًا، لكن تلجأ الأطراف المتحاربة كثيرًا إلى الإفراط في استخدام استراتيجيات عسكرية تشكل تهديدًا بيئيًّا

ولا تستطيع المنظمات الإنسانية وحدها التصدي للاحتياجات الإنسانية القائمة. وقد وطنت **اللجنة الدولية** نفسها كي تستوعب تأثير تغير المناخ على التدهور البيئي واستنفاد الموارد (مثل التصحر، انخفاض خصوبة التربة، تدهور إمدادات المياه العذبة) وأثر ذلك كله في المجتمعات المتضررة من النزاعات المسلحة. والنقطة المركزية هنا هي دعم محاولات السكان المدنيين في التأقلم والتكيف مع البيئات المتدهورة والمخاطر المتزايدة لحدوث فيضانات وجفاف وتعرضهم للحرارة المفرطة والفقر من خلال البحث عن استراتيجيات جديدة تتيح سبل كسب الرزق. وربما تتطلب هذه الاستراتيجيات تغييرات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية من أجل تمكين الناس من التكيف مع آثار التغير المناخي، والتخفيف من وطأة آثاره السلبية. ومن أمثلة ذلك، ما تؤديه وحدات الأمن الاقتصادي والمياه والإسكان في **اللجنة الدولية** من تنفيذ مشاريع تدعم السكان المدنيين وتساعدهم على التكيف مع تأثير تغير المناخ، كمساعدة المزارعين على التحول إلى المحاصيل التي تتحمل الجفاف أو مساعدة المجتمعات على إيجاد سبل لتحسين استخدام الموارد المائية. وفي هذا السياق، بلورت اللجنة الدولية في استراتيجيتها المؤسسية للأعوام من 2019 حتى العام 2022، هدف الحد من الآثار السلبية للتغير المناخي في دول النزاعات المسلحة، وتعزيز قدرة المجتمعات المتضررة على استيعاب الآثار المجتمعية للنزاع أو العنف والصدمات المناخية، وبناء تأثير إنساني أكثر استدامة.

وتعمل اللجنة الدولية على دعم المجتمعات المتضررة من النزاعات كي تتمكن من مواجهة الضغوط التي قد تنشأ في المستقبل نتيجة الآثار المتراكمة للنزاعات وتغيُّر المناخ. كما تعمل اللجنة الدولية على إعادة تخطيط برامجها لتضمن منع تدهور البيئة التي يعتمد عليها السكان المتضررون في كسب عيشهم، علاوة على تحسين السياسات البيئية للجنة الدولية عبر تعزيز فعالية استخدامها للطاقة وخفض اعتمادها على الوقود الأحفوري وخفض النفايات الخطرة في الميدان ■

للتغير المناخي العالمي آثار بادية للعيان على البيئة، ما بين تقلص الكتل الجليدية، وتكسر الجليد الذي يكسو الأنهار والبحيرات قبل موعده، وتسارع ارتفاع مستوى سطح البحار، واشتداد حدة موجات الحرارة، وتغيُّر النطاقات الجغرافية للنباتات والحيوانات، هذا فضلًا عن الأشجار التي تُزهر قبل أوانها. كل تلك التبعات تنبَّأ بها علماء المناخ قبل حدوثها بسنوات طويلة.

ويتفق معظم علماء المناخ أن السبب الرئيس لظاهرة «**الاحترار العالمي**» (Global Warming) الحالية هو ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض بفعل ازدياد معدل «الاحتباس الحراري» جراء النشاط البشري. وتحدث هذه الظاهرة عندما يحبس الغلاف الجوي للأرض الحرارة المنبعثة من الأرض ويمنع نفاذها إلى الفضاء. ويحذر هؤلاء العلماء من أن درجات الحرارة عالميًّا ستواصل الارتفاع لعقود قادمة، ومردُّ ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى الغازات الدفيئة التي تنتج عن الأنشطة البشرية.

وبلغة الأرقام، تتوقع **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ** (IPCC)– التي تتألف من فريق من 1300 خبير علمي مستقل من مختلف دول العالم وتعمل تحت رعاية الأمم المتحدة – ارتفاعًا في درجات الحرارة بمقدار 4,22 درجة مئوية.

ووفقًا **للهيئة الدولية للمناخ**، وهي أكبر جهة دولية تُعنى بدراسة تغير المناخ وآثاره، يُتوقع أن يستمر تغير المناخ العالمي على مدار القرن الحالي وما بعده، ويعتمد حجم التغير المناخي في المقام الأول، فيما بعد العقود القليلة المقبلة، على كمية انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم، ومدى حساسية مناخ الأرض لهذه الانبعاثات.

وتقول الهيئة الدولية للمناخ إن لكل منطقة حظها من التغير المناخي، إذ إن آثاره ليست واحدة على كل مناطق العالم. فالتبعات تختلف من منطقة إلى أخرى، بحسب موقعها الجغرافي، أو بحسب قدرة المنطقة وأنظمتها الاجتماعية والبيئية على التكيف مع التغير المناخي أو التخفيف من آثاره.

وتتوقع الهيئة الدولية للمناخ أن ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار أقل درجة مئوية وحتى 3 درجات مئوية فوق مستويات حرارة العام 1990، سينتج آثارًا مختلطة في نفعها وضررها، بحسب المنطقة، لكن «بشكل مُجمل، تشير الأدلة المنشورة إلى ترجيح ارتفاع صافي تكاليف الأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وإلى زيادتها بمرور الوقت».

وفي تقريرها الصادر في العام 2018، قالت

حقائق أساسية عن التغير المناخي*

الهيئة إن الحد من الاحترار العالمي ليكون 1.5 درجة مئوية بدلًا من درجتين مئويتين مقارنة بمعدلات ما قبل الثورة الصناعية، سيحقق فوائد حقيقية للبشر وسبل كسب الرزق والنظم البيئية الطبيعية. ويتطلب الوصول لهذا الهدف إحداث تغييرات غير مسبوقة في جميع قطاعات المجتمع.

كيف يحدث التغير المناخي؟

توصف الغازات المعمرة التي تظل بشكل شبه دائم في الغلاف الجوي ولا تستجيب فيزيائيًّا أو كيميائيًّا للتغيرات في درجة الحرارة بأنها عوامل «مُستحِثة» لتغير المناخ. أما الغازات التي تستجيب فيزيائيًّا أو كيميائيًّا للتغيرات في درجة الحرارة مثل بخار الماء فيُنظر إليها على أنها «تأثيرات تفاعلية».

وتشمل الغازات التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري ما يلي:

بخار الماء: وهو أكثر غازات الاحتباس الحراري وفرة، ولكن الأهم أنه في حد ذاته تأثير تفاعلي للمناخ. ويزداد بخار الماء كلما ارتفعت درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض، ولكن تزداد أيضًا إمكانية تشكل السحب وتساقط الأمطار، وهذه العمليات من أهم آليات التأثيرات التفاعلية لظاهرة الاحتباس الحراري.

ثاني أكسيد الكربون: وهو مكوِّن بالغ الأهمية في تركيب الغلاف الجوي للأرض رغم نسبته الضئيلة فيه. ويُطلق غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي عبر عمليات طبيعيَّة، مثل التنفس والثورات البركانية، ومن خلال الأنشطة البشرية مثل إزالة الغابات، والتغير في استخدام الأراضي، وحرق الوقود الأحفوري. وبفعل التأثير البشري، ازداد تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو بنسبة تجاوزت الثلث منذ قيام الثورة الصناعية. ويُعد هذا أهم عامل «مُستحِث» لتغير المناخ.

الميثان: وهو غاز هيدروكربوني ينتج من مصادر طبيعية ومن أنشطة بشرية، بما في ذلك تحلل المخلفات في مكبات النفايات، ومن الأنشطة الزراعية ولا سيما زراعة الأرز، ومن عمليتي الهضم لدى الحيوانات المجترة وإدارة مخلفاتها العضوية المرتبطتين بتربية الماشية المنزلية. وإذا عقدنا مقارنة بين السمات الجزيئية لغازي الميثان وثاني أكسيد الكربون، فإن الأول أكثر نشاطًا من الثاني، غير أنه أقل وفرة في الغلاف الجوي.

أكسيد النيتروز: وهو من غازات الاحتباس الحراري القوية الذي يُولَّد من ممارسات الزراعة بالتربة، وبخاصة من استخدام الأسمدة التجارية والعضوية، واحتراق الوقود الأحفوري، وإنتاج حمض النيتريك، وحرق الكتلة الحيوية.

مركبات الكلورفلوركربون (CFCs): وهي مركبات تخليقية منشؤها صناعي بالكامل وتستخدم في عدد من التطبيقات، غير أن إنتاجها وانبعاثاتها إلى الغلاف الجوي ينظمهما إلى حد كبير اتفاق دولي، وذلك بسبب قدرتها على الإسهام في تدمير طبقة الأوزون. وهذه المركبات من غازات الاحتباس الحراري أيضًا.

تتسبب الأنشطة البشرية على الأرض في إحداث تغيير في غازات الاحتباس الحراري الطبيعية. وعلى مدار القرن الماضي، أسفر حرق أنواع الوقود الأحفوري كالفحم والنفط عن زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو. ويعود السبب في ذلك إلى أن عملية حرق الفحم أو النفط تنطوي على اتحاد الكربون بالأكسجين في الهواء لتكوين غاز ثاني أكسيد الكربون. وأدى تمهيد الأرض للزراعة، والأنشطة الصناعية، وغيرهما من الأنشطة البشرية، وإن كان بدرجة أقل، إلى زيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري. ومع أنه من العسير التنبؤ بطبيعة التبعات التي قد يخلفها تغير غازات الاحتباس الحراري الطبيعية في الغلاف الجوي، لكن من المرجح حدوث آثار معيَّنة مثل:

- ارتفاع في متوسط درجة حرارة الأرض. وقد يُعد ارتفاع درجات الحرارة تغيرًا إيجابيًّا في بعض المناطق، بينما لا يكون الأمر كذلك في مناطق أخرى.
- من الممكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدلات التبخر والهطول بشكل عام، ولكن أثر ذلك يختلف من منطقة إلى أخرى؛ فبعض المناطق تصبح أكثر رطوبة والبعض الآخر أكثر جفافًا.
- سينتج عن اشتداد ظاهرة الاحتباس الحراري ارتفاع درجة حرارة المحيطات وإذابة الكتل الجليدية وغيرها من الأسطح الجليدية جزئيًّا، ما يؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحار. ويؤدي ارتفاع درجة حرارة مياه المحيطات إلى تمددها، الأمر الذي يسهم إلى حد أبعد في ارتفاع مستوى سطح البحر.
- في الوقت ذاته قد تستجيب بعض المحاصيل والنباتات الأخرى إيجابيًّا لزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ويظهر أثر ذلك في نموها النشط واستهلاكها الأكثر كفاءة للماء.

دور النشاط البشري

خلص تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن هناك احتمالًا تتجاوز نسبته 95 بالمائة أن يكون النشاط البشري على مدار الخمسين عامًا الماضية مسؤولًا عن ارتفاع درجة حرارة كوكبنا.

فقد أدت الأنشطة الصناعية الحديثة إلى زيادة مستويات تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو من 280 إلى 400 جزء بالمليون خلال المائة وخمسين عامًا الماضية. وخلُصت الهيئة أيضًا إلى أن ثمة احتمالًا يتجاوز 95 بالمائة أن الارتفاع الملاحظ في درجات الحرارة على كوكب الأرض على مدى الخمسين عامًا الماضية مرده إلى غازات الاحتباس الحراري التي تُنتَج بفعل النشاط البشري مثل ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز ■

REUTERS

* مصدر المعلومات:
1- موقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
https://www.ipcc.ch/
2- موقع التغير المناخي على وكالة ناسا
https://climate.nasa.gov/

موسى عبد الحفيظ القنيدي*

القانون الإنساني لم يتجاهلها:
حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة

العديد من المبادئ القانونية والأعراف الإنسانية إلى جانب نصوص اتفاقية تضمنت حماية للبيئة الطبيعية من آثار العمليات العدائية أثناء النزاعات المسلحة، إلا أنه من الواضح عدم كفايتها لمنع الانتهاكات الجسيمة بها خاصة في ظل التطور الهائل للوسائل والأساليب القتالية.

REUTERS

REUTERS

لم تعد آثار الحرب مقصورة على إيذاء الإنسان وإلحاق الضرر به وبممتلكاته فقط، بل أصبح مداها يتجاوز ذلك، معرضة كل ما يلزمه لاستمرار حياته بشكل طبيعي للفناء عبر تدمير البيئة الطبيعية وتعريضها للخطر. ولعل الخطر المترتب على النزاعات المسلحة اليوم يكمن في كون آثارها الكارثية على البيئة وملحقاتها ممتدة ومستمرة لا تنتهي بانتهاء النزاع – بالرغم من ازدياد وتيرة حاجة الإنسان لها يومًا بعد يوم – وإنما تبقى وتظل تلك الآثار شاهدة وحاضرة على مأساة الإنسان عشرات السنين، خاصة في ظل التطور التقني الهائل في فنون التسلح وفي استخدام أساليب وأدوات قتالية ضارة جدًّا.

وبسبب تلك الآثار الكارثية التي تخلفها النزاعات المسلحة وتصيب في جزء كبير منها البيئة ومشتملاتها، وفي ظل تعذر إبعاد الخطر عنها، لم يعد موضوع حماية البيئة أمرًا ثانويًّا، بل أصبحت وبحكم طبيعتها وارتباطها الوثيق بالإنسان مباشرة موضوعًا يستدعي وجود سياسة عامة دولية ولم يعد يكفي لها السياسات الوطنية. من هنا يتبادر للذهن تساؤل هام حول الدور الذي يضطلع به القانون الدولي الإنساني في حماية البيئة؟ وإلى أي مدى تبدوالنصوص الواردة في هذا الإطار كافية اليوم؟

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الغرض والهدف الرئيس لقواعد القانون الدولي الإنساني هو التخفيف مما يترتب على النزاعات المسلحة من آثار ولا يتحدث إطلاقًا عن نهايتها أو القضاء عليها. ومن خلال فحص قواعد القانون الدولي الإنساني وتتبعها يتبين أنه فرض نوعيتين من الحماية، إحداهما بموجب الأحكام العامة في حين كانت الثانية بمقتضى بعض الأحكام الإضافية الخاصة. وبالتالي تكون الأولى محلًّا للانطباق فيما يتعلق بسير العمليات العدائية على البيئة، انطلاقًا من كونها ذات طبيعة مدنية، ولا يمكن بذلك شن هجمات ضدها إلا في حال تم تحويلها إلى هدف عسكري من خلال مساهمتها في تحقيق مزايا عسكرية. كما يلزم مراعاة التدمير الذي تتعرض له البيئة عندما تكون محلًّا للاستهداف العسكري من خلال عملية تقييم لمبدأ التناسب بين فكرتين هما كيفية تحقيق التوازن بين الأضرار العرضية غير المفرطة وبين الميزة العسكرية المرجوة.

حماية فعلية

جرى الحديث عن الحماية الفعلية للبيئة في ضوء القانون الدولي الإنساني بشكل واضح من خلال نصوص البروتوكول الإضافي الأول 1977 لاتفاقيات جنيف 1949 بمقتضى المادة 35 والمادة 55. فالفقرة 3 من المادة 35 من البروتوكول نصت على أنه «**يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية**

* محاضر في القانون الدولي الإنساني في جامعة مصراتة – ليبيا

أي ضرر يصيب أو يلحق بالبيئة بشكل غير مباشر في إطار استهداف هدف عسكري لا يعتبر محظورًا بصورة واضحة ودقيقة طالما أنه كان عرضيًّا غير مقصود ولم يكن مفرطًا

أضرارًا بالغة واسعة الانتشار وطويلة المدى» أما نص المادة 55 فكان كالتالي: «**تراعى أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد**». وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان، في حين أشارت الفقرة الثانية من ذات المادة إلى حظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية.

وبنظرة سريعة على نص المادتين يمكن تدوين وتسجيل عدة ملاحظات هامة في إطار الحماية المفترضة من القانون الدولي الإنساني للبيئة:

أي ضرر يصيب أو يلحق بالبيئة بشكل مباشر هو محظور بموجب نصوص البروتوكول الإضافي الأول 1977 لاتفاقيات جنيف 1949 وبالتالي مسؤولية أي طرف من أطراف النزاع عن أي انتهاك.

أي ضرر يصيب أو يلحق بالبيئة بشكل غير مباشر في إطار استهداف هدف عسكري لا يعتبر محظورًا بصورة واضحة ودقيقة طالما أنه كان عرضيًّا غير مقصود ولم يكن مفرطًا، انطلاقًا من قاعدة التناسب أو الحد الأدنى المفترض للأضرار التي قد تصيب البيئة، فإلحاق الضرر بها قد يكون مسموحًا في انتظار ميزة عسكرية محققة ما كانت لتكون دون وجود أضرار عرضية، وبالتالي يمكن القول هنا إن القانون الدولي الإنساني تغاضى بشكل من الأشكال، أو لم يرتب أية مسؤولية، انطلاقًا من صعوبة تحقيق معادلة التناسب بصورة مقبولة بين الأضرار المفترضة والمزايا العسكرية المرجوة. إلا أن هذه المواءمة قد تفتح الباب واسعًا أمام احتجاج أطراف الصراع بكون تدميرهم أو تعديهم على نصوص حماية البيئة قد تم أو كان في إطار ما يعرف بالأضرار العرضية ليس إلا، كما أن هناك إشكالية كبرى تتمثل في الجهة التي سيكون من حقها تحديد ما إذا كان الضرر عرضيًّا في إطار استهداف هدف عسكري أم لا.

ما يلاحظ على نص المادة 35 وكذلك المادة 55 كونها قيدت الضرر المحظور جراء استخدام سلاح معين بثلاثة شروط تبدو مبالغًا فيها ولا يكفي توفر أحدها فقط ليكون هذا النص مفعلًا أو قيد التطبيق، وهي ضرورة أن يكون «بالغًا واسع الانتشار وطويل المدى». إضافة إلى ذلك هناك صعوبة واضحة لإعمال النص كون من المستحيل أن يكون الضرر بالغًا، واسع الانتشار، وطويل المدى في ذات الوقت، كما أن هناك صعوبة في قياس ذلك. فكيف يعرف ضرر ما كونه بالغًا أم لا؟، وعلى أي أساس سيقاس كون الضرر طويل المدى أم لا؟، فهل يقاس على سبيل المثال بعدم ●●●

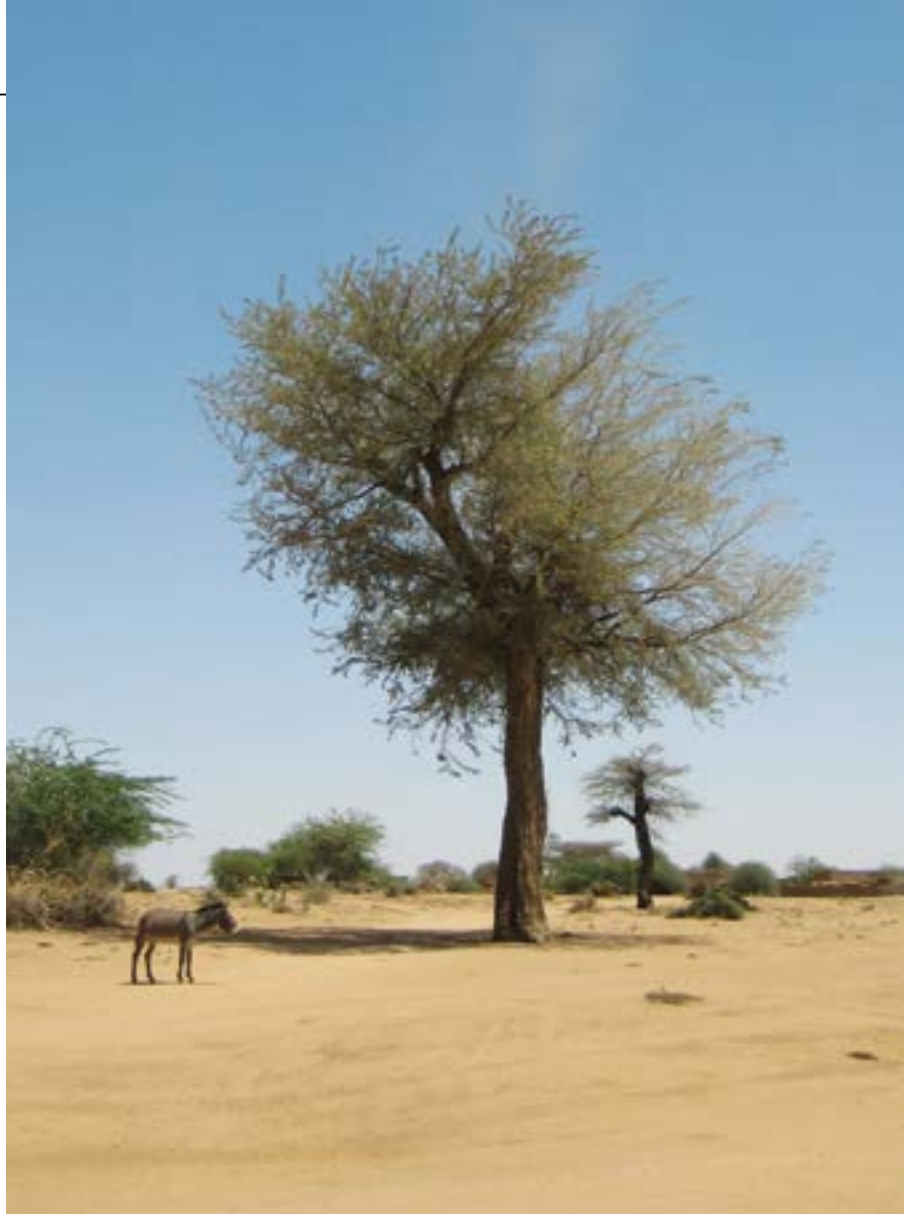

ICRC

تبقى مسألة حماية البيئة متوقفة على إرادة الدول وتحديدًا أطراف النزاع

إمكانية استغلال الأرض من قبل المدنيين لمدة عشر سنوات فقط أم بضرورة مرور عقدين؟ أم ماذا؟ في سياق هذه النقطة يشار إلى أن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى تطلبت فقط توفر شرط واحد من الشروط بالغًا أو واسع الانتشار أو طويل المدى حتى يتم اعتبار أن الضرر قد تحقق.

ربما ما يميز نص المادتين أن التوقع فقط بحدوث الضرر كافٍ لتحقق أركان المسؤولية عن الفعل إذا ترتب عليه ضرر لحق بالبيئة، إلا أنه من جانب آخر يقترح البعض انطلاقًا من طبيعة البيئة كونها تندرج ضمن الأعيان المدنية، مد الحماية التي تتمتع بها الأعيان كي تستفيد منها عناصر البيئة في ظل عدم كفاية النصوص الخاصة بها. ومع صحة فرضية هذا القول إلا أنه يتلاشى كون حتى الحماية التي تتمتع بها الأعيان المدنية ليست دائمة على اعتبار أنها قد تصبح أهدافًا عسكرية بمجرد أن تساهم في العمل العسكري وبالتالي تصبح محلًا للاستهداف، ومع ذلك يرى البعض أن الحماية الممنوحة للأماكن المجردة من وسائل الدفاع قد تجد مجالًا للتطبيق هنا. وفي ذات الإطار لا بد من التنويه على أن أطراف النزاع تظل ملزمة بضرورة اتخاذ كل التدابير الممكنة والمناسبة التي يترتب عليها إبعاد الضرر عن البيئة ولا يكفي لنفي المسؤولية التذرع بعدم الدراية أو المعرفة.

إن ما يثير الانتباه وما يحتاج للمعالجة أيضًا هو أن الحماية التي تضمنتها قواعد القانون الدولي الإنساني لا يمكن أن تتعدى من حيث تطبيقها الصراعات المسلحة الدولية، فالنزاعات المسلحة غير الدولية بالرغم من كون معظم النزاعات في العالم تقريبًا من هذا النوع لا يمكن أن يتم إعمال هذا النص - نص الحماية المفترضة – أو تطبيقه. وتظل قواعد القانون الدولي العرفي وتحديدًا المواد 43–44–45 محلًا للتطبيق – بصرف النظر عن نوعية النزاع – وهي تلك القواعد التي تفرض تقريبًا مضمون الحماية نفسها الواردة للبيئة في المادتين 35–55 من البروتوكول الإضافي الأول 1977.

استفادة محتملة

وبالرغم من ذلك تظل هناك إمكانية كبيرة جدًا للاستفادة من الحماية غير المباشرة للبيئة التي توفرها بعض الاتفاقيات في ظل قصور وعدم فعالية ما هو موجود من نصوص للقانون الدولي الإنساني عبر وضعها موضع التنفيذ مثل: اتفاقية 1976 الخاصة بحظر استخدام أي عمل عسكري أو عدائي آخر لتقنيات تغيير البيئة، واتفاقية 1980 الخاصة بحظر وتقييد استخدام أي أسلحة تقليدية، وكذلك بروتوكول 1999 الملحق باتفاقية لاهاي 1954 كأساس لحماية التراث الثقافي الطبيعي.

وفي الختام لا بد من القول إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أورد نصًا خاصًا بحماية البيئة تحديدًا في المادة 8 الفقرة 2/ب/4 عندما اعتبر أن الأعمال التي تلحق ضررًا واسع النطاق وطويل الأجل وشديدًا بالبيئة الطبيعية وتنتهك مبدأ التناسب هي جريمة حرب تستوجب المساءلة والعقاب، ويبدو إلى حد بعيد أن مضمون النص يتشابه مع المادتين 35 و 55 من البروتوكول الإضافي الأول 1977، وبالتالي ينطبق ما قيل آنفًا على هذا النص أيضًا.

وعلى كل حال تبقى مسألة حماية البيئة والتقيد ربما بالنصوص الواردة واللجوء لما توفره نصوص القانون الدولي للبيئة من حماية - في ظل عدم كفاية نصوص القانون الدولي الإنساني- متوقفًا على إرادة الدول وتحديدًا أطراف النزاع، فخطورة إيذاء البيئة كبيرة وآثارها وخيمة على الأجيال اللاحقة، وكل الآمال تظل معقودة على تضافر كل الجهود من أجل بيئة آمنة.

ولا بد أن ننوه للدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار احترام البيئة وحمايتها أثناء النزاعات المسلحة عبر تذكير الدول وأفراد قواتها المسلحة بالتزاماتهم، وهو ما انتهى باعتماد ما يعرف بـــ «المبادئ التوجيهية للأدلة والتعليمات العسكرية بشأن حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح» والتي أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة الاهتمام بها وتقديم الاحترام الكامل لها منذ 1994 ■

كرب تغير المناخ

هجرات أليمة إلى الداخل

محمد المخزنجي*

بعين الطبيب النفسي الذي كانه طوال اثني عشر عامًا قبل أن يتوجه نحو الأدب والصحافة، لمح المحرر العلمي للمطبوعة الخليجية الشهيرة أن ساعي صالة التحرير البنغلاديشي «**مُجيب**»، يبدو على غير طبيعته المعتادة، حركته متثاقلة وكأنه يلملم أطرافه المدلاة إلى الأرض وملامحه السمراء تنضح بسمات حزن غامر، وجهه ازداد طولًا وجفناه وزاويتا فمه هبطت كلها إلى أسفل. «إنه وجه الباكي، وجه المكتئب»ـــ فكَّر الصحافي بعقل الطبيب النفسي، وسأل: «**مُجيب مالك؟**». وجاءت الإجابة تؤكد نبرتها ما تنفيه الكلمات: «**لا شيء دكتور**». لكن المحرر الذي ظلوا ينادونه بلقبه الطبي، والذي تدرب طويلًا على قراءة هيئات أجساد المرضى النفسيين وإيماءات وجوههم، تجاوز هذا الإنكار وعاد يكرر سؤاله، وأجاب البنغلاديشي بصوت يوشك على الاختناق بفعل ما يكبحه من بكاء مكتوم: «**أهلي دكتور.. أهلي**». «**مالهم أهلك مجيب**؟». ينبس مجيب: «**الماء**». ثم يوضح عندما يجد تقطيبة الدكتور تتساءل عن معنى ذلك: «**يعيشون في الماء.. إلى هنا دكتور.. إلى هنا**»، ويرفع يده حتى ذقنه فيما يعجز عن الكلام فعليًّا، وتفر من عينيه دموع متتابعة، دموع الاكتئاب العميق التي تأخذ شكل قطرات كبيرة تتساقط مدرارة وكأنها من قطارة لا سيطرة عليها.

يتذكر الكاتب ذلك، وتتداعى إلى ذاكرته وجوه العمال البنغلاديشيين في البلد الخليجي الذي غادره منذ عقدين، في ذلك الفاصل الزمني الذي تسيطر خلاله أمائر الشعور بالاكتئاب والكرب على ملامحهم، ويقترن بوقت هطول الأمطار الموسمية في شبه القارة الهندية، وبمواكبة ذوبان الثلوج عند سفوح جبال الهيمالايا. تتدفق مياه الثلوج عند أقدام الجبال وتنهمر الأمطار على الأرض فتتدفق السيول مالئة أنهار الهند حتى فيضانها، ثم تنحدر إلى أراضي بنغلاديش المنخفضة فتغرقها، ويعيش سكانها –حرفيًّا– وكما وصفت إشارة **مجيب**: غرقى حتى ذقونهم. لكن الأمر الآن لم يعد يرتبط بمواسم الأمطار العابرة التي تفيض ثم تغيض، فثمة متغيرات تجعل الأمر غرقًا مقيمًا، غرقًا أليمًا، يدفع الغرقى إلى مغادرة أرضهم، في هجرات داخلية مزدوجة: هجرة نفسية تنطوي فيها النفس على ذاتها مكتئبة، وهجرة مكانية إلى أماكن في الوطن لم يغرقها الفيضان.

هجرات إلى الداخل

في تقرير عنوانه «**الاستعداد للهجرات الداخلية بسبب تغير المناخ**» صدر مؤخرًا عن مجموعة الباحثين المعنيين بتغير المناخ في البنك الدولي، بمشاركة باحثين من الشبكة الدولية لمعلومات علوم الأرض بجامعة كولومبيا، ومعهد البحوث الديموغرافية بجامعة مدينة نيويورك، ومعهد بوتسدام لبحوث آثار تغيرات المناخ. وقُدِّم التقرير بموجز من سطور قليلة تدق جرس إنذارٍ مدوِّيًا: «**بحلول عام 2050 –في ثلاث مناطق فقط– قد تؤدي تغيرات المناخ إلى إجبار أكثر من 143 مليون شخص على الهجرة داخل بلدانهم، في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا شرق القارة الهندية، وبعض بلدان أميريكا اللاتينية**». وكانت هذه السطور على قلتها تكفي لجعل الخوف من تغيرات المناخ العالمي مُضاعفًا، لأن هناك المزيد من مناطق العالم التي باتت تغيرات المناخ تتحول على أرضها إلى كوارث فعلية، ليست وقفًا على الغرق في بعض الأماكن، فهناك الجفاف في أماكن أخرى، وتقلبات الطقس التي تخرب إيقاع الزراعة بأمطار تهطل في أوقات الحصاد وتنحبس عند الاحتياج إليها للري، ثم إن الغرق لم يعد غرقًا عابرًا يعلو ثم ينحسر في بنغلاديش، بل صار غرقًا مُقيمًا، وهو ما عبَّرت عنه صورة لفتاة بنغلاديشية مثقلة الملامح بالأسى والكرب اسمها «**منوَّرة خاتون**» عمرها 23 عامًا، تقول: «**تقع الفيضانات كل عام، لكن الوضع الآن أكثر سوءًا. فجميع أفراد أسرتي يعيشون الآن في منزل أقارب بقرية بعيدة عن** •••

REUTERS

... «يعيشون في الماء.. إلى هنا دكتور.. إلى هنا»، ويرفع يده حتى ذقنه فيما يعجز عن الكلام فعليًّا، وتفر من عينيه دموع متتابعة

* كاتب وأديب مصري

قريتنا بسبب الفيضانات. لا أريد العودة إلى قريتنا الغارقة، سأذهب إلى دكا (العاصمة) حيث يمكنني العمل والحصول على حياة جيدة وآمنة». فهل تصح تمنيات منورة التي تُذكِّر ملامحها الآن بملامح مجيب المختنقة بالبكاء المكتوم منذ عشرين عامًا؟

يُفكر الطبيب النفسي الذي تحول إلى الصحافة العلمية، وفي مركزها قضايا البيئة، أن هذا الحلم بجودة الحياة وأمانها بالهجرة داخل البلدان نفسها أو عبر الحدود، صار ظاهرة تجتاح الفئات البشرية الأضعف في عالمنا، خاصة في بلدان الجنوب والشرق. لكن هذا الحلم منذور لسرعة التحول إلى كابوس، فهذه الهجرات حتى لو وفرت قدرًا من الأمان الجسدي ببعض الطعام والمأوى، تصاحبها حتمًا هجرات نفسية داخلية نحو الاضطراب والجنوح النفسيين، وتُفجِّر صراعات بين المقيمين والوافدين على فرص العمل التي تتقلص، والموارد التي تتجه نحو النُدرة، والتي تقف وراءها تقلبات المناخ، ومن ثم تتفجَّر مظاهر العنف، بدعاوى عرقية أو دينية أو مناطقية أو حتى اختلاف لون البشرة. فالإنسان عندما يغادر جذوره في مواطن عيشه التي ألفها يفقد قدرًا كثيرًا من توازنه النفسي، ويصير قابلًا للاندفاع كجانٍ، أو الانكماش كضحية، وهذا التغيُّر يغدو عاصفًا أكثر مع الوقت، ويطرح ثمارًا بشرية مُرَّة تتناوب بين زيادة انتحار المكتئبين، وزيادة ضحايا العنف.

ليس العنف الداخلي فقط، بل العابر للحدود أيضًا، وثمة دراسات حديثة صارت تربط بين الجفاف في القرن الأفريقي وبين انتشار الأسلحة والصراع المسلح. ويُشار إلى نزوح اللاجئين الصوماليين إلى مخيم «**داداب**» للاجئين في كينيا كمِثال لما يخلفه الجفاف والمجاعة ويخلق الصراع، وليس العكس، فتغيُّر المناخ أدى إلى الجفاف والمجاعة ومن ثم تحتمت الهجرة، والهجرة أشعلت شرارات الصراع، لكن الذي لم يكن مطروحًا للاستقصاء هو الشق النفسي داخل هذه الهجرات البيئية.

«الحزن البيئي»

منذ عقود قليلة، لم يكن هناك تصور عن المعاناة النفسية التي يسببها التغير المناخي، اللهم إلا في حالات الكوارث التدميرية من عواصف وأعاصير وتسونامي، تُخلِّف وراءها الصدمات النفسية التي كان مصطلح «**متلازمة ما بعد الصدمة**» مقبولًا للإحاطة بمعظمها في التشخيص والعلاج النفسيين. أما التغيُّر البطيء نتيجة الاحترار وارتفاع مياه البحر واضطراب إيقاعات الطقس، فلم تكن عواقبها النفسية تسترعي الاهتمام بتصور أنها ظواهر معزولة ومحدودة الضرر، وموقوفة على مناطق البائسين في البلدان الفقيرة والمتخلفة. لكن ما إن بدأت بوادر هذا التغيُّر في الظهور المتسارع في السنوات الأخيرة وشمول بلدان غنية ومتطورة ببعض كروبها، حتى بدأت تنال اهتمامًا متزايدًا من الأبحاث الطبية النفسية، بل تم صك مصطلح جديد يشير إلى العرَض القاعدي والجامع الذي تنمو عليه الاضطرابات النفسية والعقلية (العُصابية والذُهانية) المتأتية عن هذه التغيرات –وفي القلب منها تغيرات المناخ– ففي 3 نيسان/أبريل 2018 تضمنت دورية «**نيتشر للتغير المناخي**» تقريرًا عنوانه «**الحزن العميق كرد فعل نفسي لتغيرات البيئة**»، وقدَّمَت مصطلح «**الحزن البيئي**» (Ecological grief) كإطار جامع مبعثه: «**أن تغير المناخ بشكل متفاقم صار يؤثر على الصحة العقلية من خلال مسارات متعددة للمخاطر، بما في ذلك مشاعر الحزن الشديدة لأن الناس يعانون من خسائر متعلقة بتغيرات المناخ أطاحت بأنواع حية وأنظمة بيئية ومناظر طبيعية ألِفوها**».

وإذ كان هذا التقرير قد اختبر إحاطة مصطلح «**الحزن البيئي**»

الرسم للفنان حسن فؤاد

بنتائج البحث الذي كانت ساحته مناطق في بلدين متقدمين هما كندا وأستراليا، فإن الحزن يصير مُضاعَفًا وأقسى عندما تقع العواقب التدميرية لتغيرات المناخ على الفئات الأضعف في البلدان الفقيرة. وهو ما اختبره الكاتب –الطبيب النفسي السابق– معرفيًّا، وميدانيًّا.

بدافع الحنين إلى مهنته الأصلية ظل هذا الكاتب مواظبًا على تواصل علاقاته بزملائه القدامى في المهنة، في أماكن عملهم وخارجها، كما المواظبة على المتابعة المعرفية لمستجدات الطب النفسي، فتعرَّف على تغيرات عاصفة في طبيعة الأمراض النفسية التي صارت سائدة، وتغيرات مناسيب زيادتها الموسمية أو تراجعها، مما يربطها بتغيرات مختلفة أوضحها تغيرات المناخ. ففيما كان الشق الاكتئابي من الاضطرابات الوجدانية (العُصابية منها والذُهانية، أو النفسية منها والعقلية) نادر الظهور مع ارتفاع الحرارة وزيادة سطوع الضوء في فصل الصيف، بات الآن أكثر حضورًا حتى كاد أن يفوق حالات الهوس التي طالما ارتبط ظهورها بذروة فصل الصيف واشتداد حره. وقد بُهت صاحبنا عندما عاين بنفسه كثافة لم تكن مألوفة أبدًا لظهور حالات اكتئاب عميق في شهر حزيران/يونيو الذي كان مرتبطًا بتدفق حالات الهياج الهوسي، حتى إن العامة زاوجوا بين انفجاراته التي اعتبروها عنوانًا على «الجنون»، وبين نضوج الباذنجان الذي تمتلئ ثماره بالبذور في هذا الوقت من اتقاد حر الصيف، فصارت كلمة «باذنجان» مرادفًا رمزيًّا للجنون. وقد تخلت حالة الباذنجان هذه عن موقعها الموسمي لنقيضها: الاكتئاب، وهو التمثيل المرضي للحزن العميق والمديد، مما يُحيل إلى استصواب اصطلاح «**الحزن البيئي**» كوعاء جامع لأكثر تأثيرات تغيرات المناخ عصفًا نفسيًّا بسكان المناطق المبتلاة بهذه التغيرات. كما عاين الطبيب حالة صارخة في هذا الإطار فجَّرتها ظاهرة ارتفاع مياه البحر نتيجة الاحترار المتزايد في كوكب الأرض، وفي منطقة مختلفة عن المناطق الثلاث التي أشار إليها تقرير «**الاستعداد للهجرات الداخلية بسبب تغير المناخ**»...

... صيف التغيرات المناخية الأليمة التي تدفع بضحاياها إلى هجرات مزدوجة أثقل إيلامًا، هجرات داخل الحدود، أو خارجها، وهجرات ـ في الحالتين ـ داخل كهوف النفوس الخانقة والمختنقة

أرض قتلها البحر

منذ ربع قرن، اعتاد الحاج «س» من قرية «ص» القريبة من شاطئ البحر أن يظهر في العيادة الخارجية للأمراض النفسية بالمصح الحكومي، مصطحبًا ابنه الشاب الذي تداهمه نوبات هياج هوسي سنوي في منتصف الصيف، وكان الأب من الأشخاص المُحبَّبين لدى الطبيب، فقد كان الرجل يتقبل «جنون» ابنه بأريحية أبوية عميقة وتعاطف متماسك، ودون تأفف معتاد من مصاحبي المرْضى حاملي اضطراب ابنه الذي يعتبرونه وصمة وفضيحة. كان الأب متسمًا بتسامح جميل مع مصابه، وكان يأتي بصورة بهية في جلبابه الفلاحي الأبيض السكري ولاسته الحريرية ونعله الفلاحي كريمي اللون. كان رجلًا تُسبغ عليه النعمة الريفية ملامحها، فقد كان يمتلك عدة فدادين مزروعة بالنخيل في الأرض القريبة من البحر والمناسبة تمامًا لزراعة نخيل بلح السماني الأصفر والزغلول الأحمر الفاخرين، وفي المساحات الخالية بين جذوع أكثر من مائة نخلة يمتلكها كان يزرع الخضراوات، فلفل، نعناع، طماطم، خيار، وعند الأطراف كان يزرع البطيخ الفاخر الذي تجود به هذه الأرض ذات الطبيعة الخلابة المطلة على زرقة البحر والمغمورة بنسائمه. لكن ما بال ذلك الرغد والجمال الطبيعي لم يعد يمنح الرجل سمات روحه العالية ومظهره الجميل؟! فالرجل لم يَعُدْ باسمًا وضاءَ المُحيَّا كما كان، والأكثر إيلامًا أن هيئته كلها تغيرت، وجهه الريان المتورد انطفأ في رمادية منكمشة، والملامح الراضية سحبها الاكتئاب إلى هُمود، ثم إن ثيابه التي كانت أنيقة بالغة النظافة صارت بائسة ورثة، ماذا حدث، ومتى حدث ذلك كله؟

تجيب ابنته الشابة التي أتت بصحبته إلى العيادة النفسية، إن ذلك التدهور حدث بتسارع في السنوات القليلة الأخيرة، وبمواكبة ما حصل لأرضه، أرض النخيل والخضرة التي «ماتت» على حد تعبير الابنة. كيف ماتت الأرض؟ «زحف تحتها البحر» تقول، ويفهم الطبيب معنى ذلك مما قرأه في الفترة الأخيرة عن هذه الظاهرة المرتبطة بارتفاع منسوب مياه البحر. ارتفع المنسوب عدة سنتيمترات لا أكثر، لم تكن تكفي لغمر الأرض بالمياه المالحة، لكنها تسرَّبت إلى المياه الجوفية تحت هذه الأرض. زادت ملوحة هذه المياه بأكثر مما يحتمله النخل، فبدأ محصوله يتراجع وتقل جودته، ثم عَقُم، وسرعان ما مات النخل بتغريق الماء المالح لجذوره التي اختنقت وتحلَّلت. وكان الرجل تختنق نفسه بمواكبة ذلك، وخاصة أن ابنه كان يتحول من نوبات الهياج الهوسي الصيفي إلى فصام تخشُّبي يجعله تمثالًا من الشمع شبه ميت. مات النخل واقفًا ولحقه الابن بالموات في الحياة، فاكتأبت نفس الرجل. ثم جاء العوز الذي حتم بيع الأرض لمن حولوها إلى مزارع سمكية فأخذ الرجل أسرته وهاجر إلى المدينة، فتح دكانًا لبيع الخضار والفاكهة، ووجد نفسه يدخل في صراعات لم يألفها مع أصحاب دكاكين قديمة مماثلة وقريبة من دكانه. صار غريبًا في زحام متفاقم ومشحون بالتكالب على كل شيء، والتنازع في كل خطوة. وبدأ نزوحه النفسي إلى الداخل، صار حزنه ثقيلًا يتطابق مع ثقل مصطلح «الحزن البيئي»، ومن ثقل الحزن تولَّد الاكتئاب الأقصى، اكتئاب الشيخوخة المُعانِد لمضادات الاكتئاب الشائعة، ومتى صار اكتئابه يتجلَّى؟ في عز الصيف. صيف التغيرات المناخية الأليمة التي تدفع بضحاياها إلى هجرات مزدوجة أثقل إيلامًا، هجرات داخل الحدود، أو خارجها، وهجرات ـــ في الحالتين ـــ داخل كهوف النفوس الخانقة والمختنقة، والتي ينبعث منها أنين واهن الصوت برغم هول تحذيراته: البشرية في خطر، خطر زاحف لكنه أكيد، خطر جديد، خطرٌ وجودي، عميق وشامل، فهل نستعد للمواجهة؟ ■

أسامة المخللاتي*

النخيل يطرح قبل موعده

الفلاحون الفلسطينيون ضحايا لتغيرات مناخية وبيئية

صارت الثروة الزراعية في فلسطين مهددة أكثر من أي وقت مضى بفعل تغيُّر المناخ واختلال النظام البيئي، إذ تتضافر عوامل مثل ارتفاع درجة الحرارة وزيادة معدلات الجفاف وانخفاض معدلات مياه الأمطار لتشكل تهديدًا صريحًا للإنتاج الزراعي في البلد المحتل، ما يجعل من توفير الغذاء تحديًا عسيرًا.

أصر المزارع الشاب **إبراهيم العمور** على اصطحابي إلى مزرعته، التي كانت مزدهرة يومًا بأشجار العنب والتفاح والبرتقال، وأخذ يريني متحسرًا ما آلت إليه الأشجار من ضعف حتى إن بعضها جف تمامًا، بالرغم من كل إجراءات العناية السنوية بها. **العمور** مزارع متعلم ويعي جيدًا أن هذه المشكلة عامة في بلدته الحدودية **الفخاري**، جنوبي قطاع **غزة**، التي تعاني منذ سنوات من انحسار الأمطار وزيادة الملوحة في مياه الري. يعلم **العمور** جيدًا أن التغير المناخي قد يؤدي إلى تغيير مسار حياته وحياة المزارعين مثله ممن يعتاشون من خيرات الأرض.

والتغير المناخي الذي نشهده اليوم هو جزء من دورات طبيعية يمر بها كوكب الأرض بعض أسبابها طبيعية وبعضها الآخر بفعل النشاط البشري. ومع تنامي ظاهرة الاحتباس الحراري وما يرافقها من ارتفاع في درجة حرارة كوكب الأرض، نشهد اتساعًا في ظاهرة التصحر، وزيادة في ملوحة التربة واضطرابًا في بداية المواسم الماطرة وعدم انتظام في كمية الأمطار الهاطلة، فتارة انحسار للأمطار وتارة أخرى هطول كميات مهولة منها، أو ما يطلق عليه نوبات المطر الغزيرة. فأصبحنا في الأعوام المنصرمة نرى فيضانات غير متوقعة وفي بلدان لم تعتد على هذه الظواهر في تاريخها الحديث، ما يترك نتائج مدمرة لا سيما على المزارعين والقطاع الزراعي، ما يزيد من التحديات التي يواجهها المزارع البسيط الذي كان يعتمد على أمطار منتظمة ومواعيد ثابتة للزراعة.

مظاهر سلبية

لا يقع المزارع – خاصة في المناطق الفقيرة المهمشة التي تفتقر لجهات داعمة ولبنية تحتية قوية ولمؤسسات إرشاد زراعي توضح للمزارعين آليات وطرق التأقلم المناسبة مع التغير المناخي– ضحية للنزاعات المسلحة وحسب، ولكنه يقع ضحية أيضًا لتقلبات وتغيرات المناخ. ومن أمثلة هذه التقلبات: ارتفاع معدلات هطول الأمطار والاختلافات غير المعتادة في حدتها التي قد تكون سببًا في دمار المحصول وانتشار أمراض كانت هامشية أو غير معروفة في الماضي، لكنها أضحت تحديًا حقيقيًّا الآن.

والمناطق الفلسطينية ليست استثناء فيما يخص ظواهر التغير المناخي، وهناك العديد من الأمثلة التي تزيد الأعباء على كاهل المواطن الذي يعاني أصلًا من وضع اقتصادي وسياسي مضطرب. ففي العام المنصرم، أدت التغيرات المناخية من ارتفاع في درجات الحرارة فوق معدلاتها وانخفاض في معدلات تساقط الأمطار إلى تدهور كبير في محصول الزيتون في **الضفة الغربية**. وتقول منظمات غير حكومية معنية بالوضع الزراعي في فلسطين إن حصاد الزيتون في **الضفة الغربية** بلغ نحو عشرة آلاف طن في العام 2018، وهو ما يشكل نصف معدلات الإنتاج السنوية التي دارت حول أكثر من 20 ألف طن. وتقول تقديرات إن إنتاج الزيتون يشكل نحو نصف إجمالي الإنتاج الزراعي في فلسطين، وتعتمد نحو مئة ألف أسرة في معيشتها عليه.

ومن خلال متابعات «**دائرة الأمن الاقتصادي**» في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في **قطاع غزة** لما يقارب مئة من صغار مزارعي المناطق الحدودية اتضح أن جلهم قد تأثر من تغيرات المناخ. فمثلًا فقد الكثير من مزارعي الخضراوات أكثر من نصف إنتاج الموسم الصيفي بسبب ارتفاع غير معتاد في درجات الحرارة وما نتج عنه من ضعف تلقيح الأزهار وانتشار الحشرات الضارة علاوة على الزيادة المطَّردة في ملوحة مياه الري. كما اشتكى مزارعون من ظواهر غريبة تشكل تحديات جديدة، كمزارع العنب التي لم تطرح أوراقًا وثمارًا في بداية موسم الربيع، وذلك لأنها

* مسؤول البرنامج الزراعي في بعثة اللجنة الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لم تتعرض لدرجات حرارة منخفضة كما هو المعتاد في بداية العام. وأدى تأخر هطول الأمطار، في ظل ارتفاع درجات الحرارة، لظهور العديد من الأمراض الفطرية على أشجار الحمضيات والزيتون ما أدى لتدهور سريع لحال بعضها وجفافها بالكامل.

وذكر أحد المزارعين، الذي يبلغ من العمر أكثر من سبعين عامًا، أنها المرة الأولى في حياته التي يأكل فيها رطب البلح في فصل الصيف في شهر آب/ أغسطس من العام 2018، وذلك بسبب شدة الحر التي أدت إلى نضوج البلح قبل موعده بحوالي شهرين. المزارع السبعيني أضاف: «**نضوج مبكر لكن بحجم أصغر وطعم مختلف، والأهم أنه من الصعب تخزينه وعمل ما يعرف بالعجوة التي تخزنها المئات من الأسر الفقيرة كمصدر طعام حيوي لها ولأطفالها يمدهم بالطاقة خلال أشهر الشتاء الباردة**». كما يجبر الارتفاع المتزايد في درجات الحرارة المزارع الفلسطيني على زيادة كمية استهلاكه لمياه الري للحفاظ على مزروعاته، وبالتالي زيادة ضخ المياه الجوفية مما يسمح لمياه البحر المالحة بالتدفق للخزانات الجوفية التي تعتبر المصدر الأول لمياه الشرب والري في قطاع غزة. وفي دراسة أجرتها **جامعة بيرزيت** بالشراكة مع جامعة **هايدلبرغ** الألمانية أوضحت أن حوالي 97 في المائة من المياه الجوفية في قطاع غزة غير صالحة للشرب، إما بسبب الملوحة أو بسبب زيادة النترات فيها. ويقول خبراء إن ارتفاع نسبة النترات في المياه والأغذية يؤدي إلى ضرر بالغ على صحة الإنسان والحيوان. وفي **الضفة الغربية**، تضرر بالدرجة الأولى قطاع إنتاج الزيتون بسبب التغيرات المناخية. فنوبات المطر الغزيرة أدت لغرق مناطق زراعية كبيرة مثل **سهل صانور وسهل دير بلوط**، وبالتالي لم يستطع المزارعون الوصول لأراضيهم. وكذلك تشبعت التربة وأصبحت غير قادرة على امتصاص المزيد من المياه في مناطق **طوباس**، ما أدى لفساد مساحات كبيرة مزروعة بالقمح وعدم تمكن المزارعين من زراعة الموسم الصيفي في موعده ■

ICRC

مبادرات داعمة

أخذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المناطق الفلسطينية بعين الاعتبار تحديات المناخ الجديدة ونفذت خلال السنوات الماضية عدة مبادرات لمساعدة مزارعي المناطق الحدودية على التأقلم مع التغيرات المناخية، فوزعت بذورًا مقاومة للجفاف على مئات المزارعين وساعدتهم على جمع مياه الأمطار من أسطح دفيئاتهم الزراعية [صوبات] وتخزينها في برك الري لتوفير مصدر مياه جديد وللتخفيف من ملوحة مياه الري. كما وزعت آلاف المصائد البيئية لتقليل أعداد الحشرات الضارة، أدخلت نظم ري مبتكرة لتقليل إهدار المياه.

REUTERS

تشير تقديرات خبراء بيئيين إلى أن مصر واحدة من أكثر الدول التي تواجه تحدي التغير المناخي، فارتفاع منسوب مياه البحر الأبيض المتوسط يهدد بغرق أجزاء من الدلتا المصرية، مصدر الغذاء الرئيس في البلاد، علاوة على الضغوط التي يفرضها ارتفاع درجات الحرارة على المحاصيل وعلى الموارد المائية.

سيناريوهات قاتمة بغرق الدلتا والفقر المائي

مصر تسابق الزمن لكبح مخاطر التغيرات المناخية

تشمل المخاطر التي تواجه مصر جراء التغير المناخي ارتفاع سطح البحر المتوسط بما يعني غرق أجزاء من الدلتا، وهي منطقة غنية بالأرض الزراعية الخصبة

خلال السنوات الماضية، شهدت مصر تقلبات حادة وغير معتادة في المناخ، فقد رُصدت موجات شديدة البرودة في فصل الشتاء أدت إلى هطول أمطار غزيرة وسيول في **سيناء** والصحراء الشرقية. وفي العام 2015، تسببت الأمطار الكثيفة في غرق قرية «**عفونة**» في محافظة **البحيرة** (شمال مصر)، علاوة على توقف الحياة في مناطق بمحافظة **الإسكندرية**. كما شهدت البلاد ارتفاعًا في درجات الحرارة في فصل الصيف، وزيادة حدة العواصف الترابية خلال فصلي الخريف والربيع، ما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات نتيجة تطرف المناخ، وإلى تلف بعض المحاصيل الزراعية.

هذه التغيرات تشير إلى ما يقوله خبراء بأن مصر من أكثر دول العالم تعرضًا لتهديدات ومخاطر التغيرات المناخية. وتشمل هذه المخاطر ارتفاع سطح البحر المتوسط بما يعني غرق أجزاء من الدلتا، وهي منطقة محورية ومسؤولة بشكل كبير عن تأمين جزء كبير من الغذاء لنحو مئة مليون نسمة هم سكان البلاد. ولمصر ساحل طويل على البحر المتوسط يمتد لمسافة نحو ألف كيلو متر مربع. كما تشمل المخاطر انخفاضًا في تدفقات مياه نهر النيل، ما يعمق من أزمة الفقر المائي في البلاد علاوة على تأثيرات سلبية قد تؤدي إلى تدهور الصحة العامة.

ويرصد **محمد الراعي**، وهو أستاذ الدراسات البيئية بجامعة **الإسكندرية**، ما تعرضت له البلاد خلال السنوات القليلة الماضية من ارتفاع في درجات الحرارة خلال فصل الصيف، وزيادة في الطقس المتطرف من سيول وعواصف رملية وغيرها، فضلًا عن الارتفاع النسبي في مستوى سطح البحر في بعض المناطق بدلتا النيل، ما أدى إلى زيادة معدلات الملوحة في التربة بتلك المناطق، وفي البحيرات الشمالية ما أدى بدوره إلى نقص الإنتاجية الزراعية والسمكية، ونزوح بعض الأيدي العاملة إلى الصعيد للبحث عن أراضٍ زراعية أكثر خصوبة.

هجمة على الساحل

ويقول **الراعي** «**إن التحذير من مخاطر التغير المناخي على مصر ليس جديدًا. فقد أجريت منذ سنوات طويلة دراسات تفصيلية حول التحديات التي تواجه موارد البلاد جراء**

★ صحافية مصرية متخصصة في قضايا البيئة

التغيرات المناخية». ويوضح، «**نشرنا في العام ٢٠٠٤ دراسة، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حذرت من مخاطر التغير المناخي على المناطق الساحلية في مصر. ما تنبئنا به من أخطار الملوحة في الأراضي الزراعية، وقلة الإنتاجية الزراعية والسمكية حدثت بالفعل في محافظة كفر الشيخ (شمال شرق) وبحيرات مثل المنزلة والبرلس**». وضعت الدراسة «**التنمية والتغير المناخي في مصر**» سيناريوهات مستقبلية عدة للمدن الساحلية الأربع الإسكندرية وبورسعيد ودمياط ورشيد بناء على معدل ارتفاع مستوى سطح البحر خلال أعوام 2010 والتوقعات لعامي2025 و2050. وتوقعت الدراسة أن تكون قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة هي الأكثر تأثرًا من التغيرات المناخية في الإسكندرية، حيث حذرت أنه في حالة ارتفاع سطح البحر 0.5 متر فقط، فإن الإسكندرية ستفقد نحو 30 في المائةمن أراضيها، وسيضطر أكثر من مليون ونصف مليون شخص للبحث عن مكان آخر للسكن، كما سيصل حجم الخسارة في الوظائف إلى قرابة مئتي ألف وظيفة، ما يعني خسائر اقتصادية بمليارات الدولارات.

ويتفق **خالد فهمي**، وهو وزير مصري سابق للبيئة، مع ما سبق معتبرًا «**أن المناطق الساحلية الشمالية في مصر هي الأكثر تضررًا من التغيرات المناخية**». ويضيف: «**علينا أن نستعد لمواجهة السيناريوهات الأكثر تشاؤما، في ما يتعلق بشح المياه، وتأثيرها على الأرض الزراعية في منطقة الدلتا، ما يستدعي سرعة العمل على استنباط سلالات محاصيل زراعية مقاومة للجفاف والملوحة والتوسع في زراعتها، فضلًا عن تحسين سلالات بعض الحيوانات التي تتحمل الظروف الصعبة والمراعي قليلة الجودة**».

داليا العقاد*

مياه النيل في خطر

في العام 2016، أطلقت الحكومة استراتيجية تنموية مستقبلية بعنوان «**رؤية مصر ٢٠٣٠**»، وكان من أبرز التحديات التي بلورتها هذه الاستراتيجية تحدي إدارة الثروة المائية في البلاد لا سيما في ظل ثبات أو تناقص حصة مصر من المياه مع زيادة عدد السكان. وتعتمد مصر اعتمادًا كبيرًا على مياه نهر النيل كمصدر أساس للمياه العذبة في استخدامات الشرب والزراعة وغيرهما من الأنشطة. ويقول خبراء إن نهر النيل أيضًا سيتأثر بالتغيرات المناخية، ومخاطر ذلك ستنعكس على الأمن المائي والغذائي في مصر. ويذكر **الراعي** أن ارتفاع درجة الحرارة نتيجة التغيرات المناخية سيؤدي إلى زيادة معدلات تبخر مياه النيل، ما يعني حدوث انخفاض في تدفقات النهر تصل إلى أكثر من النصف في المائة. وتبلغ معدلات البخر الحالية في خزان **أسوان** نحو 10 في المائة. من ناحية أخرى، فمن شأن ارتفاع درجة الحرارة أن يزيد من الحاجة إلى المياه، سواء في استخدامات السكان أو النشاط الصناعي أو الزراعي، وهي الأنشطة التي تستهلك معظم المياه النظيفة.

ويطرح **الراعي** سيناريوهات محتملة لتأثير المناخ على الأمن الغذائي، إذ يحتمل أن يؤدي نقص المياه إلى انخفاض في إنتاجية محصولي القمح والذرة من 10 إلى 20 في المائة بحلول العام 2060. الوجه الآخر من الصورة لا يقل قتامة، إذ يتوقع خبراء بأن ترتفع معدلات هطول الأمطار على المرتفعات الإثيوبية والنيل الأزرق، وبالتالي زيادة التدفقات المائية من 15 إلى 25 في المائة، ما يعني احتمال تعرض المصريين المتمركزين حول الدلتا ووادي النيل، إلى خطورة الفيضانات، علاوة على ما تمثله هذه التدفقات المائية من أثر سلبي على النشاط الزراعي في البلاد.

وإضافة إلى تحدي تأثير التغير المناخي على مياه النيل، تخوض مصر منذ سنوات مفاوضات شاقة مع إثيوبيا بخصوص سد تبنيه الأخيرة على النيل وتأمل أن يوفر لها الكهرباء، لكن القاهرة تقول إن السد يهدد حصتها من مياه النهر الذي يعد شريان الحياة بالنسبة لها. ويترك خبراء الباب مفتوحًا للسيناريو الأسوأ وهو أن يتحول الخلاف حول الموارد المائية بين دول حوض النيل إلى نزاع مسلح.

مبادرات حكومية

تخوض الإدارة المصرية سباقًا مع الزمن من أجل تنفيذ خطط طموحة لمواجهة تحديات التغير المناخي في مصر. ويقول **شريف عبد الرحيم** الذي يرأس وحدة مسؤولة عن التغيرات المناخية في وزارة البيئة المصرية «**إن الإجراءات العاجلة التي نفذتها الحكومة المصرية من أجل صد مياه البحر ومنعها من غمر الشواطئ شملت بناء حوائط بحرية، وحواجز غاطسة مع التغذية الصناعية للشواطئ بالرمال لتعويض نحر الشواطئ، وتثبيت التربة لمنع تداخل مياه البحر في اليابس لحماية المباني والمنشآت وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي في العديد من المدن الساحلية من السلوم غربي مصر إلى رفح في شرقي البلاد**».

أما بالنسبة لبرامج التكيف لمواجهة مخاطر التغير المناخي على نهر النيل، فيقول **عبد الرحيم** إن الحكومة تحاول جاهدة تحسين وتطوير شبكات التوزيع من مواسير ومحابس وخزانات وغيرها، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالج، مع الاستفادة القصوى من مياه السيول والأمطار والتي تقدر بنحو 1.3–1.5 مليار متر مكعب سنويًّا، من خلال تدابير عدة أهمها التوسع في إنشاء السدود والخزانات لتجميع هذه المياه، واستخدامها في الشرب أو الزراعة أو تخزينها لحين الاستفادة منها ■

REUTERS

REUTERS

الخطر ماثل أمام أعيننا

خلال السنوات الماضية، اتسع نطاق الصور التي نراها تنطق بسوء الحال الذي آلت إليه بعض مناطق العالم بفعل التغير المناخي. فالحقيقة أن آثارًا موجعة أصبحت تقض مضجع سكان عوالم تتفاوت فيما بينها ثراءً وفقرًا، سلمًا ونزاعًا. فالفيضانات العارمة وزيادة معدلات هطول الأمطار تدمر الحياة بالنسبة لملايين من سكان المدن (صورة الغلاف من البرازيل)، وهناك آثار لا تقل في وجعها جراء الجفاف أو تناقص احتياطي حاسم لحياة السكان من مياه الشرب. هذه الصورة لبقايا شجرة في أرض مقفرة حديثًا في منطقة ماريا كريستينا الإسبانية. تشي الصورة بخطر محدق لبلاد تُعد في عداد الدول الغنية، وقوة زراعية وسياحية كبرى، لكنها تواجه خطرًا محدقًا بأن يؤدي تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة إلى تحولها إلى فضاء صحراوي تغيب فيه الأرض الزراعية، فيما تنحسر فيه مساحة الشواطئ. وإذا كان هذا السيناريو القاتم لتغير المناخ يواجه إسبانيا الغنية، فما بالك بالسيناريو الذي يواجه الدول الفقيرة، أو تلك التي يتزاوج فيها الفقر بالنزاع المسلح.

سارة كولينز*

ICRC

ممرضة في غزة: لم يكُن أمامنا إلّا أن نضع مرضانا على الأرض

كانت تجربة الممرضة الأميركية سارة كولينز في قطاع غزة تجربة استثنائية، فمع أنها عملت في بيئات قاسية طيلة 13 عامًا، لكن الوضع الذي تعاملت معه في القطاع كان مختلفًا. هنا شهادة عن التحدي القاسي الذي واجهته في غزة.

ICRC

أعتقد أنَّ يوم 14 أيار/ مايو 2018 سيبقى محفورًا في ذاكرتي للأبد. لقد عملتُ كممرضة لمدة 13 عامًا في العديد من البيئات المختلفة، وكنت أعتقد أنَّني قد انتهيتُ من جميع التجارب السيئة والصادمة التي يمكن أن أمرَّ بها في حياتي.

كنتُ قد وصلتُ إلى غزة قبل أقل من شهر، وكان الوصف الوظيفي الخاص بي هو دعم موظفي قسم الطوارئ وتدريبهم بهدف تحسين خدمات رعاية المصابين – وهو دور لا يتطلَّب التدخل المباشر من جهتي – لكن لم تجرِ الأمور كما هو مُخطَّطٌ لها.

قبل أسابيع قليلة من موعد سفري إلى غزة، كانت الأحداث على طول السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل قد اندلعت، والتي أسفرت في ذلك الوقت عن إصابة أكثر من 700 شخص بجروح ناجمة عن طلقات نارية. وفي ظل تلك الأحداث، أُخِذَ فريق الخدمة الصحية على حين غرة.

فجأة، اجتاحت غزة عناوين الأخبار مرة أخرى، وبدأتُ أدرك أنَّ مهمَّتي قد تكون مختلفةً تمامًا عمَّا كنتُ أتوقَّعه.

لقد انخرطتُ في العمل فور وصولي هناك، فكنتُ أقضي كل يوم جمعة من الأسابيع القليلة الأولى لي في أقسام الطوارئ في مستشفيات مختلفة لمساعدة الطواقم الطبية المحلية على إبقاء معدَّل تدفق الإصابات الجماعية تحت السيطرة.

كنَّا قد توقَّعنا مُسبقًا أنَّ 14 أيار/ مايو سيكون يومًا شاقًّا، ولكن لم يتنبَّأ أحد بمدى سوء الوضع. كان الجميع في حالة تأهُّب قصوى في المستشفى.

في البداية، قَدِمَ المصابون إلى المستشفى شيئًا فشيئًا، ولكن سرعان ما تحوَّلت القطرات الصغيرة إلى سيلٍ جارفٍ. توافد المصابون الواحد تلو الآخر، وكان معظمهم فتية صغارًا في السن ولكن لم يخلُ الأمر من كبار السن والنساء.

أغلبهم أصيبوا بطلقات نارية في الساقين. لقد انتقلنا من مصاب لآخر، فاعلين ما في وسعنا من تضميد الجروح وتجبير الكسور إلى وضع أربطة مؤقتة لوقف النزيف وإعطاء المحاليل الوريدية.

التقطنا أطرافًا ممزقةً وحاولنا مرارًا وتكرارًا إيقاف النزيف باستخدام حزم لا متناهيةٍ من الشاش والضمادات. وفي الوقت ذاته، كنت أعلم بداخلي أنَّ العديد من الأرجل المُصابة لم يكُن هناك أي جدوى من محاولة إنقاذها.

لمحتُ بطرف عيني المصابين بعياراتٍ ناريَّةٍ في الصدر أو الرأس أو غيرها من الحالات الحرجة التي كانت تُنقل بسرعة البرق إلى غرفة الإنعاش.

أخذ عدد المصابين بالازدياد. سرعان ما بدأت الأسرَّة في النفاد. وحتَّى التبرع الطارئ لم يدُم طويلًا.

خلال فترةٍ وجيزةٍ، لم يكُن أمامنا إلَّا أن نضع مرضانا على الأرض وننحني بجانبهم لتقديم العلاج لهم ورعايتهم. كادت الأعداد الوافدة أن تطغى علينا سريعًا، إذ رافق كل مريض أفراد من عائلته وأصدقائه، وأصبح القسم الصغير مكتظًّا للغاية.

بعد مرور بضع ساعات، سُحبنا من بين الحشود المُتراصَّة إلى خارج المستشفى وجلسنا على مقعدٍ خلف المبنى.

وضع شخصٌ ما أرغفة الفلافل وأكواب القهوة في أيدينا. لم أصدِّق ما كان يحدث. وبعد عدة دقائق، تدافعنا عبر الجماهير وعُدنا إلى داخل المستشفى.

فاقت الحشود وأعداد المرضى قدرتنا الاستيعابية، ولم يعُد باستطاعتنا فرز المرضى أو تنظيمهم، فتكدَّسوا في أرجاء المستشفى مُستغلين كل مساحة يمكن تصوُّرها.

كان من المستحيل العمل بأي طريقة منهجية. كل ما يمكنك فعله هو محاولة تقديم المساعدة للمصاب الأقرب إليك إلى أن يستدعيك أحد المرضين أو الأقارب لمدِّ يد العون لجريح آخر.

في ذلك اليوم، سُخِّرت الطاقات كافَّة لإنقاذ ما تبقَّى، فتحوَّل عمال النظافة إلى مساعدي تمريض وقدَّمت العائلات أيضًا كل ما بوسعها.

أذكر بوضوح اللحظة التي أدركت فيها مدى سوء الوضع وتدهوره، فقلتُ لنفسي: في هذا المكان حيث يتمسَّك الأشخاص بشدَّة بعاداتهم وتقاليدهم المحافِظة، تلاشت الحواجز الثقافية فجأة ولم يعد لها مكان، فرأيتُ الزملاء الذكور يُخرجون المقصَّات والضمادات من جيب سترتي، والآباء ينشلون يديَّ ويسحبونني إلى أماكن تواجد أبنائهم بأجسادهم المُلقاة على الأرض. •••

* Sarah Collins ممرضة في قسم الطوارئ باللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) في غزة.
وقد نُشر هذا النص في الأصل بالإنجليزية في موقع «نيرسينج تايمز» (Nursing Times).

عمَّت أجواء من اليأس والإحباط في المكان، وتشاجر الأشخاص فيما بينهم. حاولتُ جاهدةً أن أسدَّ أذنيَّ عن صرخات المرضى وأنا أتصارع مع أرجلهم المكسورة. لم يتوفَّر لدينا ما يكفي من الأدوية المسكِّنة وكان علينا أن نوقف النزيف.

أذكر وقوفي في منتصف الغرفة في إحدى اللحظات والفوضى تعمُّ من حولي، قلتُ لنفسي حينها: «لا أدري ماذا أفعل!»... ثم نادتني إحدى الممرضات، سحبتني نحو مريض آخر، وضعت المزيد من الشاش في يدي بقوة، استجمعنا قوانا وتابعنا العمل.

هكذا مضت الساعات يومها. وفي مرحلة معيَّنة أصبحت الإمدادات شحيحة، مما أبطأ توافد المرضى أخيرًا. وبينما تصاعدت الأحداث وازدادت حدَّة توترها، كان الوضع الأمني آخذًا بالتدهور، الأمر الذي دفع إدارتنا إلى سحبنا من المنطقة.

أتذكر العودة إلى المكتب حيث كان الكثير من زملائنا ينتظروننا، أتذكر نظرات القلق على وجوههم عندما لم أستطع كبح دموعي، أتذكر عند وصولي إلى المنزل وضع ثيابي وأحذيتي في دلو يحتوي على مادة التبييض. كما أتذكر لحظة وقوفي وحيدةً في مطبخي، في الظلام، في محاولةٍ منِّي لاستيعاب ما حدث للتو.

الشيء الوحيد الذي لا أتذكره إطلاقًا هو الوجوه. لا أذكر أيًّا من وجوه المرضى الذين عالجتهم في ذلك اليوم.

وفي إحدى المرَّات، أوقفني رجلٌ وأخبرني أنه يميِّز وجهي، إذ اعتنيتُ بوالده الذي كان مستلقيًا على تلك الأرضية المكتظة، وهو ينزف. مرَّ علينا في ذلك اليوم ما يقارب 600 مصاب.

كان هناك طبيبٌ، عملنا في ذات الوقت، وفحصنا العديد من المرضى معًا. اكتشفتُ فيما بعد أنهم أحضروا شقيقه خلال فترة ما بعد الظهر، وتُوفِّي قبل أن يتمكنوا من العثور على زميلي.

لقد مر عام تقريبًا على ذلك. جميعنا وجدنا طريقةً ما لوضع ذلك اليوم خلفنا... ألقيناه في زاوية بعيدة في أذهاننا واعتبرناه من الماضي حتى نتمكن من مواصلة عملنا.

تربطني علاقة خاصة بالممرضات اللواتي عملت معهنَّ في ذلك اليوم، فإذا لمحت إحداهنا الأخرى في تدريبٍ أو ورشة عمل، أو جمعتنا صدفة، نتشارك بإيماءة رأسٍ أو ابتسامةٍ أو تحيةٍ.

فنتبادل ذكرى ذلك اليوم بصمت بيننا لثانية واحدة فقط، ثم نواصل. لقد تركتُ جزءًا صغيرًا من روحي على أرضية غرفة الطوارئ تلك، وأنا أعلم أنه حتَّى بعد مضي فترة طويلة على أحداث غزة وتخطِّي ما حدث، سيبقى ذلك الجزء هناك، كحارسٍ أمينٍ على الذكريات كافَّة ■

سهير زقوت*

أحلام تسير بأطراف اصطناعية

تصوير: زينب عودة

مرَّ عام، لن أخوض في الأرقام التي تتوارد كل أسبوع عن أعداد الجرحى أو من فقدوا حياتهم، جامدة هي الأرقام. أسير في شوارع المدينة في أزقة بلداتها ومخيماتها، أنا التي قضيت عمري فيها وأعرف كل خط على تفاصيل وجوه أهلها. غابت الابتسامة. ترهل قلب المدينة وجعًا وشاخت ملامحها. أنظر في عيون النساء وأتساءل أين ذهب البريق من العيون؟ أطيل النظر إليها وهي نافذة الروح – كما وصفها جبران خليل جبران – وأتساءل هل تصيب التجاعيد الروح أيضًا؟ ماذا لو جمعنا كل دموع الأمهات، هل سنخرج ببحر مالح كبير؟ ماذا لو جمعت آهات وصرخات الجرحى التي خرجت على مدار عام، هل ستحدث زلزالًا ربما أقوى من ذلك الذي ضرب المتوسط قبل يومين؟ هذا ما لا تحمله الأرقام.

عام جاء ليزيد الأوضاع – غير المستقرة أصلًا – هشاشة، عام زاد من استنزاف قدرة أهل غزة على التكيف وجعلهم أقرب إلى نقطة تحول حاسمة، فيما تلقي المشاكل الاقتصادية وأزمة الوقود بظلالها على كافة مناحي حياتهم. فالأثر المتراكم للجولات المتتابعة من الأحداث الصعبة على مدار عقد ونيِّف من الزمان يفوق قدرة تحمل المدنيين بكثير.

في نيسان/أبريل الماضي بدأت أرى شبانًا يمشون في الشارع، أو يجلسون على أبواب بيوتهم في المخيمات هربًا من الحر وانقطاع الكهرباء، أو ينظرون بعين الحسرة لبسطات الخضار في الأسواق غير قادرين على الشراء منها. كانت الصدمة الأولى حين رأيت سيقانًا معدنية بديلة يرتكزون عليها، ثبتت فيها معادن لامعة، تقتحم عينك عنوة – وإن كنت بعيدًا عنها – عند انعكاس الشمس عليها، بديلًا عن ساق بترت، إلى أن اعتدت على المشهد، والاعتياد موت.

في كل جمعة تتوالى الأرقام لتشكل طبقة

* المتحدثة باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في غزة

فوق ما سبقها وترتفع، يمكن استيعاب الأرقام في كل شيء إلا ما يخص الإنسان. فكيف للعدد اثنين أن يصف حياة عبد اللّه ذي السبعة عشر عامًا بعد أن فقد ساقيه؟ رأيته بعد عام على إصابته، ما زالت علامات الصدمة تعتري ملامحه، قليل الكلام هو، غير قادر على وصف مشاعره، عيونه تنم عن حزن عميق. لن أنسى ما حييت ما قاله في ذلك اليوم، «في الصباح الباكر أحاول النهوض ثم أتذكر أنني لا أستطيع فقد فقدت ساقيَّ. في الليل لا أستطيع تغيير نومي من جانب إلى آخر، وأتذكر أنني فقدت ساقيَّ، عند ذهابي للمدرسة يساعدني إخوتي بحملي للنزول من الطابق الثاني، وهكذا عند عودتي». بدت الأم متماسكة لكن حين بدأ ابنها بالحديث انهمرت دموعها شلالًا. تقف عاجزًا أمام جلال الموقف وتؤثر الصمت فكل الكلمات تغدو سخيفة.

قابلت عبد اللّه صدفة بعدها في مركز الأطراف الاصطناعية، كان اختصاصي العلاج الطبيعي يدربه على المشي باستخدام طرفيه الجديدين، ورأيت ابتسامة على استحياء ارتسمت على شفتيه. وللمرة الثانية وجدت كل الكلمات سخيفة. تحدثنا عن حلمه بأن يكون صحافيًّا ولكن الإصابة جعلته يتجه لمنحى آخر، فهو يرغب الآن في دراسة البرمجة «لا تحتاج للحركة» كما قال. مازحه اختصاصي العلاج الطبيعي «ولكنك تتحرك الآن ويمكنك تحقيق حلمك»، لمعت عينا عبد اللّه وهو يفكر بحلم قابل للتحقيق بطرف اصطناعي. يستعد عبد اللّه الآن لامتحان الثانوية العامة.

هذا هو شهر رمضان الثاني الذي يمر منذ اندلاع الأحداث على طول السياج الفاصل في المنطقة الحدودية. تحاول غزة فيه لملمة بقايا الروح. الجمعة الأولى من الشهر هي أيضًا الأولى منذ 59 أسبوعًا التي تتوقف فيها الأخبار العاجلة وتختفي الأرقام الجامدة، لتجتمع العائلات لتناول وجبة الإفطار على شاطئ البحر. البحر متنفس سكان غزة الوحيد والشاهد على أحلام تسير بأطراف اصطناعية ■

خلال السنوات القليلة الماضية، صارت العراقية زينب العقابي، 28 عامًا، نموذجًا ملهمًا للملايين في المنطقة العربية على وسائل التواصل الاجتماعي. فبالرغم من الإصابة البالغة التي تعرضت لها، وأفقدتها إحدى ساقيها، فإنها تمكنت من مواصلة حياتها، وكافحت حتى نالت درجة جامعية في مجال الصيدلة.

في الموصل: زينب تقابل زينب

ICRC

أخذت زينب على عاتقها الدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في بلدها العراق من خلال صفحتها على فايسبوك «معاق وأفتخر» بعد أن فقدت ساقها نتيجة انفجار قنبلة من مخلفات الحرب. نقطة البداية في دفاعها كانت في أن تروي قصتها وأن تشارك تفاصيل العقبات التي واجهتها، وكيف تغلبت عليها. في لقاء نظمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق، التقت زينب العقابي في الموصل بـزينب محمود، وهي شابة عراقية بُترت ساقها أيضًا نتيجة الحرب. في هذا اللقاء، روت زينب العقابي قصتها بلهجة عراقية محببة، وكيف كافحت وقاومت. لم تخفِ العقابي أنها شعرت بلحظات يأس في البداية، لكن هذا الشعور لم يدم طويلًا تقول:

«ما أنكر إنه جاتني فترة بحياتي كلش [كثير] انقهرت. أنا كنت محطمة. قولت أنا هسة أشوِّفهم [الآن أريهم]. كان كل هدفي أن أنجز. وما راح أتعارك مع اللي ما قدَّرني واللي كسرني واللي قلل من قيمتي.. أنا حسوي وحاجتهد وأنجز وأغير».

نهضت زينب وقررت المواجهة حتى إنها ازالت الجزء التجميلي عن طرفها الاصطناعي. قالت موجهة نصيحتها لزينب محمود:

«لازم تصير عندك أهداف ثانية، تكملي دراستك، تشتغلين، تسوي أشياء بحياتك لنفسك لا للمجتمع ولا الناس». ثم سألت زينب العقابي: **«شنو إن شاء الله المستقبل، تريدين تسويه لنفسك؟»** فأجابت زينب محمود من دون تردد: **«أريد أمشي، إن الواحد ما يعتمد على حد»**. وعدت زينب محمود صديقتها الجديدة انها سوف تتدرب كل يوم على المشي. سارت الفتاتان معًا، مع حوار مستمر تقدم فيه زينب العقابي نصائحها حول المشي ومواجهة الحياة. **«إن شاء الله بالمستقبل تصيرين تمشين أحسن مني وأسرع مني وانتي اللي تصيرين تقودين إيدي. فخورة بيك من كل قلبي»** ■

للتعرف أكثر إلى قصة زينب وزينب، استخدم برنامج ماسح الرمز الشريطي لمشاهدة فيديو أعددناه عنهما.

نص: ميرنا نعمان، صفاء مجدي، سلمى عودة*

تصوير: هبة خميس**

المرأة هي «الوطن» الأول لأية حياة...

الست بيت

من جسد أمهاتنا نبدأ رحلتنا الأولى إلى هذا العالم وفي مراحل حياتنا المتعددة يبقى حضور المرأة هو ما يجعل البيت وطنًا. ولأن المرأة هي الوطن سألنا نساء عن شعورهن حيال تركهن لأوطانهن وبيوتهن، لأن رحلاتهن غالبًا ما يتم اختزالها في ثلاث مراحل هي ترك الوطن ورحلة الفرار والوصول إلى بيت جديد، لا يفي هذا التبسيط التجربة حقها. وهو ليس كافيًا لإخبارنا عما اضطر أولئك النساء لتركه وراءهن أو لحمله معهن إلى مستقرهن الأخير. فقصصهن أكبر وأعمق...

عبلة (من السودان)

إعراض عبلة عن المشاركة في الأحاديث فسره البعض بضعف سمعها لكنه في الواقع بسبب لسانها المثقل بالشوق العارم لأبنائها الغائبين. شوقٌ لا تسعه الكلمات. وإن أصبحت الكلمات بلا جدوى يصبح الصمت أفضل. «الكلام يوجعني. كنت أعيش في بيتٍ كبيرٍ وأحب أن أزرع كثيرًا. كان عندي الكثير من شجر البلح في الساحة. أسعد لحظاتي كانت وأنا أسقي الزرع في بيتي صباح كل يوم. أفتقد وردي الأحمر والأصفر والبنفسجي. وأفتقد أولادي. تركت السودان معهم ولكنهم الآن يعيشون مع عمِّهم في السودان. يمكنني محادثتهم بين الحين والآخر ليؤنسوا وحشتي. أنا وحيدة حتى ولو كنت في بيت أختي. بعد مغادرة أولادي عشت في بيت أختي لإحساسي بالخوف وعدم الأمان. لا زلت أخاف الوحدة. لا أعلم إن كنت سأرى أبنائي مرة أخرى أم لا. ولا أعرف مصير والدهم ولا مصير ابني الكبير. لا أعرف إن كانوا أحياءً أو أمواتًا. أشعر أن حظي سيئ طوال حياتي. سواء في السودان أو هنا. تخيلت أن حياتي ستكون هنا أفضل ولكن الحياة لا تبتسم لي».

* ميرنا وصفاء وسلمى هن مسؤولات الإعلام الرقمي في «المركز الإقليمي للإعلام» التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر– القاهرة.

** مصورة صحافية مصرية

نهلة

(من سوريا)

«أنا نهلة إمام. بنت عم عادل إمام»
هكذا تُعرّف نهلة نفسها حتى يعرف الجميع اسمها ولا ينسوه كون اسمها الأخير يتشابه مع اسم الممثل المصري الشهير مما يثير ضحك أي شخص يقابلها. محطتها الحالية كان من المفترض أن تستمر خمسة عشر يومًا فقط ولكنها امتدت لأكثر من ست سنوات! «ست سنوات عشت أول شهورها مرتاحة البال ومتجاهلة للوضع الحالي فكنت أخرج كل يوم أتجول في البلد الجديد كسائحة مع أبنائي حتى يتأقلموا على هذا الوضع الجديد. لكن بمرور الوقت أدركت أني في رحلة سياحة طويلة الأمد.
وجدت أن حال أبناء وطني ليست ميسورة كحالي. فأحسست أنني مسؤولة عن كل امرأة سورية في مجتمعي الجديد. فجعلت من بيتي هنا ورشة عمل لطبخ أشهى أكل وتوفير حياة أسهل لأولئك السيدات. بيتي الحالي مليء بحب الناس. منزلي في سورية كان شبيهًا بالمتحف. وهذا أمر متوقع لأنني درست الديكور. منزل جميل أغير شكله أنا وأطفالي كلما مللنا من لون الحائط أو ترتيب الأثاث ولا يخلو من الزرع».

إجلال

(من اليمن)

لو تركت منزلك اليوم بلا رجعة... ماذا ستحزم في حقيبتك؟ سؤال لن تتمكن إجلال اليمنية من الرد عليه لأنها عندما تركت منزلها في العام 2014 لم تكن تدري أنها ستكون المرة الأخيرة. «تركت منزلي لاستكمال دراستي في الخارج. كنت أسافر وأرجع كل 3 شهور. ولكن تلك المرة اندلعت الحرب بمجرد أن سافرت». تذكر إجلال حياتها في مدينة إب التي يطلق عليها «اللواء الأخضر» لطبيعتها الخضراء وانتشار الأنهار والشلالات. قد تكون أثمن ذكرياتها في بيتها هي ذكرى زفافها وزوجها الذي تعرفت عليه في الطفولة. الآن إجلال أم لطفلتين في السادسة والثالثة ولكنها تفضل عدم ذكر اليمن لبناتها في هذه السن الصغيرة. تقول إجلال «يطرحون الكثير من الأسئلة التي لن أتمكن من الإجابة عنها، أبسطها: ماذا يوجد في اليمن؟ ولن أستطيع إخبارهم أنه لا يوجد هناك الآن سوى النزاعات» بعد اليمن، تنقلت إجلال أكثر من مرة من بيت لآخر ولهذا السبب قررت أن تُعلم بناتها عدم التعلق بمكان فالبيت بالنسبة إليهن هو وجود الأب والأم حولهما. كما فقدت إجلال تعلقها بوطنها كمكان وإن سألتها اليوم ماذا قد تأخذين معك من اليمن للمرة الأخيرة سترد: أمي.

المرأة هي «الوطن» الأول لأية حياة... الست بيت

الرسوم الخطية (بجانب كل صورة) هي لخرائط مبسطة من رسم كل سيدة، يرسخن بها في الذاكرة برغم كل الأهوال شكل بيتها الذي كان، أو الباقي يتحدى معها الألم.

عايدة (من السودان)

أريد أن أحكي قصتي لكل العالم. نحن النساء تحملنا تبعات كل شيء. من شدة الخوف أجذب ابنتي الوحيدة في حضني في غرفتنا لأحميها من العالم. خصوصًا بعد تعرضي للاعتداء. أخاف على ابنتي من كل الناس... لقد أصبحت الحياة أصعب، الشغل أصعب... لقد كان منزلنا مكان اجتماع الكل حول شجرة الدوم. لكن لا يهم المنزل الآن، المهم الآن هو أمان أبنائي. أنا أخاف عليهم من كل شيء. إن تأخر أحدهم في عمله لا أستطيع النوم. تراودني كل الأفكار السيئة. لا يمكن أن تسوء الأمور أكثر من هذا. ولهذا السبب أريد أن أحكي قصتي للجميع».

للتعرف أكثر إلى قصص هؤلاء النسوة، استخدم برنامج ماسح الرمز الشريطي

إلهام (من اليمن)

«أعيش في بيت كله صناديق. كل ذكرياتي وكتبي التي أحبها في صناديق وهذا هو ملخص حياتي»

إلهام أمٌ لطفلتين هما دافعها الوحيد لتستكمل حياتها خارج الصناديق. أوقفت الحرب الحياة في اليمن وخارجه. فتوقفت منحة إلهام للحصول على شهادة الدكتوراه خارج البلاد. حتى وإن كانت إلهام لم تقع تحت وطـأة النزاع في اليمن إلا أن مخططات حياتها لم تكلل بالنجاح. «زملائي أصبحوا أساتذة ولكن لا بأس في الغد القريب سأناقش رسالتي وتتحسن رحلتي».

«أمي توفيت في منزلي هنا وليس على سريرها الذي تحب، قبو منزلي في اليمن أصبح للاختباء بدلًا من مخازن للمحلات التجارية، كل شيء يتغير إلا موقفي من الدراسة الذي ما زال عالقًا بسبب النزاع في اليمن».

«الحمد لله» كلمة لم تفارق لسان سلوى وهي تسترجع شريط الذكريات لتقارن بين حالها قبل ترك وطنها وحالها اليوم. لا يسعك إلا أن تلاحظ قدرتها المذهلة على لمِّ شمل أسرتها الكبيرة والتي تضم أختيها وأولادهن العشرة. في بلدها، عملت سلوى خارج البيت كتاجرة ماهرة وميسورة الحال وداخل البيت كدعامة وسند لأخواتها الثلاثة. في الغربة لم تضعف قوتها. ولا زالت مصدر السند والدعم لأخواتها رغم فقدها لبيتها الكبير وتجارتها الناجحة.

«عندما اضطررت لترك منزلي بسرعة لم أجد الوقت لبيع أثاث البيت لكني كنت قلقة للغاية على الطيور التي أرعاها، فذهبت للجيران الذين أثق بهم ووزعت الطيور عليهم ليرعوها، لم أستطع أن أتركها بلا رعاية، هذه روح». تشتاق سلوى لمنزلها الفسيح وحياتها السابقة لكنها تقول «إن الحياة لا قيمة لها إن فقدت إحدى أخواتي». أخبرتنا أيضًا عن أمنيتها الوحيدة «فقط الصحة والعمر الطويل لأرعى أخواتي. أحيانًا أشعر أن قلبي سينفجر من دموعي المحبوسة ولكن يجب أن أظهر قوية حتى لا يرى الآخرون ضعفي ويستغلوني» ■

سلوى (من السودان)

سارا الزوقري*

قصص مروعة... رائحة الدم والتراب في مخيم الهول

REUTERS

ذهبت سارا الزوقري إلى مخيم الهول من أجل تقديم يد العون إلى النازحين هناك. وهناك التقت نساءً وأطفالًا ورجالًا، استمعت إليهم وهم يروون بعضًا من تفاصيل التجارب القاسية التي مروا بها. هنا تشارك معنا سارا بعضًا مما رأته وسمعته في المخيم.

منذ اللحظة التي تطأ فيها قدماك أرض مخيم الهول ينتابك شعور غريب، ترى أعدادًا غفيرة من الناس على مدى البصر، أكثر من أربعة وسبعين ألف شخص داخل المخيم، فيما المزيد منهم يفترشون الطريق.

الظروف هنا بالغة القسوة، ولست متأكدة من قدرة المخيم والعاملين فيه على مواجهة تدفق النازحين المستمر وتغطية احتياجاتهم. منطقة الاستقبال هي الأشد قسوة، إذ يمكث بها كل الوافدين الجدد حتى يحصلوا على الخيام ويُنقلوا إلى أقسام أخرى.

أينما أولي وجهي، فثمة نساء وأطفال. أسمع صغارًا يبكون، وأرى نساءً يعتصرهن الألم من جروحهن، وأشعر برياح تهب، وأشم رائحة الدم والتراب والأرض. كلها تندمج معًا.

وضع من الصعب جدًّا شرحه. إذ يتسم بالفوضى ويبعث على حزن شديد. نساء وأطفال ينامون في كل مكان دون فراش أو أغطية. كنت حذرة للغاية أثناء المشي، خائفة من أن تدوس قدماي يدي شخص أو قدميه. وما ظننته للحظة مجموعة من الأكياس البلاستيكية الملقاة في أحد الأركان، تبين أنها طفلان نائمان. كان أكثر من ألفي شخص قد وصلوا في ساعة متأخرة من الليل في حالة مروِّعة، معظمهم مصابون بجروح بالغة.

بينما كنت أتجول، رأيت طفلة لطيفة جدًّا تطعم شقيقها الصغير، اسمه عبد اللّه. كان عبد اللّه في غاية الوداعة، وجهه بشوش، ربما لأنه لا يدرك أين هو أو ماذا يحدث حوله. أمسك بخنصري، ولعبت معه فيما تتناول أخته طعامها. كانت أمهما قد ذهبت لإحضار الماء. عندما نهضت، رفعت سيدة يدها تناديني، كانت بشرتها في سمرتي أو أدكن قليلًا، وعيناها بلون فَيْرُوزِيّ جذّاب.كانت مستلقية على الأرض مصابةً بجروح في ساقها، تسألني عما إذا كنت من [اللجنةً الدولية لـ] الصليب الأحمر. أجبتها بنعم.

قالت لي إنها تبحث عن طفليها. لقد أصيبت أثناء سيرها في الصحراء. أخبرتني أن من كانت تسير برفقتهم ربما ظنوا أنها ماتت، فأخذوا صغيريها وواصلوا سيرهم.

كانت الرمال تغطيها، ولا تذكر كيف نجت.

كانت تعاني من ألم شديد، وبالكاد تقوى على الكلام. سيطر على تفكيرها مصير ابنتها البالغة من العمر ثماني سنوات وابنها الأصغر.

في الخلفية كان طفل يصرخ ويصرخ، يبكي وينادي أمه فيما كان المسعفون يضمدون جراحه.

* المتحدثة باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الشرق الأوسط

REUTERS

تحمل قصص رحلات سكان المخيم تفاصيل يصعب تصديقها، فقد اضطروا إلى عبور خطوط الجبهة التي يحتدم فيها القتال، والمشي تحت القصف لساعات طويلة

أحسست وكأن صوته اخترقني. بالقرب منه طفل آخر مصاب بشظايا يتلقى العلاج أيضًا. ومع ذلك فإنه لم يبك حتى مع إنهاكه الشديد. كانت عيناه حمراوين تعبران عن مدى تألمه. كان منهكًا لدرجة أنه لم يذرف دمعةً.

رأيت العديد من النساء الحوامل أو من وضعن طفلًا للتو. تحدثت إلى إحداهن وأخبرتني عن تعرُّضها للإجهاض، إذ فقدت جنينها بمجرد وصولها للمخيم قبل يومين.

كانت لا تزال تنزف ولم تستطع الحصول على المساعدة الفورية. لم تكن هناك مسعفة من العاملين في مجال الرعاية الصحية عند وصولها فجرًا، لم تقبل أن يساعدها رجل، فضلت الانتظار الى أن تصل المسعفة, فكان عليها الانتظار لساعات قبل أن تحصل على بعض المساعدة.

وأشارت أيضًا إلى امرأة أخرى تجلس على الأرض، تحمل طفلًا حديث الولادة في يديها. قالت إنها وضعته وهي في طريقها في الصحراء، وقد أحاطها آخرون لتغطيتها أثناء المخاض.

**

تحمل قصص رحلات سكان المخيم تفاصيل يصعب تصديقها، فقد اضطروا إلى عبور خطوط الجبهة التي يحتدم فيها القتال، والمشي تحت القصف لساعات طويلة، بل استغرق البعض أيامًا في الصحراء، وهم يعرفون بوجود ألغام وأجسام غير متفجرة في طريقهم.

كان الجوُّ باردًا وليس معهم سوى القليل من الطعام والماء.

قالوا إن الأمر كان مخيفًا، في جو قارس البرودة وظلام حالِك، تشتت شملهم عن عائلاتهم وفقدوا أحباءهم في الطريق.

كانت امرأتان تبكيان بصوت خافت وبجوارهما أطفال نائمون.

كانوا حفاة، ارتدوا ملابس ممزقة ومتسخة.

اقتربت منهما فأخبرتاني عن أطفالهما الثلاثة الذين فقدتاهم في الطريق، لكن كل ما قالتاه إن أطفالهما لم يستطيعوا إتمام الرحلة، خسرناهم.

بينما أتجول في هذا المخيم الضخم، أسمع الكثير من اللهجات، لهجات عربية، ولغات أجنبية كذلك.

وهناك كثير من النساء من جميع أنحاء العالم، من آسيا وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.

هناك لغات أعرفها، وأخرى لا أعرفها، وهناك بلدان أتوا منها بالكاد كنت أعرف بوجودها على الخريطة.

تساءلت بعض النسوة عما إذا كان بإمكانهن العودة إلى بلدانهن، بينما استفسرت أخريات عما إذا كن سيرحلْن.

وكن يخبرنني عن مرض أطفالهن وعن عدم توفر رعاية طبية كافية. وهذا صحيح، كن محقات، لا تتوفر رعاية طبية كافية، ولا يوجد ما يكفي من الطعام ولا المياه ولا توجد خيام كافية لإيوائهن.

نحن نعمل في المخيم إلى جانب جمعية «الهلال الأحمر العربي السوري». نقدم العديد من الخدمات وفرقنا تبذل قصارى جهدها بالفعل في ظل ظروف صعبة للغاية.

أنشأنا مطبخًا جماعيًّا يقدم وجبات ساخنة لأولئك الذين وصلوا للتو وأولئك الذين لا يزالون بانتظار الحصول على خيام.

تدفق الناس بأعداد كبيرة، جائعين ومنهكين، فقد قدمنا أكثر من 338 ألف وجبة كما أننا مستمرون بتقديم ما يقارب عشرة آلاف وجبة يوميًّا.

نوزع كذلك مياه الشرب ونقيم الخزانات، كما قدمنا أكثر من 460 ألف لتر مياه من خلال نقل المياه بالشاحنات.

نعمل على توسيع المخيم ونصب الخيام لهم، وتجهيز المراحيض المتنقلة.

أما على مستوى الرعاية الصحية، فلدينا وحدة متنقلة تعالج المرضى والجرحى، ويمكنك أن ترى النساء والأطفال ينتظرون في صفوف طويلة من أجل أن يفحصهم الأطباء والممرضون. كما أننا افتتحنا مؤخرًا مستشفى ميدانيًّا لعلاج جرحى الحرب والمرضى.

تسجل فرقنا أيضًا جميع حالات الأشخاص الذين يبحثون عن أفراد من أسرهم: الأزواج والأبناء والبنات، ويمكنك فقط تخيل عدد الأشخاص الذين اتصلوا بنا بحثًا عن أحبائهم.

ولكن مع كل ما نقدمه، وتقدمه جهات فاعلة أخرى أيضًا، لا يزال الأمر غير كافٍ. هناك حاجة إلى بذل المزيد، فالوضع طارِئٌ حقًّا ■

حاورها: **أحمد زكي عثمان**

ميريلا حديب: النزاع في اليمن تجاهل كل قواعد قانون الحرب

الحوار مع أطراف النزاع وداعميهم مستمر

ICRC

بعد أشهر معدودة من اندلاع النزاع المسلح في اليمن، سبقت الأزمة الإنسانية في البلد المنكوب غيرها من الأزمات، وصارت الأكبر عالميًّا مع ازدياد أعداد المتضررين من القتال الضاري، إذ قُتل عشرات الآلاف من الأشخاص في حرب طاحنة، قوضت البنية التحتية، وأوقعت البلاد تحت موجتين من وباء الكوليرا، ودمرت الاقتصاد المحلي، فأنهكت السكان المدنيين الذين صارت الأغلبية الكاسحة منهم، 24 مليونًا، في حاجة ماسة للمساعدات.

في هذا الحوار نلتقي مع ميريلا حديب، التي أنهت مؤخرًا مهمتها في اليمن بوصفها الناطقة الرسمية باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتشرح لنا الملامح الأساسية للأزمة الإنسانية في البلاد.

■ **النزاع في اليمن مستمر منذ أربع سنوات، وقد اعتبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في وقت مبكر للغاية النزاع في البلاد بمثابة أكبر أزمة إنسانية في العالم. ما الأسباب التي دفعت اللجنة الدولية لإطلاق هذا التوصيف مبكرًا؟**

اليمن من قبل الأزمة الأخيرة هو بلد مأزوم، هو من أفقر البلدان العربية على الإطلاق، ومرت عليه سلسلة من الحروب الداخلية، وآخر موجة

في سلسلة الأزمات والنزاعات هو النزاع الذي بدأ في العام 2015. وبعد أشهر قليلة من بداية النزاع الحالي اتضح أن الحاجات الإنسانية ضخمة جدًّا لأنها أضيفت إلى أزمة إنسانية قائمة أصلًا في البلاد. يمكن القول إنه بعد شهور قليلة من بداية النزاع، أي في بداية العام 2016، بدأت الأمور تتضح، وبدأنا نستعمل هذا التعبير «أسوأ أزمة إنسانية في العالم» لوصف الوضع في اليمن.

■ **أي متابعة حتى ولو عابرة للوضع في اليمن ستجد أن هناك مشاكل وأزمات وتحديات مستمرة، وهناك تحديات كبرى تظهر في بعض الأحيان ثم تختفي مثل الكوليرا، فما هي أبرز ملامح الأزمة الإنسانية في اليمن، نتحدث هنا عن الخطوط العريضة لهذه المأساة الإنسانية.**

لنبدأ بالإنسان اليمني. الشعب اليمني صار بغالبيته شعبًا مريضًا وجائعًا ومشردًا، منذ بداية النزاع وحتى الآن، هناك تقريبًا 3 ملايين شخص، قد يكون الرقم أقل أو أكثر قليلًا بحسب حدة النزاع، تركوا بيوتهم وأصبحوا نازحين في مناطق البلاد المختلفة. هؤلاء النازحون يشكلون ضغطًا كبيرًا على البنى التحتية اليمنية التي هي في الأساس، بنى تحتية قديمة ومتهالكة. النزاع والنزوح يجعلان هذه البنى التحتية والصحية بوقتنا الحالي في حالة انهيار شبه كامل. لذلك نرى تفشي أمراض يفترض أنها اختفت في العالم وسُيطر عليها، كالكوليرا والدفتيريا والحصبة. من المعروف أن أحد أسباب الحصبة هو سوء التغذية. إننا أمام نظام انهار كليًّا وطبعًا كان لذلك تأثير كبير على الشعب اليمني، فكما قلت في الوضع الحالي للأسف لا نرى إلا جوعًا ومرضًا وتشردًا في اليمن.

■ **تتحدثين هنا عن الجوع، أي نقص الحاجات الغذائية الأساسية للسكان المدنيين، هل هناك مناطق يبدو الوضع فيها أكثر حدة في توفير الاحتياجات الغذائية من مناطق أخرى؟ هل تختلف خريطة الجوع في البلاد؟**

طبعًا. للجوع أبعاد كثيرة، لا تكمن الأزمة في اليمن في شح الطعام فقط. فالطعام متوفر، وإن كان قليلًا، ولكن القدرة الشرائية ضعيفة، ما يمنع الكثيرين من شراء احتياجاتهم الغذائية. والطعام القليل سببه تحديات دخول وخروج البضائع لليمن. هناك قيود فرضتها الحرب على نقل الغذاء من مكان إلى مكان. بُعد آخر للجوع باليمن يكمن في اختلاف حدة الأزمة

في بداية العام 2016، بدأت الأمور تتضح، وبدأنا نستعمل تعبير «أسوأ أزمة إنسانية في العالم» لوصف الوضع في اليمن

AFP

بين المناطق، فتقترن ظاهرة الجوع بالمناطق التي تقع عند خطوط تماس، هناك يصعب الوضع الإنساني والأمني. ويزداد الجوع في المناطق التي شهدت نزوحًا سكانيًّا كبيرًا إليها.

التنقل أيضًا باليمن صعب والمسافات طويلة. ليس من السهل على الأسرة أن تهرب من منطقة نزاع إلى منطقة أكثر أمنًا. الطرقات المعبدة قبل الحرب لم تعد موجودة. الرحلة التي كانت تستغرق نصف ساعة قبل اندلاع النزاع، أصبح اجتيازها يحتاج إلى ست ساعات في دروب جبلية وعرة.

■ **لو انتقلنا من الجوع للوضع الصحي في البلاد، كيف تقيمين حال النظام الصحي في يمن الحرب؟**

النظام الصحي من أكثر القطاعات المتأثرة باليمن لعدة أسباب، فالنزاع جعل النظام الصحي يعمل بنصف كفاءته، في حين أنه كان يعمل قبل الحرب بكفاءة مائة في المائة، وأسباب ذلك عدة، منها طبعًا النزاع والأوضاع الأمنية. بعض المؤسسات الصحية تضررت أو تعرضت للدمار كليًّا، وهذا مخالف للقانون الدولي الإنساني الذي ينص على حماية المنشآت الطبية والصحية والعاملين الصحيين خلال النزاعات. لا ننسى أيضًا أن الحرب أجبرت بعض العاملين في القطاع الصحي من أطباء وممرضين على أن يتركوا أماكن عملهم. هناك قيود على الاستيراد تمنع وصول المواد الطبية والأغذية للبلاد. إذ لا تتوفر الآن سوى 30 في المائة من الأدوية والمواد الطبية التي يحتاج إليها المرضى. قبل الحرب كان هناك نحو 40 مركز غسيل كلى باليمن، وبسبب النزاع انخفض العدد إلى 28 مركزًا. وحتى تكتمل المأساة، فإن مريض الفشل الكلوي يضطر لأن يسافر لمسافات بعيدة، تستغرق ساعة أو ساعتين أحيانًا، ليصل إلى أقرب مركز، وعندما يصل يضطر لانتظار دوره فترة طويلة. عالميًّا، يجري مريض الكلى عمليات الغسيل من ثلاث إلى أربع مرات أسبوعيًّا، وتستغرق كل جلسة من ثلاث إلى أربع ساعات. لكن في اليمن من غير الممكن أن يحدث هذا نظرًا للضغط الكبير. هناك طلب ولكن لا يوجد عرض. الجلسات تستمر تقريبًا لمدة ثلاث ساعات مرتين فقط بالأسبوع. فلك أن تتخيل طبيعة الأوضاع الصحية باليمن.

■ **وسط هذا الوضع المأساوي، هل يمكن القول إن هناك قصص نجاح؟ مع أن هناك ضحايا، لكن احتواء وباء الكوليرا كان أمرًا يبعث على الأمل، وشاهدًا على قدرة اليمنيين** •••

على تطويق هذا الوضع الصحي المتدهور.

أول موجة للكوليرا كانت في العام 2017 فاجأت الجميع لذلك كان عدد الوفيات كبيرًا. في العام 2018 و2019 تحسنت الأمور لأن المنظمات الإنسانية استعدت للموجات اللاحقة. هذه تعتبر أيضًا قصة نجاح للجنة الدولية للصليب الأحمر. في المراكز التي ندعمها بجميع أنحاء اليمن في 2019، رأينا انحسارًا كبيرًا لحالات مشتبه بإصابتها بالكوليرا. رصدنا تدنيًا ملحوظًا جدًّا لهذه الحالات.

■ **سأنتقل إلى سؤال عن الأطراف المتحاربة في اليمن، اللجنة الدولية تحدثت بوضوح عن انتهاكات واضحة من قبل الأطراف المتحاربة للقانون الدولي الإنساني، وقد وجهت دعوة صريحة لهذه الأطراف تطلب منهم الامتثال إلى قواعد قانون الحرب. هل ترين أثرًا لهذه الدعوة؟ ما أهمية ما تفعله اللجنة الدولية من تذكير الأطراف المتحاربة بالتزاماتها القانونية؟**

القانون الدولي الإنساني يحدد أُطرًا للعمل العسكري خلال النزاعات ويسعى لتقليص الخسائر المدنية، ولكن باليمن للأسف نرى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني من جميع الأطراف، وهذا يؤدي إلى خسائر إنسانية فادحة. الخسائر في صفوف المدنيين تولد نوعًا من المرارة، وتؤخر عملية المصالحة الوطنية. وهذا يجعل اللجنة الدولية تؤكد وستظل تؤكد أنها في حوار مستمر، قد لا يكون علنيًّا في كل الأوقات، مع كل أطراف النزاع ومع جميع داعمي الأطراف المتحاربة حتى يُحترم القانون الدولي الإنساني خلال العمليات العسكرية لتجنب استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، مستشفيات وعاملين صحيين، معامل كهرباء ومياه، مدارس، مساجد. لأن ذلك يقلص من الخسائر المدنية، ويفتح طريقًا للحل السياسي، ويساعد على إتمام المصالحة الوطنية بطريقة أكثر سلاسة. يجب أن نشدد على أن الحوار مع الأطراف مستمر وغير معلن عنه. وعندما تتحدث اللجنة الدولية عن انتهاكات وتذكِّر أطراف النزاع بالتزاماتها تحت القانون الدولي الإنساني، فإن ذلك جزء من الحوار المستمر الذي يحدث وراء الكواليس مع أطراف النزاع باليمن وداعميهم، كي نؤكد احترام هذا القانون لتخفيف الخسائر المدنية باليمن.

■ **ما هي التحديات التي رصدتها اللجنة الدولية في حوارها مع أطراف النزاع؟ وهل هناك أي ملامح إيجابية يمكن الحديث عنها؟**

مصطلح حوار بالأصل يعني شيئًا على مدى بعيد، لا نستطيع القول إنه ستحدث حلول سحرية. الحوار مع أطراف القتال في اليمن مستمر منذ أربع سنوات. ما نستطيع قوله إننا نرى في كثير من الأحيان بصيص أمل باليمن، المحادثات التي تمت بالنسبة لتبادل الأسرى، فكرة أن الفرقاء جلسوا على الطاولة نفسها تعني أنهم أعطوا أولوية للجانب الإنساني رغم خلافاتهم، هذا بصيص أمل. هناك بصيص أمل آخر يتمثل في أننا نرى في الخطاب السياسي للفرقاء وداعميهم تشديدًا على احترام القانون الدولي الإنساني، وبدأنا نرى وعيًا كبيرًا بالموضوع. ومثال على ذلك إطلاق سراح المحتجزين، ونقل أطفال من مأرب إلى صنعاء لإعادة لم شملهم مع عائلاتهم. بالرغم من حدة النزاع باليمن ومن أن البنادق لم تسكت بعد، عندما تكون هناك أوضاع إنسانية تحتم وجود حل إنساني لها، نجد أن الفرقاء يحترمون القانون الدولي الإنساني بهذا المجال.

■ **فيما يتعلق بعملية تبادل المحتجزين، ما طبيعة الدور الذي تؤديه اللجنة الدولية في ضمان أن يتلقى المحتجزون معاملة إنسانية لائقة؟ وهل هناك أشكال تعاون بين اللجنة الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تعمل في الملف؟**

تؤدي اللجنة الدولية دورًا محايدًا، ولديها باع طويل وخبرة طويلة في موضوع الاحتجاز في شتى أنحاء العالم، لذلك تلجأ أطراف النزاع، وحتى المنظمات الإنسانية الأخرى مثل الأمم المتحدة التي يمكنها أن تنخرط في مفاوضات أو مباحثات عن الموضوع، للجنة الدولية لتسهيل مثل هذه العمليات بحكم خبرتنا. الآن نحن مستعدون استعدادًا تامًّا من بعد اتفاق ستوكهولم [الذي نص على هدنة بين الأطراف المتحاربة في اليمن العام الماضي] كي نؤدي مهمة تبادل المحتجزين. استكملت كل تدابير إطلاق سراح ونقل محتجزين في نهاية كانون الثاني/ يناير الماضي. نحن ما زلنا في انتظار القوائم التي سيتفق عليها الأطراف للتبادل. نحن ليس لدينا أي سلطة ولا نريد أن يكون لنا أي تدخل في المباحثات والمفاوضات الخاصة بهذه اللوائح. دورنا تقني أكثر في هذا الموضوع، الفرقاء يتفقون على من سيطلق سراحه ونحن نؤمِّن الجانب التقني.

■ **ما هي أهم الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدولية في زيارة المحتجزين وتحسين أماكن الاحتجاز؟**

واحدة من المنظمات القليلة التي تستطيع دخول السجون وتطلع على الأوضاع وتهتم بتحسين أحوال المساجين هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر. نحن نسعى لعمل ذلك في جميع أنحاء اليمن، في الشمال والجنوب، ونحن نعرف أن هذا الملف مهم جدًّا عند أطراف النزاع. في العام 2018 استفاد أكثر من 14 ألف محتجز من التحسينات بالأوضاع المعيشية في السجون أو مراكز الاعتقال أو الاحتجاز. عملنا في هذا الملف مستمر، وهو يعتمد على ثقة الأطراف باللجنة الدولية. نحن لا نتحدث كثيرًا في الإعلام عن تفاصيل عملنا بملف الاحتجاز باليمن. هذا له سبب مهم جدًّا وهو أننا نريد أن نكسب ثقة واحترام جميع الأطراف، مثلًا إذا رأينا بسجن أو مكان احتجاز ما، بعض الخروقات، فنحن نعبر عنها بطريقة شفافة مع السلطات المعنية فقط وليس مع الإعلام. هذا أمر مهم حتى نستطيع الاستمرار في زيارة مراكز الاحتجاز ونلتقي بالمحتجزين، نحاول تسهيل اتصالهم بعائلاتهم عبر رسائل اللجنة الدولية أو عبر التليفون. كذلك فإن تحسين الأمور المعيشية بمراكز الاحتجاز، هو ملف دقيق ومهم جدًّا، هو من صميم عمل اللجنة الدولية، هذا هو الحمض النووي للجنة الدولية. نحن لا نتكلم في العلن ولكن الحوار مع سلطات الاحتجاز مستمر دائمًا ونرى أمورًا كثيرة تتحسن عند حدوث مثل هذا الحوار.

■ **فيما يخص صورة اللجنة الدولية في اليمن، اللجنة الدولية موجودة في اليمن منذ الستينيات، وهناك قصص نجاح منذ عقود حول قبول اللجنة الدولية كوسيط محايد، هل هذه الصورة الإيجابية ما تزال مستمرة؟**

اللجنة الدولية للصليب الأحمر موجودة باليمن منذ العام 1962، أي لدينا باع طويل في البلاد، الصورة المعروفة أنها منظمة محترمة تفي بوعودها والتزاماتها. ولكن اليمنيين يطالبون اللجنة الدولية بعمل المزيد. هذا طلب مبرر جدًّا ومشروع، لأن الاحتياجات الإنسانية باليمن عظيمة وكبيرة جدًّا. لا يمكن للجنة الدولية أو حتى المنظمات الإنسانية مجتمعة أن تلبيها. علينا أن نفسر للشعب اليمني أنه لدينا حدود في النهاية سواء بالنسبة للميزانية أو بالنسبة للعمالة، نحاول تغطية أكبر قدر من الاحتياجات بجميع أنحاء اليمن. كذلك نحن نشارك اليمنيين الأحزان والأفراح. منذ العام 2012، فقدنا أربعة من زملائنا بينما هم يقدمون العون في الميدان. فقدنا الزميل حسين صالح في عدن، وفقدنا الزميلين عبد الكريم غازي ومحمد الحكمي في الشمال، وفقدنا الزميل اللبناني حنَّا لحود في تعز. جميعهم كانوا في مهمات ميدانية عندما استهدفوا. وأعتقد لذلك هناك علاقة مميزة بين اللجنة الدولية واليمنيين، فما يميزنا

نحن نشارك اليمنيين الأحزان والأفراح. منذ العام 2012، فقدنا أربعة من زملائنا بينما هم يقدمون العون في الميدان

AFP

عن آخرين، غير مشاركة الأفراح والأتراح، هو أننا منظمة لها علاقة مباشرة بالميدان، نحن لا نعتمد على وسطاء، نحن موجودون بالميدان، موجودون في المستشفيات أو في أماكن توزيع المياه، موجودون على الأرض مع شركائنا في الهلال الأحمر اليمني. هذا ما يجعلنا قريبين من اليمنيين. قد يحدث في مرات أن ينتقدونا ويكونوا قاسين في انتقادهم، وفي بعض الأحيان يكون هذا الانتقاد مبررًا، لأنهم يعرفون مدى القرابة والتلاحم بين اللجنة الدولية والشعب اليمني.

■ **في أوقات النزاع، هناك فئات يقع عليها العبء مضاعفًا، النساء مثلًا، هل يمكن أن تصفي لنا الصورة العامة لأوضاع النساء في اليمن؟**

أعتقد أن من أكثر الفئات المتضررة أو التي انعكس عليها النزاع وأدى إلى تغيير كبير في حياتها هنَّ النساء اليمنيات. مكثت سنتين باليمن فتحت عينيَّ على أمور كثيرة بالنسبة للنساء اليمنيات، قد يراهن العالم الخارجي بنظرة لكن من يعرفهن يراهن بنظرة أخرى تمامًا. هن نموذج شجاع، هناك حركات تغيير كبيرة في العالم من أجل تمكين المرأة، وهي نماذج محمودة جدًّا لأنها أحدثت تغييرًا إيجابيًّا بحياة النساء في عدة مناطق، ولكن هناك نموذجًا يمنيًّا، هو ليس مطابقًا بالضرورة للنموذج الغربي أو حتى لنماذج أخرى في العالم العربي، التغيير يكون بطريقة ناعمة، طريقة النساء اليمنيات. كثيرات منهن مضطرات لإعالة عائلات بأكملها، أخوات وأولاد أخوات يعملون. والسبب هو النزاع، هجرة الذكور، الأوضاع الأمنية، فقدان المعيل، كل ذلك جعل النساء اليمنيات ينزلن للعمل، أنا أرى نماذج منهن في المكتب هنا [مقر اللجنة الدولية]. نساء يعُلن عائلات بأكملها. نرى أيضًا نساء بدأن أفكارًا لمشاريع صغيرة، سواء أكان طبخًا أو حرفيات أو حضانات أو أنشطة أخرى. متطوعات جمعية الهلال الأحمر اليمني لهن دور رئيس في عمليات الإغاثة وعمليات تدريب المتطوعين الآخرين. هناك نماذج لنساء حوامل يقطعن مسافات طويلة بين عدة قرى وقد لا يكون معهن أية أموال يدفعن بها أجرة السيارة، ويبقين من ست إلى سبع ساعات في الطريق حتى يصلن إلى مركز صحي لعمل كشف طبي أو للولادة. العمل النسوي باليمن لا يخفى على أحد وموجود منذ سنين طويلة، لكن أنا أرى أن النزاع عزز الأمور أكثر، النساء اليمنيات يحدثن تغييرًا عميقًا على طريقتهن، لا يتبنون أي نموذج من أي بلد آخر، التغيير العميق من داخل اليمن، من النساء اليمنيات اللاتي هن مثال للشجاعة والصبر.

■ **في النهاية، يبقى سؤال، أنتِ مكثت في اليمن عامين، هل كانت هذه أول مرة تزورين فيها هذا البلد؟ ماذا كان تصورك عن اليمن قبل زيارتك؟**

هي أول مرة أزور فيها اليمن. سمعت عن هذا البلد كثيرًا وكنت مسحورة به. والحقيقة زاد السحر عندما زرته. هو بلد صعب الفهم، وحتى لو مكثت عشر سنوات سيصعب عليَّ فهم اليمن كتركيبة سياسية ومجتمعية، ولكن هو بلد يسحرني ويفاجئني. بلد يعطيني مفاجآت سارة كل يوم. تعلمت الكثير في اليمن، عن العالم وعن نفسي، وعن العمل الإنساني والنزاعات. أنا من بلد ممزق من الحروب، فقد ولدت وتربيت خلال الحرب الأهلية اللبنانية، لكن قدرة الحياة عند اللبنانيين هي نفسها إن لم تكن أكثر عند اليمنيين، مستوى تأقلمهم مع الأوضاع، مع قدرتهم على الذهاب إلى العمل كل يوم، قدرتهم على أن يبدعوا، وأن يحاولوا المساعدة. لدى اليمن مقومات عظيمة، ولكن لأسباب ما، هذه المقومات لا تبرز. الأمر الرائع بالنسبة لي هو أني تعرفت إلى هذا الشعب الخلاق والشجاع والصبور ■

رونالد أوفترينغر*

اتفاقيات جنيف في سبعين عامًا**: تحولات النزاعات وتحديات الحماية

بعد سبعين عامًا على إقرار الدول لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني ما الذي تغير؟ وما هي التطورات التي طرأت على طبيعة وديناميات النزاعات المعاصرة، ومدلول ذلك من حيث احترام اتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني أو انتهاكها؟ يقدم هذا المقال وصفًا للحالة التي دفعت الدول إلى إقرار هذه الاتفاقيات والتحديات التي رافقت تطبيقها على مدى السنوات السبعين الماضية من وجهة نظر العاملين في المجال الإنساني في اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي تعد حارسًا لهذا القانون، وسبل التصدي للتحديات الحالية أمام تطبيقه.

الحرب قديمة قِدَم الجنس البشري، وقد عرفت جميع الثقافات والحضارات قواعد وأعرافًا تحد من التجاوزات في الحروب. أما العمل الإنساني والقانون الإنساني المعاصران فقد ولدا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العام 1863 ثم اعتُمدت اتفاقية جنيف الأولى المعنية بالجرحى والمرضى في العام 1864.

لكن العالم بأسره عانى من ويلات الحرب العالمية الثانية، ووقف شاهدًا عليها: فقد وصلت البشرية إلى حافة الهاوية بسبب المعارك التي دارت رحاها في أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا وعشرات الملايين من المدنيين الذين لقوا حتفهم ومعسكرات الإبادة وما لاقاه ملايين أسرى الحرب من معاناة وموت، سخرة وتجويع وتدمير على نطاق غير مسبوق كشفت وجود فجوة هائلة في الحماية القانونية للمدنيين.

قانون لإنقاذ الأرواح

استجابة لهذه المآسي وبعد مرور خمس سنوات على انتهاء الحرب، دعت سويسرا إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في جنيف في 21 نيسان/ أبريل 1949، يجمع ممثلي جميع الدول تقريبًا آنذاك وحضرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوصفها خبيرًا. وقد مثلت مصر، بوصفها واحدة من الدول القليلة المستقلة آنذاك، أفريقيا والعالم العربي جنبًا إلى جنب مع إثيوبيا وسورية ولبنان.

وعقدت الدول العزم على ألا ترى هذا الدمار يتكرر أبدًا، فاتفقت على أنه، حتى أثناء النزاع المسلح، تظل هناك حدود وأن تتقيد الدول بالتزام بمعاملة المدنيين ومن ألقوا سلاحهم معاملة إنسانية، دون أي تمييز مجحف. وقد تجسد هذا في إجراء مراجعة شاملة لاتفاقيات جنيف الثلاث القائمة:

- اتفاقية جنيف الأولى بشأن حماية الجرحى والمرضى من الجنود في الميدان؛
- واتفاقية جنيف الثانية بشأن حماية الجرحى والمرضى والغرقى من الجنود في البحر؛
- واتفاقية جنيف الثالثة بشأن حماية أسرى الحرب؛
- واعتماد اتفاقية جنيف الرابعة الجديدة بشأن حماية المدنيين.

في عام 1949، استخلص ممثلو الدول دروسًا من الحروب الأهلية الإسبانية واليونانية، فاعتمدوا مجموعة من القواعد المستحدثة في المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف، لتنظم لأول مرة «النزاع المسلح غير ذي الطابع الدولي» في معاهدات قانون الحرب:

الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو كفوا عن المشاركة فيه يجب أن يعاملوا معاملة إنسانية. ويجب أن يتلقوا الرعاية الطبية التي تقتضيها حالتهم، مع الاسترشاد بالاعتبارات الطبية فقط. ويجب أيضًا احترام وحماية من يتولون البحث عنهم أو جمعهم أو الاعتناء بهم– وهم العاملون في المجال الإنساني غير المتحيزين– ويجب ألا يعاقبوا لمجرد قيامهم بتوفير العلاج أو الرعاية للجرحى والمرضى.

وما إن مضت أربعة أشهر على المفاوضات حتى لاقى هذا القانون الملزم قبولًا عالميًّا وبدأ العمل به، مما أظهر إرادة سياسية مدهشة وتصميمًا من الدول على الوصول إلى توافق من أجل البشرية، على الرغم من استمرار الانقسامات بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

وعلى حد تعبير محكمة العدل الدولية: «مما لا شك فيه أن بسبب كون عدد كبير جدًّا من قواعد القانون الإنساني المنطبقة في النزاع المسلح أساسية للغاية لاحترام شخص الإنسان و"الاعتبارات الأولية للإنسانية" ..... شهدت اتفاقيات جنيف انضمامًا واسعًا إليها».

يتمثل جوهر القانون الإنساني

* رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القاهرة

** هذه المقالة جزء من محاضرة ألقيت في الجامعة الأميركية بالقاهرة في نيسان/ أبريل الماضي في إطار الاحتفال بمرور سبعين عامًا على إقرار اتفاقيات جنيف.

على النحو المكرس في اتفاقيات جنيف في تحقيق توازن بين الضرورة العسكرية ومبدأ الإنسانية، وتنبثق قوته من طبيعته غير المتحيزة وما تتسم به قواعده وأحكامه من طابع واقعي وعملي.

ولكن ما هو مدلول ذلك من الناحية العملية؟

- لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة؛
- يُحظر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي؛
- يجب أن يحصل الجرحى والمرضى على رعاية طبية؛
- يجب ألا تتعرض المستشفيات والطواقم الطبية للهجوم؛
- يجب أن يُعامل المحتجزون معاملة إنسانية؛
- من حق أفراد الأسر معرفة مصير ذويهم؛
- يجب أن يُعامل الموتى بكرامة.

يمكن أن نقول ونحن مقتنعون إن اتفاقيات جنيف، جنبًا إلى جنب مع أركان القانون الدولي الأوسع نطاقًا، قد أنقذت عددًا لا حصر له من الأرواح وخففت المعاناة في مئات من النزاعات المسلحة على مدى السبعين عامًا الماضية؛

تحديات التطبيق

ولكن على الرغم مما تحظى به اتفاقيات جنيف من تصديق عالمي من جانب الدول، ظلت كفالة احترامها والتطبيق الأمين لقواعدها في الواقع العملي دائمًا كفاحًا مقترنًا بالتحديات.

وقد كان من أشكال هذا التحدي حروب الانفصال والتحرير الوطني في آسيا وأفريقيا، والنزاعات والتوترات الداخلية التي اندلعت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي - إذ لم تر العديد من الدول أن قانون النزاع المسلح ممثلًا في اتفاقيات جنيف ينطبق على هذه النزاعات.

وقد أدت الجهود التي بذلتها الدول واللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف إدخال هذه النزاعات في نطاق القانون وإدراج الأشخاص المتضررين منها تحت مظلة قواعد الحماية التي ينص عليها، بما في ذلك دول جنوب الكرة الأرضية المستقلة آنذاك، إلى عقد أربعة مؤتمرات دبلوماسية (1974–1977). وقد ترتب على ذلك اعتماد البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، بما في ذلك كفاح الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والأنظمة العنصرية والاحتلال الأجنبي (البروتوكول الأول)، وبشأن النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني).

تحولات في أشكال النزاعات

وفي العشرين عامًا الأخيرة، شاهدنا مجددًا تغييرات كبيرة في طبيعة وديناميات النزاع، والعنف المسلح المنظم ما وضع تحديات جديدة أمام اتفاقيات جنيف:

أصبحت النزاعات المسلحة الدولية أقل في الوقت الذي تضاعفت فيه النزاعات غير الدولية؛ وهناك عدم وضوح في الخطوط الفاصلة بين النزاعات الدولية والداخلية، وتحولت التوترات الداخلية التي لا ترقى إلى مستوى النزاع المسلح في بعض الأحيان إلى عنف شديد وتسببت في قدر كبير من المعاناة والخسائر البشرية؛ •••

ICRC

كما شهدنا انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول وغيرها من الأطراف أو الجهات الفاعلة المسلحة مثل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والعصابات الإجرامية؛ وشهدت العقود الستة الأخيرة ظهور عدد من الجماعات المسلحة أكبر مما ظهر في العقود الستة السابقة؛

شهدت النزاعات في سورية وأفغانستان والعراق واليمن والصومال على وجه الخصوص ظهور تحالفات وائتلافات معقدة بين الدول، وقدمت دولٌ الدعم إلى القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول في بلدان أخرى وذلك عن طريق التدريب والعتاد والأسلحة والتمويل وتوفير الغطاء السياسي؛

يتزايد استخدام التقنيات والأسلحة الجديدة مثل الطائرات بدون طيار في ميادين القتال من جانب القوات الحكومية والجماعات المسلحة من غير الدول على حد سواء؛ ويجري تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل؛ ويتسع نطاق استخدام التقنيات الحديثة بوصفها من وسائل القتال؛

تدور رحى المعارك الحربية مرة أخرى في المناطق المأهولة بالسكان، مما يعرض للخطر أرواح الكثير من المدنيين ويدمر البنية الأساسية البالغة الأهمية ويعطل الخدمات الأساسية؛

تتأصل أعمال الإرهاب وعمليات مكافحة الإرهاب باستمرار في ديناميات النزاع؛ وتتحايل قوانين وممارسات مكافحة الإرهاب على الأطر القانونية القائمة أو تضرب بها عرض الحائط؛ ويُهدد الطابع غير المتحيز للعمل الإنساني عندما يُجرَّم بوصفه من قبيل الدعم المادي المقدم إلى الكيانات المصنفة على أنها إرهابية.

وقد أدت هذه السمات وما اقترن بها من ديناميات للتحول في ميزان القوة العالمية والتنافس الجيوسياسي وحالة الاستقطاب إلى انتشار انتهاكات القانون على نطاق واسع وما يترتب عليها من تبعات وخيمة:

فرَّ 20 مليون شخص في المنطقة العربية من النزاعات، ويحتاج 37 مليون شخص إلى مساعدة. وقتل مئات الآلاف من البشر؛ وأصيب أكثر من مليون شخص، ووقع عشرات الآلاف في براثن الأسر أو الاحتجاز أو راحوا في عداد المفقودين. وتعرضت البنية الأساسية المدنية المهمة– متمثلة في الصحة والمياه والكهرباء– للتلف أو التدمير. أما الاستفادة من باقي الخدمات، فتعرقلها بشدة العمليات العدائية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار وتفشي الجريمة. وتخفي هذه الأرقام ملايين

أنقذت اتفاقيات جنيف، جنبًا إلى جنب مع أركان القانون الدولي الأوسع نطاقًا عددًا لا حصر له من الأرواح وخففت المعاناة في مئات من النزاعات المسلحة على مدى السبعين عامًا الماضية

لا تزال القواعد الأساسية وثيقة الصلة بالنزاعات المسلحة المعاصرة من أجل حماية جميع السكان المتضررين وضمان النظر إلى الجميع، حتى الأعداء، على أنهم بشر

ICRC

الصورة العلوية:
المشاركون في التوقيع على اتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان في آب/ أغسطس 1864. الصورة من أرشيف اللجنة الدولية.

الصورة السفلية
المشاركون في مؤتمر جنيف الدبلوماسي في العام 1929. الصورة من أرشيف اللجنة الدولية.

القصص من المعاناة البشرية الفردية.

أدت التحالفات المعقدة والشراكات العسكرية والحرب بالوكالة إلى تخفيف المسؤولية وتفتت سلاسل القيادة وتدفق الأسلحة دون رقيب وسيادة مناخ الإفلات من العقاب، ويتحمل المدنيون العبء الأكبر منه؛

وأدت التقنيات المتطورة بشكل سريع إلى إنشاء جبهات قتال جديدة في الفضاء الإلكتروني واستحداث وسائل جديدة للقتال، مثل الأسلحة الذاتية التشغيل والتقنيات التي تعمل عن بعد. وهي مسألة تثير قدرًا كبيرًا من القلق بالنظر إلى الخسائر البشرية المحتملة وما يلحق بذلك من صعوبة في تحديد المسؤولية.

ولعلنا نضيف عاملين آخرين على الأقل:

مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي وصحافة المواطن، لم يعد بالإمكان قبول التذرع «بأننا لم نكن نعرف ما يحدث».

وقد أضعفت الانقسامات والمصلحة السياسية الذاتية في النظام المتعدد الأطراف الآليات القائمة لتسوية النزاعات والوساطة ومنع نشوب النزاعات وقوضتها، ما ترتب على ذلك من ظهور نزاعات في الأفق وتحولها وتسببها في حدوث مزيد من التشرذم والمعاناة التي تؤثر على أجيال بكاملها.

جهود إضافية لضمان الاحترام

تثبت الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني التي عايناها دائمًا ولا نزال نعاينها اليوم بما لا يدع مجالًا للشك أن غياب الاحترام له تبعات مدمرة. وهناك أسباب إضافية تدفع إلى بذل جهود جادة تهدف إلى كفالة مزيد من الاحترام للقانون الدولي الإنساني في خضم هذه الديناميات المتغيرة للنزاع– وهي الجهود التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع جميع أطراف النزاع منذ إنشائها.وأشير هنا إلى اثنين من هذه الجهود الرامية إلى خوض غمار هذه البيئة المعقدة:

في إطار حوارها مع جميع أطراف النزاع، عززت اللجنة الدولية جهودها وهيكلها التنظيمي من أجل الانخراط في حوار إنساني مع الجماعات المسلحة من غير الدول لضمان الوصول إلى السكان المتضررين وتأمين العمليات الإنسانية واحترام القواعد الإنسانية. وقد دخلت في حوار مع مجموعة تزداد تعقيدًا من الجماعات المسلحة من غير الدول، وصممت استراتيجيات المشاركة وقامت بتعديلها ومواءمتها بحسب السياقات التي تعمل فيها، ويتم هذا غالبًا عبر الحدود، مع تبيان وجود مرادفات للقواعد الإنسانية القائمة في المذاهب والمعايير التي تحكم هذه الجماعات والمجتمعات المحلية. ونعمل حاليًّا مع نحو 200 جماعة على مستوى العالم بشأن المخاوف على مستوى العمليات الميدانية وغيرها من الاهتمامات الإنسانية؛

نتعامل مع سلوك الأطراف المتحاربة الذي يفضي إلى تبعات إنسانية من خلال التعاون المباشر مع أطراف النزاع وكذلك مع الدول التي تساندها؛ من أجل إعمال تدابير لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني وممارسة التأثير المسؤول والخاضع للمساءلة وتحقيق الاستفادة المتبادلة. ويشمل هذا عمليات نقل الأسلحة التي تتحلى بالمسؤولية ومراجعة الجماعات المسلحة وتنظيم الدورات التدريبية على أسس سير العمليات العدائية والعمل مع السكان المدنيين والاستفادة من النفوذ السياسي لكفالة الامتثال للقانون والتحقق من اتخاذ تدابير وقائية عند تنفيذ العمل العسكري.

أرجو ألا تخطئوا فهم كلامي. فهناك دائمًا، في الماضي والحاضر، حالات حظي فيها القانون الدولي الإنساني والمبادئ التي يسترشد بها بالاحترام ومنها: السماح بمرور سيارات الإسعاف والقوافل الإنسانية عند نقاط التفتيش واحترام وحماية الطواقم العاملة بها؛ وتقديم الرعاية غير المتحيزة إلى الجرحى والمرضى؛ وتهيئة معاملة إنسانية للأشخاص الذين كفوا عن المشاركة في العمليات العدائية والمحتجزين؛ والجهود المتضافرة التي تبذلها أطراف النزاع للتصدي للظروف التي أدت إلى الانتهاكات فضلًا عن العواقب المترتبة عليها، وضمان استخلاص الدروس ومواءمة العقيدة العسكرية والإجراءات والسياسة.

لذا فاحترام القانون الدولي الإنساني مسؤولية أدبية وأخلاقية وقانونية جماعية. وهو يتضمن:

بذل العمل الأساسي الدؤوب المتمثل في إقناع جميع مستويات القيادة بأن استيعاب قواعد القانون الدولي الإنساني ومعاييره ليست مسألة متوقعة فحسب بل مطلوبة أيضًا؛

التذكير المستمر بأن المعاملة بالمثل أساسية وتظل مناسبة وستبقى كذلك باعتبارها الروح التي يسترشد بها استحداث قوانين الحرب؛

وأخيرًا، الإرادة السياسية وممارسة الضغوط على أعلى المستويات من أجل دعم القانون الدولي الإنساني والتقيد به، والاضطلاع بالقيادة عن طريق القدوة.

مع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به. إذ على الدول التزامات بموجب اتفاقيات جنيف باحترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه وضمان المساءلة عن الانتهاكات. غير أنه لا توجد آلية لتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وإدراكًا لهذا، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وسويسرا عن مبادرة في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في العام 2015 لإنشاء «منتدى» عالمي للامتثال بين الدول تحقيقًا لهذه الغاية. وللأسف لم يتحقق توافق في الآراء بين الدول، إلا أن قرارًا اعتمد في النهاية يقضي بأن تخضع الدول (بدعم من اللجنة الدولية وسويسرا) هذه الفكرة لمزيد من الدراسة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، عقدت اجتماعات رسمية وغير رسمية مع الدول في إطار هذه المبادرة بغية التماس سبل جديدة لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

لم تكن الحالة الراهنة للبيئة العالمية المتعددة الأطراف مؤاتية لتحقيق التوافق في الآراء بين الدول. وهو أمر مخيب للآمال. إلا أن المشاورات أكدت أن القانون الدولي الإنساني لا يزال إطارًا قانونيًّا دوليًّا مناسبًا لتنظيم سلوك الأطراف في النزاعات المسلحة وتوفير الحماية للأشخاص المتضررين.

وسيشهد شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل [2019] توجيه الدعوة إلى المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للنظر في خطة عمل مدتها أربع سنوات بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني، وستخضع هذه الخطة للمناقشة وسيقترح اعتمادها من خلال قرار. وبالإضافة إلى ذلك، ستوجه الدعوة إلى الأعضاء والمشاركين في المؤتمر لمناقشة كيفية تطبيق القانون الدولي الإنساني على المسائل الراهنة والمستجدة في النزاعات المسلحة المعاصرة.

إذ أتطلع إلى الإسهامات الأخرى وإلى مناقشة حيوية، أعيد التأكيد على أن اتفاقيات جنيف هي قواعد مناسبة للحاضر وليست مجرد التزامات قديمة جاءت من غياهب الماضي. فلا غنى عن حماية سلامة البشر وكرامتهم ورفاههم أثناء النزاع المسلح، ومنهم الأطفال والنساء وكبار السن والمصابون والمرضى وذوو الإعاقات والمحتجزون.

لا تزال هذه القواعد الأساسية وثيقة الصلة بالنزاعات المسلحة المعاصرة من أجل حماية جميع السكان المتضررين وضمان النظر إلى الجميع، حتى الأعداء، على أنهم بشر، ولكن يجب بذل المزيد من الجهد لضمان خوض النزاعات الحالية في إطار القانون بغض النظر عن المسميات والتذرع بالظروف الاستثنائية.

علينا أن نفسر القواعد في ضوء النزاعات المسلحة الراهنة وأن نكون منفتحين على احتمال وجود حاجة إلى تعديل بعض القواعد بحيث تواجه الاحتياجات التي تشكلها النزاعات المسلحة المعاصرة ■

لمصلحة المتضررين من النزاع:

حوار مستمر مع قادة المجتمع المحلي الفلسطيني

طيلة عقود انخرطت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حوار مباشر مع قادة المجتمعات المحلية في فلسطين، فحاورت علماء الدين ووجهاء المناطق وكبار العشائر، من أجل ضمان فهم أفضل لمهمة اللجنة الدولية في دعم السكان المدنيين. هنا حوار سريع أجريناه مع يوسف اليازجي، مسؤول ملف تواصل اللجنة الدولية مع الجهات الفاعلة في قطاع غزة.

■ **بداية ما فائدة أن تمد المنظمات الإنسانية الجسور وتتواصل مع المجتمعات المحلية التي تعمل بها؟**

الهدف الأول من ذلك هو دعم العمل الإنساني والتوصُّل إلى فهم شمولي بشأنه. إذ من المهم أن تستثمر المنظمات الإنسانية قدرًا لا يُستهان به من الوقت والجهد في شرح المبادئ الأساسية التي توجِّه عملها، وتصحيح المفاهيم الخاطئة حوله، وإلَّا فقد تجد نفسها مُستبعدة أو مرفوضة من المجتمعات المحليَّة وبالتالي غير قادرة على مساعدة المحتاجين. وتحرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إبقاء بابها مفتوحًا أمام شراكاتٍ جديدةٍ تحشد من خلالها دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي، انطلاقًا من رغبتها في ترسيخ فهم الجمهور وتعزيز احترامه للجنة الدولية والأنشطة التي تنفِّذها في المجتمعات المحلية، وسعيًا منها لتدعيم استجابتها في المجال الإنساني.

■ **لو خصصنا الحديث عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، كيف تبدو لك علاقة اللجنة الدولية بوجهاء المجتمع وعلماء الدين فيها؟**

لطالما امتاز وجهاء المجتمع وعلماء الدين

الزميل
يوسف اليازجي

ICRC

في فلسطين بمواقع مؤثرة ضمن دوائرهم، إذ لديهم قدرة مميزة للتأثير في الناس والتحدث نيابة عنهم. وعلاوةً على قدرتهم على حل الخلافات المجتمعية المحلية، فهم يؤدون دورًا جوهريًّا، كلٌّ في منطقته، أثناء النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، وبالتالي يساهمون في منع الفوضى ونشر ثقافة الأمن المجتمعي والسلم المدني بشكل عام. وبذات القدر من الأهمية، يسهِّل هؤلاء الرجالات عمليات تقديم المساعدة الإنسانية والوصول إلى الأشخاص المتضررين من النزاع المسلح في مجتمعاتهم، وذلك عن طريق معالجة المفاهيم الخاطئة عن المنظمات الإنسانية الدولية وبناء التفاهم حول عملها والمهام الموكلة إليها.

■ **منذ متى واللجنة الدولية تتواصل وتتحاور مع وجهاء المجتمع وعلماء الدين في فلسطين؟ هل هذه الحوارات حديثة؟**

ليست حديثة. لقد حرصت اللجنة الدولية في قطاع غزة طيلة عقود على التواصل مع قادة المجتمع نظرًا للدور المحوري الذي يؤديه هؤلاء القادة لبناء الثقة والوصول إلى مجتمعاتهم المحلية في أوقات السلم والاضطراب على حدٍّ سواء. ويمكننا القول إنَّ بعض الفضل يعود لهذا النهج الذي مكَّن اللجنة الدولية من العمل بفعالية ومساعدة ملايين الأشخاص المحتاجين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967.

وفي العام 2018، زادت اللجنة الدولية في غزة من تفاعلها مع الأوساط الدينية والمخاتير والوجهاء، إذ نظَّمت العديد من حلقات الحوار التفاعلي وورش العمل التعليمية المشتركة التي هدفت بالأساس إلى بناء شراكة إنسانية حقيقية يتجلَّى أثرها في أوقات الطوارئ والأزمات. ولتحقيق شراكة من هذا النوع، كان لا بدَّ من تأمين مساحة لتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات الإنسانية المتَّبعة وتعزيز الفهم المشترك لأسس العمل الإنساني، وذلك من خلال عقد سلسلة من ورش العمل ذات الصلة.

■ **هل تمس هذه الشراكات مبادئ الحياد وعدم التحيُّز والاستقلالية التي تحكم عمل اللجنة الدولية؟**

بالتأكيد لا. ففي ظل سعي اللجنة الدولية لتعزيز الحوار والتمهيد لعلاقات مشتركة مع العناصر الفاعلة ذات النفوذ، ظلَّت اللجنة الدولية وفيَّة لمبادئها التوجيهية المتمثلة في الحياد وعدم التحيُّز والاستقلالية. وهي تأخذ بعين الاعتبار، في جميع الأوقات، المصلحة الفضلى للأشخاص الذين وُجدت لمدِّ يد العون لهم وحمايتهم.

■ **وأنتم مستمرون في هذا النهج؟**

نعم بل ومع عقد المزيد من هذه الشراكات. ففي ظل التغيرات المستمرة والتحولات المتكررة في الديناميكيات الجيوسياسية، يبقى للمجتمع المدني دور حاسم في المجتمعات المحلية. وعليه، فإنَّ استكشاف أطر جديدة للتعاون المشترك يمثِّل وضعًا مربحًا للجميع، وقبل كل شيء للأشخاص المتضررين من النزاع في المناطق المضطربة ■

لطالما امتاز وجهاء المجتمع وعلماء الدين في فلسطين بمواقع مؤثرة ضمن دوائرهم، إذ لديهم قدرة مميزة للتأثير في الناس والتحدث نيابة عنهم

في ظل التغيرات المستمرة والتحولات المتكررة في الديناميكيات الجيوسياسية، يبقى للمجتمع المدني دور حاسم في المجتمعات المحلية

ICRC

الطب الشرعي والعمل الإنساني

التعامل مع الموتى من منظور الشريعة الإسلامية**

دكتور أحمد الداودي*

وضعت الشريعة الإسلامية أحكامًا تهدف إلى احترام كرامة الموتى، حتى لو كانوا من غير المسلمين، وهي في ذلك تتكامل أحكامها مع القانون الدولي الإنساني. هذا المقال يحلل موقف الشريعة من قضايا ملحة في أوقات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية كالدفن الجماعي والتمثيل بالجثث واستخراج رفات الموتى والتشريح.

1) البحث عن الموتى وجمعهم

استندت الأحكام الفقهية القديمة، التي تنظم النزاعات المسلحة، إلى نصوص معينة – دينية وتاريخية وقانونية – عالجت في المقام الأول حالات الحرب في القرن السابع الميلادي وفيها (1) كانت الأطراف المتحاربة في بعض الحالات تعرف أعداءها من المقاتلين بالاسم، ويرجع بعض السبب في هذا إلى الانتماءات القبلية، (2) وكانت درجة الدمار والإصابات محدودة للغاية بسبب الأسلحة البدائية المتاحة وما جرت عليه العادة من مباشرة العمليات العدائية بمبعدة عن المناطق المأهولة بالسكان.

وتشير كتب الحديث والسيرة النبوية إلى أن النساء في حياة النبي ﷺ كنَّ يقدمن في ميدان القتال الأعمال والخدمات الإنسانية التي تقدمها طواقم الرعاية الصحية وجمعيات العون الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة. وعلى الرغم من أن بعض النساء كن يقاتلن في ميادين المعارك في ذلك الوقت – وهو أمر وثقته العديد من الروايات، فقد تضمنت أدوارهن علاجَ الجرحى والعناية بالمرضى وتحضير الطعام، وقالت **الرُبيع بنت معوذ بن عفراء**: «**كنا نرد القتلى والجرحى إلى المدينة**».

ويُستنبط من رواية **الرُبيع** التي تبين أن المرأة شاركت في إخلاء رفات موتى المسلمين ومن توثيق حالات القتلى في كل اشتباك عسكري، كما يتبين ذلك على وجه الخصوص في السيرة النبوية، أن عملية البحث عن الموتى وجمعهم من الإجراءات الضرورية التي يجب الاضطلاع بها لضمان احترام كرامة الإنسان. فعلى سبيل المثال، بعد أن وضعت الحرب أوزارها في معركة أُحُد، طلب النبي ﷺ من أصحابه البحث عن **سعد ابن الربيع** رضي الله عنه ليتبينوا إن كان من القتلى أم لا يزال على قيد الحياة.

2) إعادة الرفات والأمتعة الشخصية الخاصة بالموتى

دفن الموتى فرض كفاية على المجتمع المسلم. وهذا يعني أن المجتمع المسلم بأسره يأثم إن لم يدفن موتاه، إلا إذا كان ذلك يخرج عن نطاق علمهم أو يتجاوز حدود قدرتهم. وكما يتبين من رواية **الرُبيع**، يلتزم المسلمون بإعادة الموتى من الجنود المسلمين من ميدان القتال إلى أهلهم. وبخلاف ذلك، عندما تستحيل إعادة الموتى من ميدان القتال إلى أهلهم، يُباح دفنهم في قبور

ICRC

* المستشار القانوني لشؤون الشريعة الإسلامية باللجنة الدولية للصليب الأحمر. وهو أستاذ زائر بأكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في سويسرا

** هذا المقال نسخة مختصرة من دراسة أوسع حول التعامل مع الموتى من منظور الشريعة الإسلامية وقد نُشرت نسخة منها بالإنجليزية في العدد الأخير من «المجلة الدولية للصليب الأحمر»

مشهد لدفن ميت مسلم، من مخطوط «مقامات الحريري» لأبي القاسم الحريري، رسم يحيى بن محمود الواسطي بغداد، 634 هجريًّا (1237 ميلاديًّا)، محفوظ بالمكتبة الوطنية بفرنسا

يجيز القانون الدولي الإنساني دفن رفات الميت دون محاولة إعادته إلى أهله ما دام «يُدفن بطريقة لائقة»

جماعية في هذه الحالة من حالات الضرورة.

وبالمثل، هناك سابقة في مطلع التاريخ الإسلامي لإعادة الموتى إلى الطرف المعادي. ففي **غزوة الخندق** في عام 627 م، وكان عدد المسلمين أقل من ثلث التحالف الذي ضم مهاجميهم من الأعداء، لقي **نوفل بن عبد الله بن المغيرة** مصرعه حين حاول القفز وهو يعتلي صهوة جواده ليقتحم الخندق الذي حفره المسلمون حول المدينة لصد هجوم أهل **مكة**. وعندما عرض أهل مكة مبلغًا من المال مقابل جثة **نوفل**، أعطاهم النبي ﷺ جثته ورفض أن يقبل المال.

وفي الواقع، فإن الأحكام الفقهية القديمة لا تتسق في هذا الصدد مع القانون الدولي الإنساني فحسب، بل تتجاوز على ما يبدو قواعد القانون الدولي الإنساني التقليدية في حماية كرامة الموتى واحترام احتياجات أحبائهم. ففي كثير من الحالات، يجيز القانون الدولي الإنساني دفن رفات الميت دون محاولة إعادته إلى أهله ما دام «**يُدفن بطريقة لائقة**».

وعلى أي حال، تنص الأحكام الفقهية القديمة على أن ممتلكات العدو غير المسلم المتوفى تصبح غنيمة حرب – على غرار القاعدة المعمول بها في العلاقات الدولية آنذاك. ويعطي بعض فقهاء الحنفية والشافعية لولي الأمر حرية إعادة الممتلكات إلى الخصم المهزوم. وتنص القاعدة العامة والصارمة على أن ولي الأمر هو الذي يعهد إليه بتوزيع الغنائم، ومن ثم يحرم على المسلمين أخذ أي شيء من الغنائم قبل أن يوزعها عليهم ولي الأمر؛ فهذا من الغلول وهو من الكبائر التي أشار إليها القرآن الكريم. وبعث الخليفة الثاني، **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه بوصايا مكتوبة إلى عماله قال فيها «**لا تغلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليدًا واتّقوا الله في الفلاحين**».

وفي النزاعات التي دارت رحاها بين المسلمين أو فيما يمكن تصنيفه بأنه نزاعات مسلحة غير دولية، تنص أحكام الفقه الإسلامي القديمة على أن تعاد الأموال والأسلحة المصادرة من المتمردين المسلحين - الأحياء منهم والأموات – إليهم بعد توقف العمليات العدائية. وبمعنى آخر، يحرم على طرفي النزاع أخذ غنائم الحرب في القتال الذي يدور بين المسلمين. وهذا الحكم المحدد، إن احتُرم في القتال بين المسلمين، فإنه كفيل بحماية الكثير من الأعيان المدنية مثل الممتلكات الثقافية والخاصة من النهب أو التدمير.

3) التعامل مع الموتى

أ. رفات الموتى المسلمين

يجمع الفقهاء المسلمون الأوائل على أن الشهيد هو من يلقى حتفه وهو يقاتل الكفار – أي

المقاتلين من الأعداء غير المسلمين على وجه التحديد – أو الحالات التي يمكن تصنيفها على أنها نزاع مسلح غير دولي حسب نموذج الخلافة التقليدي الذي يوحد فيه جميع المسلمين تحت سلطان حكم واحد. وبموجب هذا النموذج، فإن أي نزاع مسلح بين المسلمين يُعتبر نزاعًا مسلحًا غير دولي، في حين أن القتال مع بلد ذي أغلبية غير مسلمة يُعتبر نزاعًا مسلحًا دوليًّا.

شكلت معركتا **بدر** التي وقعت في آذار/ مارس 624 م، **وأُحُد** التي وقعت في آذار/ مارس 625 م، سابقتين اشتقت منهما الأحكام الخاصة بالتعامل مع القتلى من المسلمين وغير المسلمين، ويرجع السبب الرئيس في هذا إلى أن هاتين المعركتين شهدتا أكبر عدد من القتلى في صفوف المسلمين وأعدائهم في حياة النبي ﷺ. يجمع الفقهاء المسلمون باستثناء **سعيد بن المسيب** و**الحسن البصري**، على أن جثة الشهيد لا تُغسَّل. يقدم [فقهاء] آخرون مبررات دينية تتعلق بالمكانة الخاصة التي يتبوأها الشهداء وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون وأن ذنوبهم تغفر بالفعل وبالتالي ليس هناك حاجة إلى إقامة صلاة الجنازة عليهم.

ب. رفات الموتى غير المسلمين

هناك واجب إزاء الأعداء من المسلمين وغير المسلمين يتمثل في جمع الموتى من الطرف المعادي ودفنهم، وعلى النحو المبين أعلاه، تجد مسألة إعادة جثث الموتى من الطرف المعادي سابقة في مطلع التاريخ الإسلامي. وإذا حال أي سبب من الأسباب دون قيام الخصم بدفن موتاه، يصبح لزامًا على المسلمين أن يضطلعوا بهذه المهمة. ويبرر الفقيه الأندلسي **ابن حزم**، صاحب المذهب الظاهري المندثر، هذا الالتزام من خلال الدفع بأن المسلمين إن لم يدفنوا جثث العدو في هذه الحالة، فإنها ستتحلل أو ستأكلها الوحوش أو الطيور، مما يشكل فعل التمثيل بالموتى الذي تحرمه الشريعة الإسلامية. ومن بين الوصايا الكثيرة التي قالها النبي ﷺ بشأن حرمة التمثيل بالموتى ما يلي: «**لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا**».

ج. القبور الجماعية

تنص القاعدة في الشريعة الإسلامية على أن كل ميت ينبغي أن يدفن في قبر منفرد. ولكن يمكن عند الضرورة دفن اثنين أو ثلاثة من الموتى أو حتى أكثر من ذلك في القبر نفسه إذا دعت الحاجة. وينبغي أن يدفن الرجال والنساء في قبور منفصلة، ولكن إذا اقتضت الضرورة خلاف ذلك، يقول الفقهاء المسلمون الأوائل بوضع حاجز من التراب بين الموتى. وقد بُلي المسلمون في معركة **أُحُد** بأكبر عدد مسجل من القتلى في ذلك الوقت في مواجهة عسكرية واحدة، وقال المسلمون للنبي إنهم استصعبوا حفر قبور منفردة لكل شهيد من الشهداء السبعين. ومن ثم، أمرهم النبي بحفر قبور أعمق ودفن اثنين أو ثلاثة من الشهداء في كل قبر. واستنادًا إلى هذه السابقة، يجمع الفقهاء المسلمون على أن القبور الجماعية مجازة في حالات الضرورة في النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى أو الكوارث الطبيعية.

وتشيع في الوقت الحاضر القبور الجماعية للموتى الذين يكونون عادة من الأسرة نفسها في الكثير من البلدان المسلمة، ويرجع السبب في هذا ببساطة إلى ضيق المساحات المتاحة للقبور في القرى والبلدات أو بسبب عدم القدرة على دفع تكاليف بناء قبر منفرد لكل ميت.

ويجمع الفقهاء المسلمون الأوائل على أن المسلمين وغير المسلمين ينبغي دفنهم في قبور منفصلة. غير أنهم ناقشوا شتى الحالات المحددة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، يقدم الفقهاء آراء متعارضة في الحالات التي يستحيل فيها تحديد الهوية الدينية لعدد من الموتى. فترى الأغلبية وجوب دفنهم في قبور خاصة، وليس في قبور المسلمين ولا قبور غير المسلمين. إلا أن أقلية منهم ترى وجوب دفنهم في قبور المسلمين، وترى أقلية أخرى وجوب دفنهم في مقابر غير المسلمين.

د. الدفن اللائق دون تمييز مجحف

تبين المناقشة أعلاه أن دفن قتلى الجيش المسلم فرض على ذلك الجيش، في حين أن دفن قتلى العدو ليس فرضًا إلا إذا لم يدفن جيش العدو قتلاه. ومن المنظور الإسلامي، يُولد جميع الناس على الفطرة، وحين يموتون، تنتهي أي أسباب للعداء أو العداوة التي كانت موجودة تجاههم قبل موتهم. ويعتبر أنهم قد انتقلوا إلى حياة أو حالة أخرى أصبحوا فيها بين يدي اللّه تعالى، وبات احترامهم من قبيل احترام إنسانيتهم. ففي السنوات الأولى من العقد الأول من العصر الإسلامي، اندلعت الأعمال العدائية بين المجتمع المسلم الوليد والقبائل اليهودية الثلاث الرئيسة في المدينة، ولكن حين مرت جنازة يهودي بالنبي ﷺ وقف احترامًا لها. ويبدو أن أحد أصحاب النبي استغرب ذلك، فقال إنها ليهودي. فرد النبي ﷺ باقتضاب، وكأنه يستنكر التساؤل عن احترام أي ميت، فقال: «**أليست نفسًا؟**».

استنادًا إلى مبدأ المصلحة العامة والمبدأين الشرعيين الإسلاميين «الضرورات تبيح المحظورات» و«اختيار أخف الضررين»، يبيح أغلب الفقهاء المسلمين التشريح توخيًا لأغراض التحقيقات الجنائية والمنافع العلمية والتعليمية

وفي نفس سياق دفن الموتى في إطار احترام كرامة الإنسان الميت وأهله، تقتضي الشريعة الإسلامية أيضًا أن تُدفن أطراف الجسم أو حتى الأطراف المبتورة من الأشخاص الذين لا يزالون على قيد الحياة.

هـ. تحريم التمثيل بجسد العدو

في نفس سياق حماية جسم الإنسان في إطار احترام كرامة الإنسان، تحظر أحكام الشريعة الإسلامية التي تنظم النزاعات المسلحة التمثيل بالعدو حظرًا باتًّا. وقد سُجل التمثيل بالأعداء كعلامة على الانتقام في القتال بين العرب، وذكرت ممارسة حمل رؤوس قادة جيوش العدو بعد قطعها في الحروب بين الروم والفرس. وفي معركة أُحُد التي وقعت في آذار/ مارس 625 م، تعرض الكثير من قتلى المسلمين لتشويه وحشي، ومنهم عم النبي **حمزة بن عبد المطلب** رضي اللّه عنه. وتوعد النبي ﷺ والمسلمون بالانتقام من أعدائهم بالتمثيل بهم ولكن عندما نزلت الآيتان 126 و127 من سورة النحل، حرم النبي التمثيل. ومن بين وصايا النبي ﷺ التي تنظم استخدام القوة في أثناء النزاعات المسلحة قوله: «**لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا**». وأكد النبي على وحشية التمثيل، فحرمه «**ولو بالكلب العقور**». وبالمثل، أرسل الخليفة الأول **أبو بكر الصديق** رضي اللّه عنه وصايا مكتوبة إلى عامله على حضرموت باليمن قال فيها: «**وإياك والمثلة في الناس؛ فإنها مأثمٌ ومنفرة**».

وينبغي أن نضيف في هذا الصدد أنه على الرغم من هذه النصوص القاطعة التي تحرم التمثيل، يرى عدد محدود من الفقهاء مثل **الماوردي** و**الشوكاني** أن قطع رؤوس قادة جيوش الأعداء إن كان يخدم مصلحة المسلمين (أي يساعدهم على الانتصار في الحرب)، فلا بأس من القيام به كوسيلة لترهيب الخصم وإرغامه على وقف الحرب.

و. التعجيل بالدفن

في الشريعة والثقافة الإسلاميتين، يُعد دفن الموتى في الأرض هو الطريقة المناسبة لاحترامهم، بينما تحرم الشريعة الإسلامية حرق الجثث لأنه، خلافًا لما هو عليه الحال

في بعض الثقافات، يُعد انتهاكًا لكرامة جسم الإنسان. وعلى الرغم من أن مفتي الديار المصرية الحالي الدكتور **شوقي علام** أصدر فتوى تجيز حرق جثث الموتى ضحايا إيبولا ثم دفنها في قبور بعدئذ إذا كان الحرق هو الوسيلة الصحيحة لوقف انتشار المرض، لاقت هذه الفتوى رفضًا من بعض العلماء والمفتين الآخرين لأنهم اعتبروا أن الحرق يظل محرمًا حتى في هذه الحالة. أما في الظروف الطبيعية، فقد أشارت الروايات المتواترة عن النبي ﷺ إلى استحباب التعجيل بدفن الموتى، ومعنى الاستحباب أن المسألة ليست من قبيل الفرض أو الواجب. ولكن، لم ترد في هذه الروايات المتواترة إشارات تحدد مقدار المدة الزمنية التي تحقق مقتضيات التعجيل بالدفن.

ز . استخراج رفات الموتى

يرتبط مصطلح «نبش القبور» في الكتابات الإسلامية وتاريخ المسلمين الأوائل بجريمة سرقة القبور؛ واستخدم الفقهاء مصطلح «نبش القبور» سواء في الإشارة إلى استخراج الميت لاتخاذ إجراءات جنائية أو لأغراض أخرى. ويُعرف نبَّاش القبور بمن يفتش القبور عن الموتى ليسرق أكفانهم وحليهم، وهي جريمة تحرم مرتكبها من قبول شهادته. وأدى هذا الربط التاريخي جزئيًّا إلى وجود دلالة سلبية للغاية لهذه الممارسة في كثير من الثقافات المتحدثة باللغة العربية. وفضلًا عن ذلك، فإن مبدأ احترام الموتى يقتضي ألا تنبش قبورهم، ومن ثم يجمع الفقهاء المسلمون الأوائل على تحريم نبش القبور إلا في حالة الضرورة.

ومن الأمثلة على استخراج رفات الموتى لأغراض دينية استخراج ميت دُفن دون أداء شعائر الغُسل أو التكفين أو إقامة صلاة الجنازة.

ومن أمثلة نبش القبور في حالات المسؤولية المدنية أن يُدفن مع الميت ذهب أو أموال أو مقتنيات ثمينة، أو إذا ابتلع المتوفى قطعة من الحلي قبل الوفاة، أو إذا دفن في أرض مغتصبة وطلب صاحب الأرض إزالة القبر من الأرض، أو في حالة وجود جنين حي في رحم امرأة ميتة. ويؤيد الفقهاء في جميع هذه الأمثلة نبش القبور، لأن ملكية جميع الأشياء التي ترافق الميت تؤول بحكم القانون إلى ورثته حسب نصيبهم الشرعي الذي تحدده الشريعة الإسلامية.

ح . التشريح

التشريح أو الفحص بعد الوفاة يعني تشريح الجثة لأغراض تعليمية أو علمية أو قانونية – أي لتحديد سبب الوفاة. ولم تكن هذه الممارسة مجهولة في التاريخ الإسلامي. فقد استخدم **أبو بكر محمد بن زكريا الرازي**، و**الحسين ابن عبد الله بن سينا**، وعاش كلاهما في البلاد المعروفة اليوم باسم إيران، التشريح لأغراض تعليمية. إلا أن **علي بن أبي الحزم بن النفيس**، الذي تبوَّأ منصب رئيس البيمارستان الناصري **بالقاهرة**، وعُرف أيضًا بأنه أول من وصف الدورة الدموية الرئوية، لم يؤيدِّ عمليات التشريح لأغراض تعليمية لأنه كان يرى أن هذا لا يجوز وفقًا للشريعة الإسلامية.

يمارس التشريح في الوقت الراهن في البلدان المسلمة على يد متخصصين في إدارات الطب الشرعي ومع ذلك، هناك اتجاهٌ شائعٌ في المجتمعات المسلمة لرفض التشريح لأنه يؤدي إلى تشويه الميت، ومن ثم انتهاك حرمته. ولما كانت مسألة التشريح غير مطروحة في الكتب الدينية الإسلامية، فإن المداولات الشرعية الإسلامية الراهنة بشأن هذه المسألة تعكس في المقام الأول نوعًا من التداول بين مبدأ احترام الميت من ناحية والواجبات القانونية المتمثلة في تحديد سبب الوفاة في حالة الاشتباه في فعل جنائي، والفوائد العلمية والتعليمية المترتبة على التشريح من ناحية أخرى.

واستنادًا إلى مبدأ المصلحة العامة والمبدأين الشرعيين الإسلاميين «**الضرورات تبيح المحظورات**» و«**اختيار أخف الضررين**»، يبيح أغلب الفقهاء المسلمين التشريح توخيًا لأغراض التحقيقات الجنائية والمنافع العلمية والتعليمية.

ط. تعامل الجنس الآخر مع الميت

يسير التعامل مع الجثث من جانب المتخصصين في مجال الطب الشرعي من الجنس الآخر، من حيث المبدأ، على نهج نفس الموقف الإسلامي بشأن فحص المرضى من جانب المتخصصين في المجال الطبي من الجنس الآخر. وأصدر المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في **جدة** قرارًا قرر فيه أن الأصل أنه إذا توافرت طبيبة متخصصة يجب أن تقوم بالكشف على المريضة، وإذا لم يتوافر ذلك فتقوم بذلك طبيبة غير مسلمة ثقة، فإن لم يتوافر ذلك يقوم به طبيب مسلم، وإن لم يتوافر طبيب مسلم يمكن أن يقوم مقامه طبيب غير مسلم، على أن يطّلع من جسم المرأة على قدر الحاجة في تشخيص المرض ومداواته، وأن تتم معالجة الطبيب للمرأة هذه بحضور محرم أو زوج أو امرأة ثقة خشية الخلوة. غير أن هذه الأحكام لا تنطبق في حالات الضرورة استنادًا إلى القاعدة الفقهية الإسلامية التي تقول إن الضرورات تبيح المحظورات. وبالتالي، أولًا، يمكن للمتخصصين في المجال الطبي من الجنس الآخر إجراء الفحص في حالات الضرورة التالية: الافتقار إلى التخصص أو انعدام الثقة في كفاءة المتخصصين في المجال الطبي المعنيين أو في أثناء النزاعات المسلحة التي يقاتل فيها المسلمون من الرجال وتكون هناك حاجة إلى طواقم رعاية صحية من النساء لعلاج الجرحى والمصابين. ثانيًا، لا يسري الشرط الذي يقتضي حضور زوج أو محرم في أثناء الفحص كذلك، في حالات الحوادث وطب الطوارئ لأنها من حالات الضرورة.

ي. دفن الموتى في البحر

من المثير للاهتمام أن نجد أن الفقهاء الأوائل قد تداولوا في مسألة الدفن في البحر على الرغم من أن مناقشتهم لم ترتبط بالضرورة بظروف النزاع المسلح. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الفقهاء المسلمين الأوائل قد تداولوا في هذه المسألة منذ القرنين السابع والثامن حيث (1) لم تكن هناك اتفاقيات دولية تحكم هذه المسألة و(2) كانت حالة الحرب هي القاعدة السائدة في العلاقات الدولية آنذاك، ما لم يبرم اتفاق سلام.

وفي هذا السياق، توخى موقف الفقهاء المسلمين الأوائل الحالات الثلاث التالية. الحالة الأولى، إذا كان من الممكن الانتظار إلى حين الوصول إلى الشاطئ دون أن يطرأ تغيير على جثة الميت، فينبغي تأجيل الدفن إلى حين وصول السفينة إلى البر ودفنه على النحو المعتاد في قبر. يستند هذا الحكم إلى حالة **أبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود بن حرام** الذي مات على متن سفينة في البحر، وحُفظ جسده سبعة أيام حتى وصلت السفينة إلى أول جزيرة ودفن فيها. الحالة الثانية، إذا لم يكن من الممكن الانتظار إلى حين الوصول إلى الشاطئ دون أن يطرأ تغيير على جثة الميت، فينبغي أن يربط في قطعة من الخشب وأن يوضع في الماء حتى يطفو ويأخذه الموج إلى أقرب شاطئ، إذا كانت تلك المنطقة يسكنها مسلمون سيحترمون الميت ويكرمون دفنه. أما الحالة الثالثة، إذا كان الميت سيتلقاه في أقرب شاطئ أعداء قد ينتهكون حرمته، فينبغي أن يربط الميت في شيء ثقيل وأن يرسل في البحر.

5) الخاتمة

إن دراسة أوجه الالتقاء بين القانون الدولي الإنساني والتقاليد القانونية والثقافية والمحلية القديمة ستؤدي إلى إضفاء الطابع العالمي على مبادئ القانون الدولي الإنساني المعاصرة ونشرها بين عموم الناس ببساطة، لأن هذه المبادئ لا تتعارض في جوهرها مع المحاولات السابقة التي بذلتها شتى التقاليد القانونية والثقافية والمحلية الأولى. وبالتالي، سيُعزز الطابع العالمي للقانون الدولي الإنساني أولًا عن طريق توضيح أن مبادئه وفلسفته الإنسانية بديهية عمومًا، وثانيًا عن طريق التأكيد أنه النظام القانوني الأشمل والأكثر تخصصًا والأحدث والقادر على إضفاء مسحة من الإنسانية على النزاعات المسلحة المعاصرة ■

من سيجموند فرويد إلى الفيلسوف السلوفيني «سلافوي جيجك» (Slavoj Zizek)، مرورًا بالمنظِّرة «حنا أرنت» (Hanna Arendt)، ألقى المفكرون في العصر الحديث نظرات مبتكرة ونقدية على مسألة العنف البشري. غير أن ندرة وجهات النظر المهمة وزوايا النظر المستجدة لمسألة العنف وتبعاته من منظور النوع الاجتماعي (gender) تصيب المتابع بخيبة أمل إلى حدٍّ ما. لعلها واحد من محظورات النظام الأبوي (patriarchy)!

ولأن الموجة الثانية من النسوية في سبعينيات القرن العشرين كانت متنبهة إلى المقتلتين العظيمتين في الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين، فقد نقبت نسويات تلك الموجة جدرانَ النظام الأبوي وحطمن جوهرانية النوع الاجتماعي، إذ كشفن زيفَ الأسطورة التي تذهب إلى أن هيمنة الذكر «طبيعية» وأظهرن أن سلوكيات الرجال والنساء وتوجهاتهم ليست محتومة بيولوجيًّا إنما تتشكل اجتماعيًّا، ومن ثم فهي قابلة للتغيير. معك عذرك، عزيزي القارئ، إن ظننتَ أن مثل هذا التحول الجذري كان من شأنه أن يفضي بالناس إلى إلقاء نظرة جديدة ، وبحسب النوع الاجتماعي، على مسألة العنف - بل وجميع المجالات الأخرى (العلم والسياسات والأخلاقيات، إلخ) - والنظر إلى العنف لا باعتباره جزءًا من طبيعة الإنسان إنما جزء من التطبع (nurture). وعلى أية حال، لو صح ما قالته «سيمون دي بوفوار» (Simone de Beauvoir) من أن «الإنسان لا يولد، إنما يصير، امرأة»، فربما بالمثل أيضًا، لا يصير الإنسان رجلًا عنيفًا إلا إذا وُجِد في بيئة مُفسِدة.

لكن لا تأتي الرياح بما تشتهي السفن، فالعكس هو ما حصل. ففي الثقافة الغربية، بل وأبعد من ذلك في الثقافة العالمية، تنامى إجماعٌ غير معلن بأن عنف الذكر إنْ هو إلَّا سمة مفروغ منها، عيبٌ بيولوجي وسيكولوجي وأنثروبولوجي لا يمكن التغلب عليه. وربما كان هذا، أكثر من أي شيء آخر، هو ما وأَدَ الجدلَ حتى من قبل أن يَتبرعَم. غير أن نظرة أقرب إلى المسألة سوف تظهر أن وجهة النظر الحديثة تتشابه بغرابة مع النظرة القديمة - عنف الذكر ما هو إلا حقيقة من حقائق الحياة بكل بساطة - مع قلب المنظومة القيمية في الوقت نفسه رأسًا على عقب. بمعنى أنه في الماضي كان يُنظر إلى عنف الذكر باعتباره حتميًّا، كما أنه كان ينظر إليه بوصفه قيمةً يمكن أن يحيا بها الذكر، فهو تجلٍّ لرؤية حول الفحولة مصطبغة بصبغة مثالية، أو هي على الأقل شيء يمكن التسامح معه بوضع حدود تكبح جماح الإفراط فيها. ففي المجتمعات التقليدية كان يُنظر بتقدير لا يعتريه شكٌّ إلى شرف المحارب، أيْ الشرف الذي يُسبَغ على ذكر المرتبة الأولى الذي يستخدم قوته.

واليوم، تعقدت الأمور أكثر فأكثر. فبالنسبة لمن لديهم ذهنية معينة تندرج تحت «الصوابية السياسية»، التي تُعدُّ هي نفسها جزءًا من ميراث حقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والفكر النسوي لحقبة السبعينيات، لم يَعُد ذكر المرتبة الأولى شخصًا يُنظر إليه بإعجاب. واصلَ المجتمع النظر إلى العنف بوصفه سمة متجذرة في طبيعتنا، لا ما تطبَّعنا عليه بالتنشئة، بحكم تأثير الثقافة والتعليم والقانون وغير ذلك. ويقع على عاتق التطبُّع المهمة التي لا نهاية لها بترويض طبيعتنا. في الوقت نفسه، عادت القيم الذكورية (masculinist) في المجتمع، بأنماط متنوعة تنهش مساحات فُتحت من قبل تحت لواء النسوية وحقوق الإنسان.

المنظومة القيمية بحد ذاتها متغيرة وغامضة. فمن جهة، جذبت فضيحة المنتج والمخرج الأمريكي هارفي واينشتاين (Harvey Weinstein) اهتمام العناوين الصحافية وساعدت على إطلاق حركة جماهيرية عريضة ضد التحرش الجنسي. ومن جهة أخرى، يوجد ميل متزايد إلى النظر إلى «الدوافع» العدوانية «للرجل المتباهي برجولته» نظرة إيجابية. إن الرغبة في أن يتولى «رجل قوي» زمام الأمور ألهبتْ المقترعين في انتخابات عديدة حول العالم.

لذلك، وبالنظر إلى مدى انقسام المجتمعات بشأن هذه القيم، فما من مدعاة للدهشة أن ثَبُتَ لنا أن إجراء نقاش هادئ بشأن «وضع الذكور» مطلب صعب. لكن على أرض الواقع، أليس الإجماع المتشائم بشأن الطبيعة البشرية نفسها - تلك النظرة التي يقبلها كثيرون في ما يبدو في العالم الغربي - هو ما يحول بيننا وبين إجراء هذا النقاش؟ وما يدعو للتعجب حقًّا أن كلًّا من المناصرين لنوع معين من الذكورة والمناصرين لنوع معين من النسوية يشتركون في هذه النظرة المتشائمة للطبيعة البشرية، ويتعاملون معها بوصفها حقيقة راسخة: غريزة مدمرة وحافز الموت مطموران في عمق أعماقنا جميعًا - وإن تكن غريزة أقوى وأكثر طيشًا في قلوب الرجال. ينظر إليها الفريق الأول باعتبارها ميزة تكيُّفية، أما الفريق الآخر فيعتبرها لعنة مهلكة. ويواصل الفريقان التمسك بهذه النظرة المتشائمة للبشرية، التي لا تسدي خدمة، منذ اليونان القديمة مرورًا بالفيلسوف الإنجليزي «توماس هوبز» (Hobbes) ووصولًا إلى فرويد، سوى تأكيد الموقف العدواني للذكوريين (masculinists): فبما أن الطبيعة البشرية على ما هي عليه، سيظل استخدام القوة على الدوام الوسيلة الأخيرة لتسوية النزاعات.

ICRC

العنف من منظور النوع الاجتماعي

حالة الذكور في الحرب المعاصرة

* Gilbert Holleufer متخصص في علم نفس الحروب، والمقال منشور بالإنجليزية في مدونة «القانون الإنساني والسياسات»، وقد نقل عاطف عثمان النص إلى العربية. للاطلاع على أصل المقال، زر هذا الرابط: https://bit.ly/2M5w8mc

وهذا بدوره يفضي على الأرجح ببعض النسويات إلى الابتعاد عن موقف (أو حَال بينهن وبين اتخاذ مواقف) القوة حيث يمكنهن الدفاع بطريقة مقنعة عن حجتهن بشأن الذكورة والعنف، بما أنهن مقتنعات في أعماقهن بالفعل بأن نضالهن من أجل حقوق الإنسان والمُثُل الداعية إلى اللاعنف مآله في النهاية أن يتهشم على صخرة الحتمية البيولوجية.

مثل هذه الافتراضات السائدة بشأن طبيعة الذكر امتدت إلى مجال العمل الإنساني. وكما يبين «هوغو سليم»، من المستحيل تقريبًا إظهار الكرب الإنساني من دون توجيه الانتباه إلى المعاناة التي تتكبدها النساء ويئن تحت وطأتها الأطفال. في الخطب التي تلقى وفي العمليات التي يضطلع بها العاملون في المجال الإنساني يشكل النساء والأطفال جلَّ المستفيدين من المساعدات الإنسانية والوجوه التي تيسر جمع تبرعات طائلة في المؤتمرات الدولية. في هذه المواقف، لا تحظى المشاريع التي تصمم للتعامل بشكل خاص مع معاناة الرجال في الحرب سوى باهتمام محدود للغاية. وهذا على الرغم من طبيعتها الخاصة: فالرجال، قديمًا وفي الوقت الحالي، هم في النهاية من ضحايا الحرب أيضًا (ولعلهم ضحايا بدرجة أكبر في الحروب الأهلية في عالم اليوم). فهم ضحايا بحكم دورهم كمقاتلين - هم في الغالب مشاركون غير طوعيين، يتعرضون إلى جميع صنوف المخاطر والأهوال التي تزخر بها أرض المعركة - وبحكم دورهم كمدنيين، أيْ أدوارهم آباء وأعمام وإخوة وأبناء، ممن يئنون تحت وطأة ألم فقدان الأحبة، وفي ظروف أشد رعبًا وفوضى يرون ديارهم وممتلكاتهم تلتهمها نيران الحرب.

غالبًا ما تسقط من الذاكرة واقعة انبثاق العمل الإنساني الميداني في القرن التاسع عشر من إدراك رجل واحد مدى المعاناة التي يتكبدها الجنود في الحرب. «هنري دونان»، أول الممارسين للعمل الإنساني الميداني في العصر الحديث، كَسَرَ حاجز الصمت الذي يخفي خلفه معاناة الرجال. ومع أننا قد نرى في هذا الاتجاه نوعًا من الذكورية أيضًا، إلا أن دونان كان واقعيًّا بما يكفي في ما ذهب إليه بطموحاته، فكانت ثمرتها وضع أسس القانون الدولي الإنساني. والحق أن هذه المجموعة من القوانين مدارها بصورة أساسية هو استخدام القوة والعنف، وهي لغة يتمكن الرجال الذين يشنُّون الحرب ويعانون من ويلاتها أن يفهموها. إن هذا النقاش غير المتحيز عن استخدام القوة الذي يتيح القانون الدولي الإنساني إجراءه هو ما يجعل القانون فريدًا في عالمنا اليوم.

لعل هذا النوع من الواقعية هو ما نفتقده هذه الأيام. يمكن لنوع من أساليب التفكير المتمحورة حول الصوابية السياسية أن يعطي انطباعًا بأن على المرء أن يضع النساء والأطفال في قلب شواغلنا الإنسانية، ويمرر شعورًا بأن المجتمعات تستبعد الرجال تمامًا، وهو ما لا يترك للرجال سوى دور

جلبرت هوليفر*

مع أن الرجال هم الشخصيات الرئيسية على مسرح الحرب والمعارك، إلا أن النقاش في زمننا الحالي حول الذكورة وعلاقة الرجال بالعنف ما يزال محاطًا بالحذر والتحفظ، بل ومهمشًا إلى حدٍّ ما.

المعتدي ويطالبهم بتحمل المسؤولية عن أفعالهم الشنيعة. والنتيجة التي نخلص إليها من كل ذلك هي إنكارٌ مخيف لمعاناة الرجال. ولكن بإمكاننا أن نتكلم عن الذكورة والحرب من وجهة نظر العمل الإنساني إن نحن أخذنا في الحسبان هذه المعاناة التي يتكبدها الذكور على نحو الخصوص - أيْ خصوصية حالة الذكر في خضم الحرب.

ويبدو أن غالبية الناس ليس لديهم إدراك كافٍ بهذا العبء المزدوج لتلك المعاناة. بل ويجاوز كثيرون حد المنطق للدرجة التي تجعلهم يرفضون مجرد فكرة أن «الجناة» الذين يقترفون عنفًا شديد القسوة يمكن أن يشعروا هم أنفسهم بالمعاناة الإنسانية. وهؤلاء الناس ينظرون إلى معاناة «الجناة» بوصفها مجرد منتج ثانوي «للشر» المخزي المحتوم سلفًا، الكامن في جوهر طبيعة الرجال، الشر الذي لا حل له سوى أن «يَخضَع للسيطرة». والحق أن البشر يظهرون قدرًا قليلًا من التسامح والعفو للرجال في الحرب، فالرجال يُنظر إليهم باعتبارهم قد أخفقوا في التحكم في الوحش الكامن في أعماقهم. وهذا العفو المحدود في منظومتنا القيمية القائمة على الصوابية السياسية هو ثمرة فقدان النظرة القديمة للذكورة (masculinity)، أي الإعجاب القديم بالبطل العنيف وبالرجل المتَّصف بالشرف. هذا الإجماع القديم، كما رأينا، قد تلاشى إلى حد كبير في أعقاب بروز الحركة النسوية وحقوق الإنسان وصدمة الحربين العالميتين في القرن العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، تحوَّل هذا الإجماع على أرض الواقع، في أفضل حالاته، إلى انعدام ثقة واضح في الرجال - يُنظر إليهم بوصفهم عرضة في أي وقت إلى تفجير العنف القهري الكامن بداخلهم – ويتحول في أسوئها إلى نوع من حرمان مسبق للرجال من إدراجهم ضمن الكائنات الأخلاقية ومن ذكوريتهم machismo العنيفة «الفطرية». بل إن هذا الحرمان يتضح بدرجة أكبر في حالة الجيوش والجماعات المسلحة، مهما تكن الخلفية.

مثل هذا التوجه له ضرر ذاتي من عدة وجوه لا من وجه واحد فحسب. ففي الميدان، يشكل هذا التوجه خطرًا يتمثل في استبعاد الرجال من الحصول على نصيبهم من التعاطف والشفقة والمساعدة العالمية. وبعبارة أخرى، يتمثل الخطر في تنمية توجهات سيفسرها الرجال على الأرجح - ولهم الحق في ذلك - على أنها نوع من الرفض والتمييز والازدراء، أيْ نوع من الإدانة الأخلاقية التي لن يعزوها إلا إلى «التوجهات الغربية» التي تقلل من شأن معاناتهم وتختزل وجودهم بحد ذاته في مصطلحات تقنية وقانونية تضعهم في إطار «الأطراف الفاعلة العنيفة» فحسب، أي أنهم مجرد كائنات ضارية معدومة العقل. من شأن هذا أن يفضي إلى علاقة مشحونة بالمخاطر في الميدان، لا سيما في البلدان التي لا أثر فيها تقريبًا للقانون الدولي. وما من شيء أشد خطرًا من حشر رجال مذلولين وعنيفين في جيتو اجتماعي وأخلاقي، فهي معضلة تحيط بهم من كل جانب وتفضي إلى ديمومة أنواع العنف المتطرفة.

والخلاصة، أن الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني إذا أرادت أن تحظى بفرصة تمرير رسالتها إلى الرجال الذين يقترفون العنف والذين يعانون من تبعاته في الحروب المدمرة الوحشية التي يصطلي العالم المعاصر بنيرانها، فعليها أن تنبذ هذا التوجه وراء ظهورها. يجب على الأطراف الفاعلة - مثل ما قال «هوغو سليم» - أن تتوقف عن اختزال هؤلاء الرجال في مفاهيم مجردة. يجب عليها أن تعطي وزنًا أكبر للبعد الإنساني للخبرات التي مر بها هؤلاء الرجال. من هذه الزاوية قد يتاح لدوائر المشتغلين بالعمل الإنساني وحقوق الإنسان رؤية أوضح مفادها أنه على الرغم من أن هذه السمات هي في صميم غريزتنا وطبيعتنا فإنها كثيرًا ما تستغلها الثقافة بأكثر مما نظن. وعلى أية حال، ألا يرينا تاريخ الحرب إلى أيِّ مدى يبذل المجتمع جهودًا في مجال تعليم الرجال كيف يكونون كائنات عنيفة؟ أوليس احتكار الرجال للعنف هو - قبل كل شيء - منتَجٌ اجتماعي؟ أليس العنف المفرط نتيجةً منطقيةً يتجه إليها رجالٌ تمت تنشئتهم على الحرب، بدلًا من كونه تعبيرًا عن غريزة؟

عين العقل إذن أن نتحدث عن الذكورة والحرب، لأننا نحتاج على الفور إلى إيجاد طريقة لوضع علاقتنا مع الذين يشنون الحرب على أرضية راسخة. كان «هنري دونان» أول من حطم التابو الذي أحاط بوضع الذكور في ميدان الحرب،ثم فتح القانون الدولي الإنساني بقوته المجالَ أمام إجراء حوار مع الذين انخرطوا في حروب كلاوزفيتزية كبرى (Clausewitz). ولكن على الرغم من أن لغة القانون تميل إلى تقديم الوقائع المتعينة للحرب وميدان المعارك الفوضوية المعاصرة في صيغة مجردة، فإننا نحتاج إلى إنتاج خطاب جديد وعلاقة جديدة مع المقاتلين، خطاب يأخذ في حسبانه البعد الإنساني وعلى الأخص الذكوري لهؤلاء الرجال الذين ينخرطون في القتل ويواجهون المعاناة ■

أنور عباسي من فلسطين يتحدث عن عمله

نلتقي في هذا الحوار مع أنور عباسي وهو يعمل في مكتب اللجنة الدولية في القدس منذ واحد وثلاثين عامًا

■ **حدثنا عن نفسك قليلًا؟**

اسمي أنور عباسي، ولدت في الكويت عام 1965 لعائلة فلسطينية تنحدر من القدس، أنا الابن الأول للعائلة. جاء جدي لزيارتنا في الكويت وطلب من أبي أن يصطحبني لزيارة مدينتي والتعرف على عائلتي الكبيرة، في العام 1967 أغلقت الحدود بعد الحرب وبقيت في رعايته وقامت عمتي بالاعتناء بي. مرت أربع عشرة سنة قبل أن أرى أمي للمرة الأولى، أما أبي فرأيته بعد ستة عشر عامًا، كانت عائلتنا قد كبرت ورزقت بثلاثة من الإخوة والأخوات في غيابي. استمرت زياراتي لهم إلا أنني لم أترك القدس. حصلت على الثانوية العامة في 1982. عملت في مجال صيانة التدفئة المركزية والأدوات الصحية في شركة خاصة في القدس. اشتريت بعدها ثلاث سيارات نقل، وكانت النواة لعملي الخاص الذي أسسته وعملت كسائق على إحدى هذه السيارات. أنا متزوج ولديَّ من الأبناء أربعة، ابنتاي نور ونرمين وولداي قدري ومحمد، وكنيتي المحببة التي يناديني بها الجميع أبو قدري.

■ **ما الذي دفعك للعمل في المجال الإنساني؟**

يعرفني الأصدقاء بحب مساعدة الآخرين حتى أولئك الذين لا أعرفهم، أو أولئك الذين أختلف عنهم أو معهم. رأيت بأم عينَي كيف يمكن أن تؤثر المساعدة التي تقدمها اللجنة الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى على حياة الناس، وهذا كان دافعي للعمل في اللجنة الدولية.

■ **كيف التحقت ببعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ؟**

مع اندلاع الانتفاضة الأولى في نهاية العام 1987 وبداية 1988 تأثرت البلاد، وساءت الأوضاع الأمنية، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية، اضطررت لإغلاق شركتي وقمت ببيع السيارات الثلاث، وقتها كان لديَّ أصدقاء يعملون في اللجنة الدولية، وعرفت أنهم بحاجة إلى سائق فتقدمت للعمل لديهم وتم اختياري. عملت كسائق وأعمل الآن كمسؤول لسائقي اللجنة الدولية في مكتب بعثتها في القدس.

■ **هل كنت تعرف طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدولية قبل التحاقك بها؟**

كانت لديَّ فكرة عامة وكأي فلسطيني تأثرت كثيرًا ببرنامج الزيارات العائلية، وكنت أعرف أن اللجنة الدولية هي حلقة الوصل بين المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وذويهم. كما كنت أرى أثناء تجوالي تواجد طواقم اللجنة الدولية في أماكن الاحتكاك بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية للتوثيق أو لتقديم المساعدة للمدنيين.

«يوم في حياة اللجنة الدولية للصليب الأحمر» هي سلسلة حوارات مع العاملين في بعثات اللجنة الدولية حول العالم. في هذه الحوارات نتعرف عن قرب على ظروف العمل الإنساني في مختلف بقاع الأرض، والتحديات التي يواجهها العاملون في الصليب الأحمر.

■ **متى بدأت اللجنة الدولية العمل في بلادك؟**

بدأت اللجنة الدولية بالعمل في البلاد منذ العام 1948، ولكنها تواجدت بشكل دائم في العام 1967 بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

■ **كيف تبدو الحياة في المدينة التي تعمل بها، ومنذ متى وأنت تعمل فيها؟**

أنا محظوظ كوني أعمل في القدس الشرقية، حاضنة ذكرياتي وذكريات عائلتي، ففيها قضيت طفولتي بعيدًا عن والديَّ وكان أهلها بمثابة عائلتي . فيها تعرفت على زوجتي، ورزقت بأول فرحة (ابنتي نور). ولو حدثتكم عن القدس لقلت لكم إنها العالم مجتمعًا في بقعة صغيرة، والتاريخ تختصره حجارتها وأزقتها، والعطر يفوح من بهارات وعطارة بلدتها القديمة. لقد ترعرعت في هذه المدينة، بدأت في البحث عن عمل وبمبادرة مني في سن الرابعة عشرة، وبدأت بالفعل بعد إنهاء الثانوية العامة.

■ **ما هو أكثر شيء تستمتع به في عملك؟**

عندما أشعر أنني أعمل من أجل الناس، فأكثر ما أستمتع به مثلًا إرسال سيارة محملة بالمساعدات، لأنني أعرف الفرق الذي ستحدثه هذه المساعدة – وإن كانت قليلة – في حياة من سيتلقاها.

■ **ما الشعار الذي تتخذه في حياتك؟**

يقول المثل الفلسطيني «اعمل الخير وارميه البحر»، وهذا ما أظن أنه يجلب المحبة بين الناس.

■ **ما هي أكثر تجربة خالدة في ذهنك خلال عملك في اللجنة الدولية؟**

في أحد الأيام، طُلب مني الذهاب إلى مدينة نابلس في الثالثة فجرًا لأخذ عائلة لتزور الأب في سجن نفحة، الأم كان لديها 7 أولاد، وكان الزوج قد خضع لعملية جراحية، لن أنسى هذا اليوم ما حييت اختلطت فيه مشاعر الفرح والحزن في نفس الوقت. عملت لفترة طويلة على شاحنات اللجنة الدولية التي تقوم بحمل الأدوية إلى المستشفيات في الضفة الغربية حين اندلعت أحداث العام 2000 على مدار أكثر من 5 سنوات.

■ **ما هي أكثر مسألة إنسانية أثرت فيك في بلادك؟**

لقد عملت على مدار سنوات كسائق لشاحنات اللجنة الدولية، طفت شوارع المدن في الضفة الغربية وغزة، كنا نحمل الأدوية للمستشفيات في الضفة مع بداية الأحداث في عام 2000، والمساعدات الإنسانية لغزة، ما يؤلمني الآن رؤية شوارع القدس فارغة خاصة في ساعات المساء حيث لا يستطيع الكثيرون من الضفة وغزة المجيء إلى هنا. يؤلمني حين يسألني أبنائي كيف تبدو غزة؟ فلم يتمكن أي من أولادي من زيارتها ■

جذور ضبط النفس في الحرب

يستند هذا التقرير المهم إلى بحث تجريبي أجراه باحثون مستقلون بتكليف من اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تحديد جذور ضبط النفس في العمليات العسكرية تحديدًا أفضل. ويعني مفهوم «ضبط النفس»: السلوك الذي يشير إلى أفعال متعمدة للحد من استخدام العنف. بكلمات أخرى سعت الدراسة إلى استقصاء العوامل التي تحفز حاملي السلاح من جميع الأطراف على الحفاظ على حد أدنى من الإنسانية واحترام القانون حتى في خضم المعارك. وتشمل انتهاكات قانون الحرب الأكثر شيوعًا التي يشهدها عالم اليوم الاعتداءات على غير المقاتلين، والهجمات غير المتناسبة، واستخدام الأسلحة العشوائية الأثر، والنزوح القسري، والعنف الجنسي، والهجمات على البنية التحتية للرعاية الصحية وموظفيها. وخلال السنوات الماضية، لوحظ أنه ومع شيوع انتهاكات قانون الحرب، فقد حرص بعض الأطراف المتحاربة على احترام القانون الدولي الإنساني. فمثلًا في أثناء اشتباك ثلاثي بين الأطراف الفاعلة المسلحة في بلدة كودوك، جنوب السودان، في نيسان/أبريل 2017، تعرضت البلدة بأكملها للنهب باستثناء المستشفى. وتبرز هذه الحالة من ضبط النفس بشكل ملحوظ من بين حالات نهب المرافق الصحية وتدميرها التي ميزت العنف الذي تعاني منه البلاد على مدار السنوات الماضية.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تدرك التحول الكبير الذي طرأ على النزاعات في عالم اليوم، إذ تتسم بانخراط عدد كبير من الأطراف الفاعلة المسلحة ذات الأهداف والإيديولوجيات المختلفة فيها. وفي السابق، كانت أدوات اللجنة الدولية في الحوار مع الأطراف المسلحة تكمن في التركيز على قيادة الجيوش أو المنظمات المسلحة، بحيث يحظى القانون الدولي الإنساني بالتقدير والاحترام عبر سلسلة القيادة، ويكون لدى كل وحدة قتالية معرفة أساسية بالأعراف القانونية. لكن طبيعة النزاع المسلح قد تغيرت في العقد ونصف العقد الماضيين، ولا سيما من حيث انتشار المجموعات المسلحة غير التابعة لدولة ما التي ليس لها هيكل هرمي مركزي يمكن من خلاله نقل قواعد القانون الدولي الإنساني إلى أفرادها وتدريبهم عليها. وقد شهد عدد النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم ارتفاعًا كبيرًا. ووفقًا للتصنيف القانوني للجنة الدولية، تجاوز عدد النزاعات المسلحة غير الدولية الضعف بين عامي 2001 و2016 من أقل من 30 نزاعًا إلى أكثر من 70 نزاعًا. بالإضافة إلى ذلك، ازداد عدد الأطراف المتحاربة في هذه النزاعات ازديادًا كبيرًا. وتظهر بيانات اللجنة الدولية أن ثلث النزاعات اليوم تدور بين طرفين متحاربين، وأن 44 في المائة منها تضم ما بين ثلاث وتسع قوى متعارضة متنازعة، و22 في المائة منها تضم أكثر من عشر قوى. ويوجد في بعض النزاعات مئات الأطراف، ففي نهاية الحرب في ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2011، سُجلت 236 مجموعة مسلحة منفصلة في مدينة مصراتة وحدها، وذكر مركز كارتر أنه كان هناك ما يربو على ألف مجموعة مسلحة تقاتل في سوريا في عام 2014. وتؤدي الأعداد الكبيرة إلى تعقيد الجهود المبذولة لفهم طبيعة هذه المجموعات المسلحة والتعامل معها.

نتائج أساسية

توصلت الدراسة إلى أن إدماج القانون في عقيدة القوات المسلحة والمجموعات المسلحة ذات التنظيم المركزي يرفع من درجة ضبط النفس في ساحة القتال. وتحدث كثافة التدريب وكيفية تدريس الأعراف فرقًا، ويكون أفضل اختبار للالتزام في حالة التعرض للضغوط. لكن من ناحية أخرى، فاقتصار التركيز على القانون لا يُعد أمرًا فعالاً في التأثير على سلوك الأطراف المتحاربة. الخلاصة أن القانون يكتسب زخمًا أكبر عن طريق ربطه بالأعراف والقيم المحلية. ويُعد دور القانون أمرًا حيويًّا في وضع المعايير، إلا أن تشجيع الأفراد على استيعاب القيم التي يمثلها عن طريق ترسيخ المفاهيم يمثل طريقة أكثر استمرارية لتعزيز ضبط النفس.

كما ذكرت الدراسة أن فهم بنية المجموعات المسلحة هو الخطوة الأولى في تحديد مصادر التأثير المحتملة على سلوكها. وكلما اتسمت المجموعة المسلحة بمزيد من اللامركزية، كانت مصادر التأثير عليها خارجية على نحو أكبر. كما أن التركيز على ضبط النفس والعنف يعني أننا نوسع نطاق فهمنا للأشخاص أو الأشياء التي تؤثر على السلوك. ويمكن أن يساعد تحليل أنماط العنف في تحديد الحالات التي تمت فيها ممارسة ضبط النفس. كما لاحظت الدراسة أن الشباب يشكلون الجزء الأكبر من المقاتلين في الوقت الراهن وفي المستقبل. ومن الضروري إيجاد طرق مبتكرة ومعدلة محليًّا لتعزيز أعراف الإنسانية بينهم، بما في ذلك عبر الوسائط الرقمية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضًا أن الكيانات الخارجية تستطيع التأثير على سلوك القوات المسلحة والمجموعات المسلحة. ويؤدي تجريم تعامل المنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية مع المجموعات المسلحة إلى نتائج عكسية ويعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز احترام الأعراف الإنسانية ■

زينب غصن*

الرسم: عمَّار داود**

اللجوء إلى مكتبة

صغيرة هي تلك المكتبة الغريبة المعلقة على الجدار الضيق. غرابتها كمنت في ما تحتويه من كتب مرصوصة تستدعيك لأن تلتقط واحدا منها. كأنها تناديك باستمرار بلغة تسمعها بغير أذنين. شعور بالإدمان يغشاك كلما تناولت كتابًا ففتحته ثم لم تتمكن من إغلاقه حتى تصل لجلدته الأخيرة. لكن الأغرب أنها لم تكن تنضب. وكلما انتهيت من كتاب استدعاك آخر ثم آخر.

لطالما اعتبرتها نافذة نور وحيدة خلال السنتين العجفاوين اللتين اضطررت فيهما وعائلتي إلى النزوح عن منزلنا المدمر بسبب الحرب، والإقامة في منزل عمي الذي هاجر وعائلته، أيضًا بسبب الحرب، على أمل العودة إلى منزلنا حال انتهاء الإصلاحات فيه.

أحاول أن أتذكر لحظات سعيدة في ذلك المنزل البديل فلا تحضرني إلا صورة المكتبة ولحظات كان أهل المنزل ما زالوا يسكنونه. عمي الجالس على سريره وبقربه منضدة احتلتها مجموعة من القواميس والكتب والأوراق وهو يعمل على الانتهاء من مشروع ترجمة لكتاب من الأدب الفرنسي الكلاسيكي؛ جدتي التي استيقظت مع الفجر فأنهت تنظيف المنزل قبل أن يصحو باقي أهل البيت ثم شرعت بتحضير الغداء؛ عمتي التي حذت حذو جدتي ثم حضرت من منزلها مع نرجيلتها استعدادًا لجلسة صباحية مع الجارات؛ ابن عمي يحمل كاميرته ويستعد للنزول لالتقاط صور لآثار التفجير الذي طال حيًّا قريبًا مساء الأمس؛ ابنة عمي الجميلة بشعرها الأسود الطويل تمسك يدي لتأخذني معها في زيارة لصديقة قريبة...

صور تستدعيها الذاكرة من زمن سبق تحول المنزل هذا إلى مكان لجوء. تسبق الإحساس الغامر بين جدرانه بالضيق والغربة. الجدران ذاتها وكذلك الأثاث لم يتغيروا لكن روح المنزل ومعناه بالنسبة إليَّ هما اللذان اختلفا. أصبح أشبه بمحطة قطار طال الانتظار عندها لما هو آتٍ. بل أصبحت أشك بأن الزمن توقف بالنسبة لي عند هذه المحطة ولن يعود إلى الحراك إلا فيما لو تركتها. لكن ليس الزمن وحده هو ما توقف. **فالغربة عن بيتك وأشيائك وحياتك الماضية تنخر في الروح وتترك ندوبًا فيها يصعب تخطيها. إحساس الغربة عن الذات وافتقادها أقوى من افتقاد الأشياء والأماكن. أن تكون موجودًا بالجسد فقط الآن هنا، لكن الحياة بالنسبة إليك تكمن في مكان آخر، في زمن آخر**. وما تلك المكتبة الصغيرة إلا نافذة حاولت أن أبقيها مفتوحة على مر هاتيك السنتين علها تساعد على عودة الروح. كل كتاب فيها يحمل جزءًا من حياة أحاول أن أحياها بعيدًا عن واقع لا يشبهني، وملجأ يعد بالكثير من المعرفة والانطلاق نحو آفاق رحبة تتخطى جدرانًا باتت ثقيلة على قلبي.

اليوم أبحث مرة أخرى عن تلك المكتبة الصغيرة، عن نافذة تعيد الروح والحياة إليَّ الآن هنا.

* رئيسة تحرير المجلة
** رسام عراقي مقيم بالسويد

رسم: أحمد شرقاوي (1934–1967)

خمس أغانٍ للألم

نازك الملائكة*

مُهْدي ليالينا الأسَى والحُرَقْ
ساقي مآقينا كؤوسَ الأرَقْ
نحنُ وجدناهُ على دَرْبنا
ذاتَ صباحٍ مَطِيرْ
ونحنُ أعطيناهُ من حُبِّنا
رَبْتَةَ إشفاقٍ وركنًا صغيرْ
ينبِضُ في قلبنا
**
فلم يَعُد يتركُنا أو يغيبْ
عن دَرْبنا مَرَّةْ
يتبعُنا ملءَ الوجودِ الرحيبْ

يا ليتَنا لم نَسقِهِ قَطْرةْ
ذاكَ الصَّباحَ الكئيبْ
مُهْدي ليالينا الأسَى والحُرَقْ
ساقي مآقينا كؤوس الأرَقْ
مِن أينَ يأتينا الألَمْ؟
من أينَ يأتينا؟
آخَى رؤانا من قِدَمْ
ورَعى قوافينا
**
أمسِ اصْطحبناهُ إلى لُجج المياهْ
وهناكَ كسَّرناه بدَّدْناهُ في موج البُحَيرةْ

لم نُبْقِ منه آهةً لم نُبْقِ عَبْرةْ
ولقد حَسِبْنا أنَّنا عُدْنا بمنجًى من أذَاهْ
ما عاد يُلْقي الحُزْنَ في بَسَماتنا
أو يخْبئ الغُصَصَ المريرةَ خلف أغنيَّاتِنا
**
ثم استلمنا وردةً حمراءَ دافئةَ العبيرْ
أحبابُنا بعثوا بها عبْرَ البحارْ
ماذا توقَّعناهُ فيها؟ غبطةٌ ورِضًا قريرْ
لكنَّها انتفضَتْ وسالتْ أدمعًا عطْشى حِرَارْ
وسَقَتْ أصابعَنا الحزيناتِ النَّغَمْ
إنَّا نحبُّك يا ألمْ

* شاعرة عراقية (1923–2007)

ICRC

الجولان:

اللجنة الدولية ودور المراقب المحايد في نقل اثنين من المحتجزين

حضرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها مؤسسة إنسانية محايدة من جميع الأطراف في مناطق النزاع عملية نقل معتقلين سوريين اثنين من منطقة الجولان إلى سورية.

وجرت عملية النقل في شهر نيسان/ أبريل الماضي.

وتعمل اللجنة الدولية في الأراضي المحتلة منذ أكثر من خمسين عامًا، ساعية لتحقيق تغيير إيجابي في حياة الأشخاص من خلال نشاطاتها وبرامجها، إذ تزور المحتجزين وتعمل على إعادة شمل العائلات ودعم برامج تحسين المعيشة.

الخليل:

التعريف باللجنة الدولية لطلاب المدارس

نظمت اللجنة الدولية لقاءً تعريفيًّا مع طلاب في مدرسة العرُّوب الزراعية في مدينة الخليل بالضفة الغربية.

شارك في اللقاء، الذي جرى على مدار يومين، ثمانون طالبة وطالبًا، استفادوا من محاضرات حول عمل اللجنة الدولية في الأراضي المحتلة، والتعامل الإيجابي مع وسائل التواصل الاجتماعي. ويأتي هذا اللقاء ضمن أنشطة اللجنة الدولية في التواصل مع قطاعات مختلفة من المجتمع الفلسطيني، ومنها فئة الشباب.

عمَّان:

مساهمات في تحسين معاملة المحتجزين وظروفهم المعيشية

قالت بعثة اللجنة الدولية في عمَّان إنها ساهمت في تبادل 152 رسالة من رسائل الصليب الأحمر والتحيات الشفوية (سلامات) بين المحتجزين في الأردن وأقاربهم في البلاد أو في بلدان أخرى.

وقالت البعثة في تقرير عن الأنشطة التي أجرتها في الأردن خلال كانون الثاني/ يناير – آذار/ مارس من العام الجاري إنها زودت أربعة محتجزين مُفرج عنهم أو عائلاتهم بشهادات احتجاز. كما تولت البعثة إبلاغ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسفارات المعنية باحتجاز 77 أجنبيًّا.

طرابلس:

تقديم مساعدات لـ 50 ألف شخص وسط مخاوف من إطالة أمد النزاع

قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مساعدات لأكثر من 45000 شخص (أو أكثر من 7500 عائلة) تشمل مواد غذائية وغيرها من المستلزمات الأساسية في مناطق مثل تاجوراء والفرناج والزنتان ويفرن وغريان وأبو سليم والنوفليين والزاوية ومزدة وبني وليد وجنزور وككلة وترهونة والجميل وحي الأندلس وصبراتة.

وتأتي هذه المساعدات في ظل تواصل النزاع في طرابلس وسط تصاعد مستمر في أعداد الضحايا شرقي وجنوبي المدينة. وتشير التقديرات إلى نزوح ما يقرب من 90000 شخص، وقد لا يزال عشرات الآلاف عالقين في الأحياء السكنية. ويواجه العاملون في القطاع الطبي، في سعيهم لمساعدة الجرحى، أوضاعًا متزايدة الخطورة بسبب الهجمات العشوائية.

وقالت رئيسة مكتب اللجنة الدولية في طرابلس، السيدة دانيال هانون–بورت في حديث ميداني صدر في حزيران/ يونيو الماضي: «أصبح القصف الكثيف والغارات الجوية من الأمور الشائعة منذ مطلع نيسان/ أبريل. ويتعرض المدنيون وممتلكاتهم لهجمات مباشرة أو عشوائية في خضم المعارك الضارية غربي البلاد. وتطال الهجمات أيضًا البنى التحتية الأساسية في قطاعي الكهرباء والمياه والقطاع الطبي التي يعتمد عليها المدنيون لبقائهم، مما قد يهدد حياة مئات الآلاف من السكان. ببساطة، هذا يعني أن اتساع نطاق التصعيد قد يتسبب في وقوع أزمة إنسانية يتعذر تداركها».

وذكر مكتب اللجنة الدولية أن أكثر من 7200 شخص (أو أكثر من 1200 عائلة) يتلقون مساعدات نقدية، بلغت حوالي 480 دينارًا ليبيًّا لكل عائلة، وهو ما يكفي لتلبية احتياجات عائلة من المواد الغذائية الأساسية ومستلزمات النظافة وغيرها من الأغراض لمدة شهر، ويخفف بعض الأعباء عن الأقرباء والأصدقاء والمجتمعات المضيفة.

وتواصل اللجنة الدولية تقديم المساعدات والاستجابة لأكثر الاحتياجات إلحاحًا عن طريق إرسال المستلزمات الطبية إلى عدد من مرافق الرعاية الصحية – من بينها أطقم أدوات طبية وجراحية ولوازم خياطة وتضميد جروح وأجهزة تسريب وريدي – ومؤخرًا إلى مرافق صحية في غريان وترهونة وطرابلس وطريق المطار وعين زارة.

كما تساعد اللجنة الدولية في الاستجابة لاحتياجات النازحين المتزايدة من المياه والصرف الصحي في تسعة مراكز إيواء جماعي مؤقتة.

وتتضمن أوجه المساعدة توزيع مياه معبأة، وإصلاح خزانات، وإقامة مرافق استحمام، وتجديد مراحيض، إلى جانب تركيب مضخات تقوية، وقد ساعد كل هذا في تحسين قدرة أكثر من 1600 نازح على الحصول على مياه صالحة للشرب والحفاظ على أبسط معايير النظافة الصحية.

دمشق:

افتتاح مشفى ميداني للنازحين في مخيم الهول

ICRC

افتتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مشفى ميدانيًّا في مخيم الهول لعلاج جرحى الحرب والمرضى والاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة عقب تدفق النازحين عليه خلال الأشهر الأخيرة. ويقام المشفى بدعم من الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية وجمعية الصليب الأحمر النرويجي.

وقد ظل أكثر من 63 ألف شخص، وصلوا إلى مخيم الهول منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي، محرومين من الرعاية الصحية في المناطق التي ينتمون إليها بسبب العمليات القتالية المتواصلة وشح الدواء وتضرر المرافق الصحية أو تدميرها.

ويصف السيد «فيليب شبوري»، رئيس بعثة اللجنة الدولية في سورية الحاجة إلى المساعدة الطبية في مخيم الهول بالحاجة «الهائلة» بعد زيارة قام بها إليه مؤخرًا.

وصرح السيد «شبوري» قائلًا: «توسع المخيم بسرعة فائقة مما جعله يطرح تحديًّا للمنظمات الإنسانية في مواصلة الاستجابة للطلبات، وخاصة الخدمات الطبية. فقد أصيب الكثير من الأشخاص بجراح أثناء العمليات القتالية أو في طريقهم إلى المخيم، وما زالوا ينتظرون تلقي العلاج حتى الآن بعد أشهر عدة».

وبعد وصول هذا الحشد الغفير من النازحين إلى مخيم الهول بلغ عدد السكان فيه 74 ألف نسمة، 90 في المائة منهم نساء وأطفال.

وسيضم المشفى الذي يحتوي على 30 سريرًا في المرحلة الأولى غرفة للطوارئ وغرفة للعمليات الجراحية وجناحًا للرعاية ما بعد العمليات ومختبرًا وبنكًا للدم. وسيتألف الطاقم الطبي الأول من موظفين ينتمون إلى جمعيات الصليب الأحمر النرويجي والأيسلندي والدنماركي والفنلندي.

وصرح السيد «بيرنت ج. آبلاند»، أمين عام الصليب الأحمر النرويجي قائلًا: «يملك الصليب الأحمر النرويجي خبرة سنوات عدة في إقامة مستشفيات جراحية ميدانية، وفرقنا قادرة على إنشاء مشفى ميداني والشروع في علاج المرضى خلال أيام معدودة عندما تكون كل المعدات متاحة. ونعرب عن اعتزازنا بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوفير الجراحة المنقذة للأرواح في مخيم الهول».

ومنذ ديسمبر 2018 أدت العمليات العسكرية إلى تدفق هائل للمدنيين في المخيمات شمال شرقي سورية. يعيش الآن أكثر من 100 ألف مدني في المخيمات. وقد وصل عدد السكان في مخيم الهول إلى نحو 74 ألف شخص، وتقدر نسبة الأطفال بحوالي ثلثي السكان. رفعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري من حجم الاستجابة لاحتياجات المخيم بما يشمل التالي:

توفير 465000 لتر من المياه النظيفة بشكل يومي
تركيب 235 حاوية مياه
تركيب 328 وحدة مراحيض
تركيب 947 خيمة للأسر
توفير 338810 وجبات طعام
تقديم 10100 استشارة طبية
توفير خدمات الإسعافات الأولية 2300 مرة
تجميع وتوصيل 3230 رسالة صليب أحمر بين الأسر

بيروت:

تدريب إقليمي لتعزيز الاستجابة للاحتياجات الإنسانية

نظَّمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورة توجيهية استهدفت تعزيز قدرة قادة الجمعيات الوطنية بغية تحسين استجابتهم إلى الاحتياجات الإنسانية في بلدانهم.

وهذه هي الدورة الأولى من نوعها وضمَّت 13 عضوًا من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر يشاركون هدفًا واحدًا ألا وهو تأمين المساعدة الإنسانية للأكثر ضعفًا. منحت الدورة المشاركين رؤيةً استراتيجيةً لدور الجمعيات الوطنية في الأطر العالمية والإقليمية والمحلية.

وقال الدكتور أسامة بو خريس الشعيبي رئيس قسم العلاقات العامة في الهلال الأحمر الليبي إنه يمكننا من خلال التواصل والتعاون الفعَّالين خدمة المتضرِّرين من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وأضاف أننا ننتمي جميعًا إلى الحركة نفسها، وهذا التعاون يرسي أسس استجابة إنسانية أفضل.

وضمَّ مشارك آخر وهو السيد فرقان قيس، عضو في مجلس إدارة الهلال الأحمر العراقي صوته إلى صوت الدكتور الشعيبي قائلًا إننا سعينا خلال هذا التدريب إلى وضع استراتيجيات واضحة وعملنا كفريق إنساني كبير، لذا نظرنا إلى مهامنا بعين المبادئ الأساسية لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

واختتمت السيدة رهف عبود وهي مشاركة أخرى ورئيسة قسم التواصل في الهلال الأحمر العربي السوري واصفةً التدريب بالفرصة لتعزيز المهارات المتراكمة من خبرتهم في الجمعيات الوطنية، وبالتالي إثراء الحركة بكاملها والمساهمة في تحديد استراتيجيات السنوات المقبلة.

ICRC

بغداد:

ندوة عن الرعاية الصحية في مراكز الاحتجاز

نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق ندوة توعوية حول خدمات الرعاية الصحية في مراكز الاحتجاز بمشاركة ممثلين عن وزارتي العدل والصحة.

تناولت الندوة سبل التعاون المشترك وزيادة الوعي بخصوص الوضع الصحي للمحتجزين وخدمات الرعاية الصحية المتاحة في مراكز الاحتجاز.

وقد تطرقت الندوة باستفاضة إلى التحديات التي تواجه وزارتي العدل والصحة بخصوص خدمات الرعاية الصحية في مراكز الاحتجاز ومدى تأثيرها على النظام الصحي في المجتمع، وذلك للخروج بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين حصول المحتجزين على خدمات الرعاية الصحية.

.. والإشراف على تسليم رفات 44 جنديًّا إيرانيًّا

تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جرى تسليم رفات 44 عسكريًّا قُتلوا خلال الحرب العراقية – الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي.

وقالت السلطات العراقية إن الرفات تضمنت «21 رفاتًا معلومة الهوية، و23 رفاتًا مجهولة، تم العثور عليها بعد عمليات حفر مشتركة بين الجانبين في محافظتي البصرة وميسان (جنوبي العراق)».

وتقدم اللجنة الدولية، التي تضطلع بدور الوسيط المحايد، الدعم للسلطات المعنية في الجهود التي تبذلها من أجل توضيح مصير الأشخاص المفقودين في النزاعات العسكرية .

اليمن:

افتتاح مركز للعلاج الطبيعي ودعم المتضررين من النزاع

دشنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن مركز العلاج الطبيعي في صنعاء بدعم منها وبالشراكة مع المعهد العالي للعلوم الصحية. ومن المقرر أن يستوعب المركز نحو 100 حالة من مختلف الأعمار.

وخلال النصف الأول من عام 2019، قدمت اللجنة الدولية أطرافًا اصطناعية وخدمات تقويم العظام والعلاج الطبيعي لأكثر من أربعين ألف يمني.

من ناحية أخرى، واستمرارًا لدعمها للأسر النازحة، دشنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتعاون مع الهلال الأحمر اليمني، المرحلة الثانية من توزيع المساعدات النقدية لأكثر من 4500 أسرة نازحة في مديريتي البريقة و دار سعد بمحافظة عدن. ومن شأن هذه المساعدات النقدية أن تمكن الأسر المستفيدة من تغطية احتياجاتها المختلفة كالطعام والرعاية الصحية والسكن.. إلخ.

وخلال شهر تموز/ يوليو الماضي، وزعت اللجنة الدولية مواد غذائية لأكثر من 2500 أسرة في منطقة منبه الحدودية في محافظة صعدة.

بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في المنطقة

ICRC

الأراضي الفلسطينية المحتلة: شارع النبي شعيب رقم (١٤) منطقة الشيخ جراح، القدس ٩١٢٠٢، صندوق بريد ٢٠٢٥٣
هاتف: ٥٩١٧٩٠٠ ٢ (٩٧٢+) فاكس: ٥٩١٧٩٢٠ ٢ (٩٧٢+)
البريد الإلكتروني: jer_jerusalem@icrc.org

الجزائر: ٤٣ شارع المعز ابن باديس بوارسون سابقًا - الأبيار – الجزائر
صندوق بريد : ١٦٦٠٦ الجزائر
هاتف : ٢١ ٩٢ ٤٣ ٠٣ / ٢١ ٩٢ ٤٠ ٧٣ (٢١٣+) فاكس: ١٨ ٤٣ ٩٢ ٢١ (٢١٣+)
البريد الإلكتروني: alg_alger@icrc.org

الخرطوم: العمارات شارع رقم ٣٣ – منزل رقم ١٦ – الامتداد الجديد
صندوق بريد ١٨٣١ – ١١١١١ الخرطوم
هاتف: ٤٧٦٤٦٤/٦٥ ١٨٣ (٢٤٩+) (خمس خطوط) فاكس: ٤٦٧٧٠٩ ١٨٣ (٢٤٩+)
البريد الإلكتروني: kha_khartoum@icrc.org
هاتف: ٣٣١٠٤٧٦/٣٣٣٩٠٣٤ ١١ (٩٦٣+) فاكس: ٣٣١٠٤٤١ ١١ (٩٦٣+)
البريد الإلكتروني: dam_damas@icrc.org

الصومال: Denis Pritt Road، صندوق بريد: ٧٣٢٢٦ – ٠٠٢٠٠ نيروبي، كينيا
هاتف: ٣٠١ ٢٧١٩ (٢٥٤٢٠+) فاكس: ١٣٧٣١ ٢٧ (٢٥٤٢٠+)
البريد الإلكتروني: somalia@icrc.org

الرباط: ٣٥ زنقة القلصدي (خلف مصحة ابن خلدون) ، أكدال ١٠٠٩٠، الرباط
هاتف : ٥٣٧٧٥٠٥٥١ (٢١٢+) فاكس : ٥٣٧٦٥١٠١٨ (٢١٢+)
البريد الإلكتروني: rab_rabat@cicr.org

القاهرة: ٨٤ شارع ١٠٤ حدائق المعادي، ١١٤٣١ القاهرة، مصر
هاتف: ٢٥٢٨١٥٤٠/٤١ ٢ (٢٠٢+) فاكس: ٢٥٢٨١٥٦٦ (٢٠٢+)
البريد الإلكتروني: cai_lecaire@icrc.org

الكويت: البعثة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي (تغطي أنشطتها: الكويت، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان) الجابرية، قطعة ٨، شارع رقم ١٧، منزل رقم ٤ صندوق بريد: ٢٨٠٧٨ – الصفاة ١٣١٤١
هاتف: ٥٣٢٢٠٦١٢ / ٥٣٢٢٠٦٢٢ / ٥٣٢٢٠٩٨٢ (٩٦٥+) فاكس: ٢٥٣٢٤٥٩٨ (٩٦٥+)
البريد الإلكتروني: kow_koweitcity@icrc.org

بغداد: الصالحية، حي السكك، محلة ٢٢٠، زقاق ٤٠ دار ٦ ص.ب ٣٣١٧ العلوية بغداد– العراق
هاتف: ٧٧٠ ٤٤٣ ٨١٢٦/٧ (٠) (٩٦٤+) ٧٨٠١٩٦٤٦١٤/٥ (٠) (٩٦٤+)
البريد الإلكتروني: bagdad@icrc.org

بيروت: بناية منصور، شارع السادات، الحمرا، صندوق بريد ٧١٨٨–١١
هاتف: ٧٣٩٢٩٧/٧٣٩٢٩٨/٧٣٩٢٩٩ ١ (٩٦١+) فاكس: ٧٤٠٠٨٧ ١ (٩٦١+)
البريد الإلكتروني: bey_beyrouth@icrc.org

تونس: بعثة إقليمية، (تغطي أنشطتها: تونس – موريتانيا – الصحراء الغربية) المندوبية الإقليمية بتونس نهج بحيرة كنستنس، رواق البحيرة عمارة أ، ضفاف البحيرة تونس ١٠٥٣
هاتف: ٩٦٠١٧٩/٩٦٠١٥٤/٩٦٠١٩٦ ٧١ (٢١٦+) فاكس: ٩٦٠١٥٦ ٧١ (٢١٦+)
البريد الإلكتروني: tun_tunis@icrc.org

جوبا: شارع الوزارات العمارات، جوبا، جمهورية جنوب السودان
هاتف: ٨٨٩ ١٥١ ٩٧٧ ٠ / ١٧٠ ٢٧٥ ٩١٢ ٠ (٢١١+)
البريد الإلكتروني: jub_juba@icrc.org

دمشق: أبو رمانة، ساحة الروضة، شارع مصر، صندوق بريد ٣٥٧٩
هاتف: ٣٣١٠٤٧٦/٣٣٣٩٠٣٤ ١١ (٩٦٣+) فاكس: ٣٣١٠٤٤١ ١١ (٩٦٣+)
البريد الإلكتروني: dam_damas@icrc.org

طرابلس: النوفلين - شارع ابراهيم الهوني ١٠,٥٣,٠٥٠ بالقرب مصحة الأخوة طرابلس - ليبيا
هاتف: ٩٣٣٢ ٣٤٠ ٢١/٩٣٣١ ٣٤٠ ٢١ (٢١٨٠+)
البريد الإلكتروني: tri_tripoli@icrc.org

طهران: طهران، إلهيه، شارع شهيد شريفي منش، زنقة آذر رقم ٤، قرب مستشفى أختر.
الرمز البريدي: ١٩٦٤٧١٥٣٥٣
هاتف: ٤–٢١٢٢٦٤٥٨٢١ (٩٨+) فاكس: ٢١٢٢٦٠٠٥٣٤ (٩٨+)
البريد الإلكتروني: Teh_teheran@icrc.org

صنعاء: شارع بغداد، رقم ١٩، منزل رقم ٢٠ صندوق بريد: ٢٢٦٧ صنعاء
هاتف: ٤٦٧٨٧٣/٤ / ٤٤ ٣٨ ٢١ ١ (٩٦٧+) فاكس: ٧٥ ٧٨ ٤٦ ١ (٩٦٧+)
البريد الإلكتروني: san_sanaa@icrc.org

عمّان: دير غبار، حي الديار، شارع يوسف أبو شحوت صندوق بريد ٩٠٥٨ عمان ١١١٩١
هاتف: ٥٩٢١٤٧٢/٦٤٦٠٤٣٠٠ ٦ (٩٦٢+) فاكس: ٥٩٢١٤٦٠ ٦ (٩٦٢+)
البريد الإلكتروني: amm_amman@icrc.org

نواكشوط: الحي A، المنزل رقم ZRA ٧٢٢، صندوق البريد ٥١١٠، نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية
هاتف: ٤٥٢٤٥٨١٠/٤٥٢٤٤٧٣٨ (٢٢٢+) فاكس: ٤٥٢٤٤٦٩٧ (٢٢٢+)
البريد الإلكتروني: nou_nouakchott@cicr.org

القانون الدولي الإنساني: مقدمة شاملة

صدرت النسخة العربية لهذا المرجع المهم للتعريف بالقانون الدولي الإنساني. ويهدف الكتاب إلى دعم وتعزيز المعرفة بالقانون الدولي الإنساني بين الأكاديميين وحملة السلاح والمهنيين المتخصصين في المجال الإنساني والإعلامي. يقدم هذا المرجع مسائل معاصرة تتصل بالقانون الدولي الإنساني بأسلوب عملي يسهل الاطلاع عليها، بما يتماشى مع قراءة «اللجنة الدولية» للقانون.

وبفضل التنسيق والأسلوب الخاص للكتاب - الذي يجمع «ملخص أهم الأفكار» وقسمَ «لمزيد من التفاصيل» في نهاية كل فقرة أو فصل و«مربعات النص» تتناول مواضيع معينة - فإنه غير موجَّه حصرًا لخبراء القانون، بل يهدف أيضًا إلى تلبية احتياجات الأشخاص الذين يطلعون لأول مرة على القانون الدولي الإنساني ويهتمون بالمسائل المرتبطة بالنزاعات، وكذلك أفراد القوات المسلحة والعاملين في المجال الإنساني الذين يسعون إلى الاسترشاد النافع بشأن طيف واسع من المواضيع.

يمكن الحصول على هذه المطبوعة من خلال هذا الرابط:
https://bit.ly/2DKclzk

دليل إرشادي لتحديد هوية الجثث

يقدم دليل «أفضل الممارسات حول تحليل الحمض النووي لمعرفة مصير المفقودين وتحديد هوية الجثث» إرشادات عملية للممارسين المشاركين في تحديد مصير المفقودين والذين يستعينون أو يخططون للاستعانة بتحليل الحمض النووي لهذا الغرض.

ويُعد تحليل الحمض النووي أداة مفيدة لتحديد هوية المفقودين في النزاعات المسلحة وحالات العنف المسلح الأخرى والكوارث. ويشرح الدليل أفضل الممارسات العملية المتبعة في هذا السياق.

يمكن الحصول على هذه المطبوعة من خلال هذا الرابط:
https://bit.ly/2X202d3

النازحون في المدن: تجربة النزوح الداخلي في المناطق الحضرية

يُعد النزوح الداخلي ظاهرة حضرية بشكل متزايد. ويرجع هذا جزئيًّا إلى ارتفاع أعداد المتضررين جراء تحول المدن، مع تسارع عمليات التحضر، إلى ساحات للنزاع المسلح وغيره من أشكال العنف. كما يرجع هذا إلى فرار سكان المناطق الريفية إلى المدن التماسًا للسلامة، الأمر الذي يزيد من الإسهام في تعزيز اتجاهات التوسع الحضري العالمية.

يستكشف هذا التقرير تجارب أناس نازحين داخليًّا في مناطق حضرية وخارج المخيمات، وكذلك المجتمعات التي تستضيفهم. وينظر التقرير في الاستجابة الإنسانية، ويقدم نهُجًا ويستعرض التحديات، ويلقي الضوء على السبل الأكثر فعالية، لتلبية احتياجات المتضررين وتوقعاتهم.

ويستند التقرير إلى دراسات حالة أجريت في بيدوا بالصومال، ومايدوغوري بنيجيريا، والموصل بالعراق، وسان بدرو سولا بهندوراس، وإلى مقابلات مع مقدمي معلومات رئيسيين، وإلى استعراض ما كُتِبَ في هذا المجال.

يمكن الحصول على هذه المطبوعة من خلال هذا الرابط:
https://bit.ly/2pnSDWn

الأطفال في الحرب

غالبًا ما يدفع الأطفال ثمنًا باهظًا جدًّا في أوقات الحرب. فهم يعانون العواقب المباشرة وغير المباشرة للأعمال العدائية، ولكليهما أثر دائم على نموهم في المستقبل.

ويتخذ استغلال الأطفال، الذي غالبًا ما ترتفع نسبته أثناء الحرب، أشكالًا متعددة مثل العمل القسري أو العبودية في الحالات القصوى. ويكون الفتيان والفتيات الذين حُرموا من حماية والديهم وأقاربهم الآخرين الأشدّ عرضة للخطر. وقد يكون هذا أيضًا مصير الأطفال الذين جندتهم القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة أو الأطفال المحتجزين.

توضح هذه المطبوعة الطرق المختلفة التي تؤثر بها النزاعات المسلحة سلبًا على سلامة الأطفال البدنية والنفسية، وما تبذله اللجنة الدولية لمساعدتهم في وضع أقدامهم على طريق التعافي. ونستكشف كذلك من خلالها بعض المبادئ الإنسانية وبعض أحكام القانون الدولي المتعلقة بالأطفال على وجه التحديد.

يمكنكم الحصول على هذه المطبوعة من خلال هذا الرابط:
https://www.icrc.org/ar/publication/4383-children-war

change and the outbreak of new wars: obviously, conflict arises from economic and social factors as well.
One thing that we can be certain of is that climate change is only making life more difficult for victims of armed conflict. Sometimes it forces people to flee their homes and embark on dangerous journeys in search of better conditions. Sometimes it undermines their chances of survival altogether.
The theme of this issue of Al-Insani is climate change and its effects on the Arab world, both in war-torn areas and in countries where climate change is likely to heighten social tensions. The articles, including one by Egyptian writer Mohamed al-Makhzanji, shed light on the topic from several different angles.
Other humanitarian issues are addressed as well. There are personal stories from ICRC staff, including about the dire situation in Yemen and about Al Hol camp in northern Syria, where women and children suffer the stigma of being associated with foreign fighters. And the ICRC's legal advisor on Islamic law discusses guidance in Islamic law on managing mortal remains during armed conflict, including those of non-Muslims, in a way that preserves dignity.
Al-Insani

«Al-Insani»

Contents

• **Maintaining neutrality in a dire humanitarian crisis: Lessons from Venezuela**
Wartime suffering exacerbated by climate change
Because wars can seriously damage infrastructure and institutions, and undermine people's livelihoods and social networks, they make it difficult for people to cope with the challenges of climate change, especially if hostilities are protracted.

Key facts about climate change

• **Protecting the environment in times of armed conflict,** By**: Moussa Abdelhafid Kuneidi,** Lecturer in IHL, Misrata University, Libya
There are many legal principles and provisions and humanitarian norms in place to protect the natural environment from the impact of hostilities. However, they are proving ineffective in the face of huge developments in methods of warfare. More now needs to be done to prevent grave violations from occurring.

• **Uprooted by climate change: The pain of having to find a new home,** By**: Mohammed al-Makhzanaji,** Egyptian writer
Palestinian farmers falling victim to climate and environmental change, By**: Osama al-Makhlelati,** agricultural programme officer at the ICRC's delegation in the occupied Palestinian territory
Climate change and ecosystem imbalance are posing a growing threat to agricultural wealth in Palestine. Rising temperatures, more droughts and low rainfall in the occupied territories are endangering food production.

• **Egypt's race against time to curb the impact of climate change,** By**: Dalia Akkad,** Egyptian environmental journalist
Environmental experts warn that Egypt faces serious risks as a result of climate change. With rising sea levels, the Mediterranean Sea threatens to engulf parts of the Egyptian Delta, the country's main source of food. Damage caused by high temperatures to crops and water resources is further cause for concern.

• **Stories of trauma and hardship from Al Hol Camp,** By**: Sarah Alzawqari,** ICRC spokesperson for the Middle East
Sarah Alzawqari gives insight into her experience of providing assistance to displaced people living at Al Hol Camp and shares the difficult stories of women, children and men whom she met there.

• **Nurse in Gaza: 'We had no choice but to lay patients on the ground,' Sarah Collins, Ward Nurse, ICRC**
Ahlam walks again, By**: Suhair Zakkout,** ICRC spokesperson in Gaza

• **In Mosul: Zainab meets Zainab**
"All warring parties in Yemen are violating the rules of war." An interview with Mirella Hodeib By**: Ahmed Zaki Osman,** Al-insani managing editor
Mirella Hodeib recently completed an assignment in Yemen as the official spokesperson for the ICRC. In this interview, she outlines the key features of the humanitarian crisis there.

• **Seventy years since the Geneva Conventions: Conflict changes and protection challenges,** By**: Ronald Oftringer,** head of the ICRC's delegation in Cairo
What has changed since the adoption of the Geneva Conventions seventy years ago? How do contemporary conflicts differ from conflicts in the past and what implications does this have for adherence to or violation of international humanitarian law?

• **Forensic medicine and humanitarian action: Managing human remains from a sharia-based perspective,** By**: Ahmed al-Dawoody,** ICRC legal adviser for Islamic law
Islamic law has provisions to protect the dignity of the dead, whether Muslim or non-Muslim, which are congruent with IHL. This article analyses the stance of sharia law on pressing issues in times of armed conflict and natural disasters, such as mass burial, maiming, exhumation and autopsy.

• **Liaising with Palestinian community leaders to support people affected by conflict**
Interview with Yousef al-Yazji, ICRC prevention officer, about engaging with influential figures in the Gaza Strip

• **A day in the life of ICRC: our colleagues Anwar Abassi talks about his work in Palestine**

• **Without retouch: Seeking refuge in a library,** By**: Zeinab Ghosn,** Al-insani editor-in-chief

• **Book review: The Roots of Restraint in War**

• **Poetry: Five odes to agony** By**: Nazik al-Malaika.** an Iraqi poet

• **From around the world**

Editorial

Wartime suffering exacerbated by climate change

How are war and climate change related? Is there a link between global warming and escalating conflict in some parts of the world? Until recently, these questions were not on the agenda of the International Committee of the Red Cross (ICRC). The ICRC has, as always, kept its focus on protecting civilians in times of war by striving to ensure that the parties to conflict abide by international humanitarian law and, specifically, the Geneva Conventions.

But in our work we have begun to notice the effects of climate change and wonder how it might relate to the eruption of wars. For example, in the Sahel, we see that the violence stems largely from a growing scarcity of natural resources. As climate change dries up water sources and shrinks the land available for farming and grazing, long-standing tensions between farming and herding communities are flaring up.

The connection between climate change and war has been studied by scientists around the world for many years, and several books have been written on the topic.

So far, there is no conclusive evidence of a causal relationship between global warming, the resulting climate

تصميم: ميرنا نعمان